الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة-
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

التفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في الأدب العربي

تخصص: لسانيات

إعداد الطالبة:
زليخة سديرة

إشراف الأستاذ الدكتور:
صالح غريبي

أعضاء لجنـــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الرتبـة	الجامعة	الصفة
يوسف قسوم	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	رئيسا
صالح غريبي	أستاذ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة	مقرّرا
صالح خديش	أستاذ	جامعة عباس لغرور- خنشلة	ممتحنا
يوسف منصر	أستاذ	جامعة باجي مختار- عنابة	ممتحنا
عبد الحميد عمروش	أستاذ محاضرأ	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي	ممتحنا
ياسين سرايعية	أستاذ	جامعة محمد الشريف مساعدية- سوق أهراس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

الإهداء

إلى مَنْ سعوا فعلا وقولا لنجاحي، وتميّزي

عائلتي الكريمة، وزوجي الفاضل.

إلى ابنتيا رُسُل ورُوجاد

إلى أبناء أختي: يوسف عبد المغيث، آمنة، هيبة الله.

المقدّمة

إنَّ النَّحو العربي أو علم العربيّة عند النّحاة القدامى المبدعين ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه هو بنية تجريد مواضع، فإذا دخل الكلام في الاستعمال (الأداء) انتقل من الوضع إلى الاستعمال فعل حقيقي فاعل حقيقي مفعول به حقيقي أي دخل في سياق (متكلم ومخاطب).

وعلى هذا الأساس يقدِّم هذا البحث بعنوان: "**التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح**" دراسة لسانية لتحليل بُنَى اللّغة العربيّة الإفراديّة والتّركيبيّة – وهذا حصرًا للموضوع لأنّه عام. فلا بدّ من الاختيار والاكتفاء بجزء أو عدد من المسائل لأنّنا لن نستطيع أنْ ندرك كل ما نشر من أفكار إدراكا كاملا ثمّ الإدراك التّام والتّصنيف والجمع والتّأليف وغير ذلك يتطلّب وقتا ليس بالتّعبير–؛ ونستعين في ذلك بالتّحليل الصرفي العربي للبُنى الإفراديّة، و–أيضا– التّخريج التّركيبي الإعرابي العاملي للبنى التّركيبيّة، والبنى الّتي تخصّ الصّدارة.

وأسباب اختيار موضوع البحث في اللّسانيّات الحديثة، وبالتّدقيق في التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح، فمنها:

1– لا يختلف اثنان، من ذوي الباع الطويل في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة تأليفا ونقدا ومتابعة، حول المكانة العلمية المرموقة التي يحظى بها المرحوم الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، وقد يعزى ذلك لأسباب عدّة: منها رسوخ قدمه في المعرفة اللسانيّة في حدّ ذاتها، ولا أدلّ على ذلك مِنْ مساهماته الفريدة في

التّعريف باللّسانيّات الغربيّة على اختلاف مشاربها، أو دفاعه المستميت وموقفه الصلب حول استقلال الدرس اللّغوي العربي القديم في بداياته الأولى، بنظريّة لغويّة منطقية تفسّر الظّواهر اللّغويّة في اللّسان العربي، ونعني بذلك النّظريّة الخليليّة الحديثة وهي نتاج خالص ومحض التفكير اللّغوي العربي، ونزعة تختلف عن ما أظهرته اللّسانيّات الحديثة إلى يومنا هذا، وإلى جانب هذا وذاك التصق اسم الحاج صالح بمشاريع علمية طموحة ذات بعد قومي وحضاري وعلى رأسها مشروع الذّخيرة اللّغوية العربيّة.

2- قلّة البحث اللّساني في أعلام المغرب العربي، وبخاصة الجزائر، الّتي أوشك رأيها وتفكيرها أن يشكِّل مدرسة لسانية ذات رأي ونظرية يقودها مؤسسها أ. د عبد الرّحمن الحاج صالح بمؤلفاته وأبحاثه العلمية.

لهذه الأسباب وغيرها كان اتجاهي نحو قراءة تراث الرّجل وفكره الفذّ، وربّما استجمعت لنفسي أسبابا أخرى تقوم مقام الدّوافع لاختيار موضوعي الّذي وسمته بـ: "**التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح**"، والّتي يمكن إيجازها في النّقاط التّالية:

1- أنَّ تراث الحاج صالح اللّساني لم يُقرأ بعد القراءة الجادة والمطلوبة ولم يلق ما يستحق من عناية أكاديمية تليق بمقام الرّجل وفكره، وهذا لا يعني قدحا في ما كُتِبَ حول الرّجل من مقالات ورسائل جامعية، بل قصدنا تجاوز بعض من الكلام المكرّر وغير العميق الموجود حاليا.

2- وعلى غرار فكر الرّجل وتراثه بقيت النّظريّة الخليليّة هي الأخرى على هامش الاهتمام والرّعاية العلمية، فمقارنة مع قضايا كثيرة تناولها الحاج صالح رحمه الله وهي كثيرة ومتنوّعة لاحظنا أنَّ النّظريّة الخليليّة الحديثة تناولت بشيء من السّطحية وربّما الخطأ في إدراك كنه المقصود من ترسانتها المفاهيمية والمصطلحية، وقد يرتد ذلك في جانب منه إلى صعوبة تلك المفاهيم في حدّ ذاتها، فهي ليست راهنة وليدة الفكر اللّغوي العربي المعاصر، بل استخرجها الرّجل من أمّهات كتب النّحو العربي الواقعة في القرون الهجرية الثّلاثة الأولى، فكان أشبه بعلماء الحفريّات والآثار.

3- التّدقيق في مفاهيم النّظريّة الخليليّة، وبسطها، وعرضها بشكل يقرّبها من أذهان الباحثين، ويزيل عنها ذلك الغموض والحكم المسبق بأنّ جُلّ مصطلحاتها ومفاهيمها عصية عن الفهم والإدراك، ناهيك عن تطبيقاتها واستثمارها في مجالات عدّة، لعلّ أقربها مجال التّعليم والمناهج الدّراسيّة.

وأمّا الغاية من هذا الجهد فتتجه إلى تأكيد وبيان قيمة التراث اللّغوي العربي القديم وعلميته، وما يحمله من كنوز لسانية، ونظرات لغوية، قد استفاد منها الغرب كثيرًا في بعث نظرياته ومدارسه اللّسانية، ومنها ما لا يزال لم يُكْتَشَفْ بعد عند الخليل وسيبويه وهو رَهْن الدّراسة والبحث عند الغرب إلى اليوم...

- **<u>الإشكاليات التي يطرحها هذا البحث</u>**، هي:

أ/ ما هي الأسس المنهجية الّتي تأسس عليها تحليل بُنَى اللّغة العربيّة في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح" وفق ما تقتضيه مخرجات المعرفة الحديثة؟!

ب/ ما هي القواعد المؤسسة للبُنَى الإفرادية على مستوى المعجم؟

جـ/ هل هناك فهم، وتفسير للبُنَى التّركيبية عند عبد الرّحمن الحاج صالح، وإعطائها حقّها من أسئلة نحويّة، وعامليّة؟

د/ ما هي الفوارق المنهجية بين الوحدات النحويّة؟

- **<u>أجزاء الأطروحة:</u>**

تبعا لمقتضيات البحث ومباحثه فقد جاءت الأطروحة مشكّلة من ثلاثة فصول، تضمنت ثناياها مباحث اختلفت عددا ومضمونا، ثمّ أَتْبَعْتُ الفصول بخاتمة أودعت فيها ما وقفت عليه من نتائج وخلاصات طيلة بحثي وقراءتي لمؤلفات الأستاذ عبد الرّحمان الحاج صالح طيب الله ثراه.

وتفصيلا فقد عرضت في الفصل الأوّل الموسوم بـ: **المفاهيم اللّسانيّة الأساس لتحليل بُنَى اللّغة العربيّة في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"** للنّظريّة الخليليّة الحديثة من حيث أصولها وهيكلها النظري؛ باعتبارها نظرية كباقي النّظريّات اللّسانية الحديثة تروم وصف وتفسير البُنَى اللّغوية بمختلف الظواهر الّتي تعتريها.

وقد كان لزاما ونحن نستعرض النّظريّة الخليليّة الحديثة كما قدّمها الحاج صالح أنْ نفصِّلَ بعض الشّيء في مقوّماتها النّظريّة، وأسسها المفاهيمية، الّتي قامت عليها، أو بتعبير دقيق شبكة المفاهيم الّتي افترض الحاج صالح أنّ الجيل الذّهبي من النّحاة قد أقاموا عليها نظرية لبنية اللّغة العربيّة ومجاري الكلام فيها، ومن ثمّة عرضت لمفاهيم عدة: كالوضع، والاستعمال على اعتبار أنّهما نظيرا القاعدة وتفعيل القاعدة، أو مجرى الكلام وما قد يدخل تحت دائرة ذلك المجرى، ثمّ عرجت على مفاهيم ذات صلة بمفهومي الوضع والاستعمال من ناحية، وذات علاقة بأسس تحليل اللّغة وفق المنظور الخليلي من ناحية أخرى، وهي: القياس، والباب، والحدّ، والموضع، والأصل والفرع وغيرها من المفاهيم، ولا مندوحة أنّ هذا العرض النّظري المستفيض هو بمثابة المداخل النّظريّة الّتي سيتم استثمارها في الفصول التّالية المتعلّقة بتحليل البُنَى على اختلاف مستوياتها.

وأما الفصل الثّاني فقد جاء موسوما بـ: **تحليل البُنَى الإفراديّة في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"**، وقد خصصته لما تصوّره الحاج صالح منهجا تحليليا، اتبعه نحاة القرون الهجرية الثّلاثة الأولى في تحليل، وفهم مستوى من مستويات الكلام العربي، أو فلنقل بنية من بنياتها، وفي البنية الإفرادية الّتي تقف عند حدود الكلم أو اللّفظة، وقد وقفت على طريقة الحاج صالح في إثبات المفاهيم المتعلّقة بهذا المستوى وأسلوب تأصيله لها، سواء كانت كلما أم لفظة؛ إذ لكل منهما مجالها التّصوري وفاعليته الإجرائية أثناء التّحليل.

وفي الفصل الثّالث الموسوم بـ: **تحليل البُنَى التّركيبيّة في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"**، فقد سعيت إلى تبيان طريقة الحاج صالح ومنهجه في تحليل بنية التّركيب العربي، وأظهرت أنَّ التّحليل في هذا المستوى عنده يحكمه تصنيف كثيرا ما يحتكم إليه الحاج صالح، إذ بَنَى التّحليل البنوي التّركيبي على مستويين: مستوى البنى العاملية الّتي تخصّ الجملة (عامل– معمول1 – معمول2– مخصّص)، ومستوى ثان يتعلّق ببنية عاملية تخصّ الصدارة أو ما يتصدّر الجملة العربيّة، وهنا سعيت ما وسعني الأمر إلى عرض عدّة مفاهيم نظرية وتطبيقية تعكس فهم الحاج صالح للبنية العاملية وفقا للصورتين المذكورتين، مفهوم العامل والمعمول والصدارة وغيرها، وهو ما ضمنته ثلاثة مباحث مستقلّة الأوّل منها خاص بـ: تحليل البُنَى التّركيبيّة على مستوى العامل، والثّاني تحليل البنى التّركيبيّة على مستوى الصّدارة، والثّالث مواضع الإطالة وشروطها.

- **منهج الدّراسة:**

لكلّ موضوع منهج يختاره الباحث أو يُقدِّر أنّه الأنسب لمقاربة الإشكالية الّتي يعالجها، ولمّا كانت الأطروحة في أصلها متأسسة على عرض نظرية وكشف بنيتها المفاهيمية وخطواتها الإجرائية ومجالاتها التّطبيقيّة، فقد استعنت في الأغلب الأعم من الأطروحة بالمنهج الوصفي المعزز بالتّحليل والتّفسير من ناحية، والمستعين بالخطاطات والرّسوم التّوضيحيّة العديدة الّتي تشرح الظاهرة وتعكس بجلاء مقاصدها ومراميها.

- **الدّراسات السّابقة:**

لا زالت الدّراسات حول الحاج صالح في طور التّراكم المطّرد، والنّاظر فيها يجدها متنوّعة من حيث الموضوع والغاية الّتي تأسست عليها، فمنها ما اندرج تحت الخطاب اللّساني العربي أو المغاربي فكانت عارضة لفكر الرّجل والقضايا اللّغوية الّتي اشتغل عليها من خلال ما تركه من مقالات ومؤلفات.

ودراسات أخرى اقتصرت على موضوعات شغلت بال الرّجل وسلخ من عمره سنوات عدّة في معالجتها ودراستها، من ذلك الدّراسات والرسائل الجامعية الّتي تناولت موقفه من التّراث أو اللّسانيّة البنويّة الغربيّة أو اللسانيّات الخليليّة كحال رسالتنا هذه وغيرها، ولعلّ من أبرز البحوث أطروحة: يوسف منصر: "**الخطاب اللّساني المغاربي، أصوله ومفاهيمه واتجاهاته، عبد الرّحمن الحاج صالح –عبد السلام المسدي– عبد القادر الفاسي الفهري**"، نماذج، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013.

والحقيقة أنني استفدت منها جميعها وبنيت عليها ذلك أنني اعتقد جازمة أنّ البحث العلمي يبنى على التّراكم الكمي ذي القيمة المعرفية المؤثرة فيما يليها من كتابات رصينة، فأفدت منها ونقدت بعضها وزدت على البعض الآخر في حدود ما قرأت منها وما وقع بين يدي أو تحت ناظري.

- **<u>صعوبات الدّراسة:</u>**

– ليس من أحد – في حدود علمي– تناول فكر الحاج صالح ولم يشر تصريحا أوتلميحا إلى عمق فكره وصعوبة المفاهيم الّتي يعرضها، لا سيما أنّه بذل جهدا

منقطع النّظير في استخلاصها من نصوص التّراث وإعادة بعثها ضمن إطار نظري جديد عرف فيما بعد بالنّظريّة الخليليّة الحديثة، وعليه فإنْ تكن ثمّة صعوبة فهي في قراءة نصوص الرّجل والوقوف على ما قصده بدقّة بعيدا عن منزلقات التّراث والحداثة، أو اللّسانيّات الغربيّة والنّحو العربي، أوكلّ ما هو مِنْ قبيل هذا النِّقاش العقيم الّذي لا يقدّم شيئا للدرس اللّساني العربي الحديث.

- الموضوع بهذا العنوان: "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح" واسع ويطلب شمولية الوصف والتّحليل لكلِّ أبحاث الدكتور الحاج صالح – لكن تسديدا وتقريبا وبقاءً في خطِّ الموضوع – اخترت كمدوّنة كتاب "البُنَى النحويّة العربيّة"، وهو الجزء الرّابع والجديد فيما ذُكِرت النّظريّة الخليليّة الحديثة: الجزء 02 من كتاب "اللّسانيّات العربيّة"، وكتاب "الخِطَاب والتّخَاطُب"، و"منطق العرب في علوم اللسان".
- قلّة الدّراسات إنْ لم أَقُل انعدامها حول تحليل بُنَى اللّغة العربيّة الإفراديّة والتّركيبيّة عند عبد الرّحمن الحاج صالح.
- قلّة المصادر والمراجع المتعلّقة باللّسانيّات العربيّة لا سيّما النّظريّة الخليليّة الحديثة لعبد الرّحمن الحاج صالح باستثناء مؤلفاته، أو المقالات الّتي كتبها تلاميذه...

وفي الختام لا يسعني في هذا المقام إلا أنْ أَتقدَّمَ بخالص الشّكر والامتنان إلى المشرف على هذه الأطروحة وراعيها الأستاذ الدكتور: صالح غريبي حتّى استوت على سوقها وهي على ما هي عليه هذا اليوم، فله كلّ التّقدير والثّناء نظير المتابعة والتّوجيه والعناية، وبالغ

الشّكر موصول أيضا لكلّ من ساعدني على إعداد الأطروحة وكان عونا في إمدادي بما توفر من مادة علمية لم أعدم منها لفائدة المرجوة، وخالص شكري للجنة الموقرة رئيسا وأعضاء على كرم القراءة والمناقشة والتقويم، ولله الحمد على كلّ حال وفضل ونعمة.

الفصل الأوّل:

المفاهيم اللّسانيَّة الأساس لتحليل بنى اللّغة العربيّة في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"

توطئة

أيّ نظرية لسانية هي إطار لتحليل اللّغة يعني شبكة مفاهيمية تسمح بفهم طريقة تحليل اللّغة، و**التّحليل المفاهيمي** في **النّظرية الخليليّة الحديثة** يبحث أولا عَنِ **المفهوم** لا **لفظ المصطلح؛ فالمتخصّص في المصطلح يهتمّ بالصّيغة والمضمون في إطار علم المصطلحات، أمّا علم اللّسان فيهتم أساسا بالجانب اللّفظي (البنية)**؛ وعليه يتعيّن **التّحفظ مِنَ الخلط بين دراسة المفهوم العلمي في حدّ ذاته، إذ المفهوم هو أكثر مِنْ مجرّد مصطلح لأّنه أساس مِنْ أسُس النّظريّة. وفي هذا الفصل يتعلّق الأمر بالمفاهيم الأساس لتحليل بنية اللّغة العربيّة في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح".** .

المبحث الأوَّل: النّظريّة الخليليّة الحديثة أصولها وأسسها المفاهيميّة

1: النّظريّة الخليليّة الحديثة أصولها وهيكلها النّظري:

النّظريّة الخليليّة الحديثة باعتبارها نظرية كباقي النّظريّات اللّسانيّة الحديثة تروم وصف وتفسير البُنَى اللّغوية، صاحبها هو: **عبد الرّحمن الحاج صالح***، لا سيّما أنّه بذل جهدًا في **استخلاصها مِنْ نصوص التّراث**؛ حيث يقول: "والّذي نريد أنْ ينتبهَ إليه إخواننا الباحثون هو وجود **نظريّة استخرجها** بعض الباحثين الجزائريين ممّا **أخرجه علماء النّحو الأوّلون**"[1]، أي **إعادة بعثها ضمن إطار نظري جديد عُرِف فيما بعد بالنّظريّة الخليليّة الحديثة "كامتداد منتقى للآراء، والنّظريّات** الّتي أثبتها **النّحاة العرب الأوّلون وخاصّة الخليل بن أحمد الفراهيدي**"[2]؛ فهي **نظريّة ثانيّة (métathéorie)** بالنسبة **للنّظريّة الخليليّة**[3]؛ ومعنى ذلك أنّ **النّظريّة الخليليّة الحديثة كما قدّمها الحاج صالح في مقوّماتها النّظريّة، وأُسُسِها المفاهيميّة، الّتي قامت عليها "تعكس الفكر الخليلي المبدع، وتُقرّ المفاهيم الّتي توصّل إليها وأثبتها الخليل وأتباعه، أصحاب المدرسة الخليليّة القديمة، الممتدة مِنَ القرن**

***دَرَسَ مناهج البحث عند العرب وتوجد بكاملها في "سلسلة علوم اللّسان": كتاب "بحوث ودراسات في علوم اللّسان" و"منطق العرب في علوم اللّسان" والتفاصيل في كتاب "بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة"، أمّا النّظريّة الخليليّة ففيما ذكرها: "بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة" الجزء2، وكتاب "الخطاب والتّخاطب"، و"البُنَى النحوية العربيّة" وهو الجزء الرّابع والجديد. والمقارنة بين النّظريّة وما جاء عند الغربيين موجود في كلّ واحد من هذه الكتب.**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، الجزائر، دط، 2007، ج2، ص44.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، كرّاسات المركز، مركز البحث العلمي والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر، 2007، العدد الرابع، ص17.

[3]– المصدر نفسه، ص42.

2هـ حتى نهاية القرن 4هـ"[1]؛ ذلك لأنّهم هم "**المبدعون للنّحو العربيّ ونظريته الأصيلة العميقة** ولم **يبلغ الّذين تلوهم (بعد القرن الرّابع)** مِنَ **الإبداع** والعمق ما بلغوه **إلاّ بعض الأفذاذ القلائل**، مثل: **السّهيلي والرّضي الأستراباذي**. فهؤلاء وحدهم يمثّلون **أصالة النّحو العربي وروعته"**[2]، أو بتعبير دقيق **الجيل الذّهبي مِنَ النّحاة.**

فهؤلاء هم الّذين **قرأ الحاج صالح نصوصهم وخاصّة الخليل وسيبويه**، إذ يقول: "**أنّ الخليل يجب أنْ يُقْرأَ ما قاله قراءة جديدة، وهذا الّذي حاولت أنْ أفعلَه، ولكن القراءة الجديدة لا تنفع إذا لم يكنْ صاحبها ملِمًا باللّسانيّات الحديثة أولاً"**[3].

فالنّظريّة الخليليّة الحديثة – إذن– عبارة عَنْ "**إعادة قراءة النّحو العربي الخليلي مِنْ منظور اللّسانيّات الحديثة"**[4]؛ **فهي نظريّة الخليل وسيبويه بنظرة وبتصوير وتنسيق وتخطيط خاص بالمنهجيّة الحديثة**؛ أي "**إعادة صياغتها في إطار منطقي رياضي حديث"**[5] **بشيء مِنَ العصريّة في استعمال الرّموز**، يقول **الحاج صالح: "وقد نظرنا في كتاب سيبويه** وأطلنا النّظر، فبعد مدّة طويلة تبيّن لنا أنّ **المفاهيم الّتي يتضمنها هذا الكتاب تُكَوِّنُ في الحقيقة نظريّة دقيقة لم نَعْثُرْ عليها في أي نظرية لغوية أخرى سواء قديمة**

---

[1]– حبيبة بودلعة لعماري: "اكساب تلاميذ مستوى التعليم المتوسط قواعد اللّغة العربيّة باستغلال مبادئ النّظريّة الخليلية الحديثة"، مجلة اللّسانيّات، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر، 2016، العدد22، ص95.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص23– 24.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "النّظريّة الخليليّة الحديثة"، مجلة اللّغة والأدب، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ديسمبر1996، العدد10، ص87.

[4]– فازية تيقرشة: النّحو العربي بين الوصفية والخليلية الحديثة، جمعية شروق الثقافية، باتنة، الجزائر، دط، 2009، ص2.

[5] – Abderrahmane Hadj– Salah: "Arabic Linguistics and Phonetics An Introduction to the Neo– Khalilian Theory", AL– LISANIYYAT, Centre de Recherche Scientifique et technique pour le Développement de la Langue Arabe, Décembere 2016, Numéro22, P11.

أم حديثة... ونتج مِنْ مقارنتنا بين مفاهيم الكتاب والمنطق الرّياضي الحديث أنْ اتّضحَت لنا العلاقات الوثيقة بين المفاهيم العربيّة ومفاهيم المنطق الرّياضي، مثل الحمل، ومفهوم النّظير... ومفهوم **الباب!** وهذا الأخير لم يفكّر أيّ باحث في أنّه يطابق تمامًا **المجموعة الرّياضية"**[1].

ثُمَّ إنَّ **عبد الرّحمن الحاج صالح في قراءة نصوص سيبويه** كان بعيدا عَنِ **الاقتباس السّلبي؛** لأنَّ نَظْرَتَهُ إلى "هؤلاء **العلماء القدامى** هي نظرة المطّلع الّذي لا يريد أنْ يفلتَ منه أيّ اتجاه وأيّ نظرة وأيّ نوع مِنَ **التّحليل،** بل ولا يحكم على أيٍّ منها **إلاّ** بعد **النّظر الممعن والتّمحيص المتواصل"**[2]؛ فكلّ **نظريّة لها مفاهيم بعضها صحيح ومتين يمكن أنْ يُعتمدَ عليه، وبعضها غير صحيح بل ضعيف مِنْ حيث النّظريّة البحث عَنْ هذا يحتاج أنْ يحلّلَ الباحث كُلَّ النّظريّات اللّغويّة الحديثة، والكثير ممّا هو موجود في اللّسانيّات العربيّة القديمة ليس عند المتأخرين لكن عند الأوائل ممّا هو ابداع عند الخليل وسيبويه...**

ولأجل ذلك ميّز **الحاج صالح** بين **تراث وتراث** بدليل زعم "**الرّجوع إلى التّراث العلمي العربيّ الأصيل، والنّظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الّذين عاشوا في الصّدر الأوّل مِنَ الإسلام حتّى القرن الرّابع الهجري، وتفهّم ما قالوه، وأثبتوه مِنَ الحقائق العلميّة الّتي قلّما توصل إلى مثلها كلّ مَنْ جاء مِنْ قبلهم مِنْ علماء الهند واليونان، ومِنْ بعدُ كعلماء**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص81– 82.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، ص43.

اللّسانيّات الحديثة في الغرب"[1]؛ **فالتّراث الّذي يتّصف بالإبداع** وبالتّالي **بالأصالة غير التّراث** الّذي **يسوده التّقليد** وبالتّالي **الجمود الفكري**[2]. والدّليل على ذلك هو **استبدال** "**مفاهيم نشيطة إجرائية بمفاهيم أخرى جامدة تأملية** مع بقاء **نفس الألفاظ** الّتي تدّل عليها في الغالب"[3]؛ **فتغيّر الرُّؤية ونظريّة المنهج التّحليلي يحصلان بتغيّر المفاهيم ويكون هذا حتّى مع بقاء لفظ المصطلح القديم هو هو كما هو الحال بالنّسبة للنّحو العربي في 90٪ ممّا فيه مِنَ المصطلحات.**

وعليه فما يُبرِّر **تفضيل الحاج صالح للتّراث العلمي العربيّ الأصيل** عنِ **المقلِّد**، هو كونه "**تصوّر علمي أصيل جدًا لا يمكن أنْ نجدَ ما يماثله عند النّحاة المتأخّرين إلاّ على صورة مشوّهة (إلاّ مَنْ شذَّ منهم)**"[4]*.

هذا، و**يَعْتبر تقليد الغربيين أيضا تقليد**، لذلك يقول: "**ما يزال الكثير منّا مَنْ يقلِّد القدامى مِنْ علمائنا ثمّ جاء مَنْ يقلِّد الآن الغربيين فاستبدلوا بذلك تقليدا بتقليدٍ**"[5].

و**النّتيجة** كما يرى زكي نجيب محمود هي: "أحد رجلين: فإمّا **ناقل لفكر غربيّ** وإمّا **ناشر لفكر عربيّ قديم**، فلا النّقل في الحالة الأولى، ولا النّشر في الحالة الثانيّة يصنع مفكرًا

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص168.

[2]– المصدر نفسه، ص281.

[3]– المصدر نفسه، ص ن.

[4] – Abderrahmane Hadj- Salah:" Arabic Linguistics and Phonetics An Introduction to the Neo- Khalilian Theory", p11.

[5]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "الأصالة والبحوث اللّغوية الحديثة"، حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992/91، العدد6، ج1، ص34.

عربيّا معاصرًا، لأنّنا في الحالةِ الأولى سنفقدُ عنصرَ "العربي"، وفي الحالةِ الثّانيةِ سنفقدُ عنصرَ "المعاصرةِ "[1].

والحلّ حسب **الحاج صالح** يَكْمُنُ في **التّجاوز**، إذ يقول: "الّذي يجب أنْ نُركّزَ عليه هو **التّجاوز المستمر لما نأخذ عَنْ غيرنا**، يجب أنْ ننفضَ عنّا غبار **التّقليد** الّذي أصبنا به منذ أكثر مِنْ ستة قرون والّذي ما نزال مصابين به بالنِّسبة لا إلى **القدامى** فقط، بل حتَّى بالنِّسبة إلى **الغربيين**"[2].

والتّجاوز بالنّسبة **للنّحو العربيّ** أو **اللّسانيّات الغربيّة** يقتضي: "**عدم الاطمئنان مقدَّمًا وقبل النّظر إلى كلّ ما يصدر مِنَ الْغير حتّى يقومَ الدّليل الّذي يحمل الإنسان بل يجبره على تقبل أقوال غيره**"[3]؛ أي أنَّ الباحث "لا يكون **نسخة لغيره**"[4]؛ وإنّما يكون "**مبدعا** يأتي بشيء جديد لم يسبق إليه مهما كان الزّمان الّذي يعيش فيه"[5].

وعليه فإنّ **منهجية عبد الرّحمن الحاج صالح هي خاصّة بأفكاره لا تدين بشيء إلاّ فيما هو صحيح مجمع على صحَّته.**

---

[1]– زكي نجيب محمود: تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط2، 1973، ص254.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص116.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة"، ص34.

[4]– المرجع نفسه، ص33.

[5]– المرجع نفسه، ص ن.

2: مِقْيَاسَا "الوضع والاستعمال" و"الانفصال والابتداء":

لم ينتبه أكثر النّحاة المحدثين إلى حقيقة علمية أخرى وهي التّمييز بين الظّواهر النّحوية وبين الظّواهر الخاصة باستعمال اللّغة أي بين:

أ: الوضع والاستعمال: أو"**بين البنية النّحويّة وبين وضع اللّغة (code) مِنْ جهة وبين استعمال المستعملين لهما في أفعال خطابية معيّنة مِنْ جهة أخرى**"[1]؛ أي بين **الوضع والاستعمال،** أو بين **اللّغة كنظام وأداة تبليغ، وبين الخطاب الّذي هو استعمالها ونفس التّبليغ.** فلكلّ **منهما خواصه وقواعده، فلا ينبغي الخلط بينهما.**

والفوارق الأساسية بينهما أنّ الوضع مُبْهَم مِنْ حيث المعنى لا تخصيص فيه والاستعمال يكثر فيه التّخصيص (كالضّمير واسم الإشارة واسم الجنس فإنّ "أنا وأنت" يصلحان لأيّ متكلّمٍ ولأيّ مخاطب في الوضع، و"هذا" لأيّ مشار إليه، ولكن في "أنا خرجت"، و"هذا الّذي رأيته" هما معنيان كلّ واحد خاص بشخص ههنا). ثمّ إنّ **التّقديم والتّأخير هما مِنْ عمل المستعمل، وكذلك الحذف بل الاختيار بين عبارة وأخرى مرادفة لها في المعنى ومخالفة لها في اللّفظ فهو راجع إلى الاستعمال وإلى أسلوب المستعمل**[2].

1- Abderrahmane Hadj- Salah: Arabic Linguistics and Phonetics An Introduction to the Neo- KhalilianTheory", P11.

2- عبد الرّحمن الحاج صالح: الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، د ط، 2013، ص82- 84.

فقد انتبه النّحاة الأوّائل إلى حقيقة علمية وهي التّمييز بين الظّواهر النّحوية وبين الظّواهر الخاصة باستعمال اللّغة، أيّ بين:

1- **الجانب اللّفظي الصّوري:** الّذي يخصّ اللّفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النّظر عمّا يؤديه مِنْ وظيفة في الخطاب غير الدّلالة اللّفظية.

2- **الجانب الوظيفي:** وهو الإعلام والمخاطبة أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع[1].

فهذان **الجانبان لا تناظر ولا توازي**[2] **بينهما**، يقول **الحاج صالح:** "**ينبغي** أَنْ **لا نخلط** بين هذا **التّحليل الصّوري النّاجع بالتّحليل الدّلالي**"[3]؛ **فقد ألحّ على ضرورة الفصل بين النّحو والبلاغة**، فهما "جانبان غير متوازيين: **جانب البنية اللّفظية المحضة وجانب الوظيفة الإفادية والدّلالية**. والخلط بينهما هو رجوع إلى أبسط مستويات التّحليل كما هو الشّأن عند الّذين يخلطون بين الفاعل في اللّفظ والفاعل في المعنى"[4]. وهنا يؤكّد مرّة أخرى، على التّحفظ مِنَ التّخليط، فمثلاً: "عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زيدٍ". "زيد" مضاف إليه مِنْ حيث المَبنى لكن مِنْ حيث المعنى فاعل.

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيبويه"، مجلة المبرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، 1995، العدد2، ص9- 10.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص91.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة -مفاهيمها الأساسيّة-، ص75.

[4]- المصدر السابق، ج2، ص75.

هناك فرق بين **النّحو** و**البلاغة** رغم ارتباطهما بعضهما ببعض، بدليل قول عبد القاهر الجرجاني: "أنّ الألفاظ المفردة الّتي هي أوضاع اللّغة، لم توضعْ لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأنْ يُضمَّ بعضها إلى بعضٍ"[1]؛ لكن لا يكون هذا إلاّ مع النّظر دائما في الدّلالة اللّفظية؛ لأنّ "**الانطلاق في التّحليل يجب أَنْ يكون مِنَ اللّفظ في أبسط أحواله وهو الأصل (الّذي ليس فيه زيادة ولا علامة له بالنِّسبة إلى ما يبنى عليه)**"[2]. وهو **بالضّبط ما أدركه النّحاة الأوّائل فهم يعتبرون اللّفظ أسبق مِنَ الْمعنى في التّحليل اللّغوي، "وخاصّة التّحليل الّذي يرمي إلى إثبات المعاني الّتي تدلّ عليها ألفاظها أو الّتي حوّلت ابتداء مِنْ ذلك"[3]؛ بمعنى أنَّ التّحليل يسعى إلى إثبات المعنى الأصلي الّذي يتحوّل إلى معنى مركب حسب الزّيادة على اللّفظ الأصلي، وهو ما مثّل له الحاج صالح بالحدود الإجرائيّة، أمّا قوله الألفاظ الّتي حوّلت ابتداء مِنْ ذلك فهو يقصد التّحولات الّتي تجري على اللّفظ حسب ما يقتضيه العقل وليس الوضع كما في الحالة الأولى**[4].

لهذا **يجب التّفريق المطلق بين اللّفظ والمعنى**؛ لأنّ "**اللّفظ إذا حدّد أو فسّر باللّجوء إلى اعتبارات تخصّ المعنى فالتّحليل هو تحليل معنوي (Sémantique) لا غير، أمّا إذا حصل التّحديد والتّفسير على اللّفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي(sémiologico-grammatical). والتّخليط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ**

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، ط2، 1989، ص539.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة -مفاهيمها الأساسية-، ص31.

[3]- المصدر نفسه، ص90.

[4]- فازية تيقرشة: النّحو العربي بين الوصفية والخليلية الحديثة، ص134.

وتقصيرًا"[1]. وهذا أكدّه **دي سوسير**، يقول: " la langue est une forme non une substance"[2].

وشاهد ذلك –أيضا– قول سيبويه في: "باب الاستقامة مِنَ الكلام والإحالة. فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْس، وسآتيك غدًا. وأمَّا المحال فأنْ تنقضَ أوَّلَ كلامك بآخِره، فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضعَ اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زَيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المحال الكذب فأَنْ تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[3].

فسيبويه –كما يرى **الحاج صالح**– يميّز بين السّلامة الّتي يقتضيها القياس (أي النّظام العام الّذي يميّز لغة من لغة أخرى)، والسّلامة الّتي يفرضها الاستعمال الحقيقي للنّاطقين (وهذا معنى الاستحسان)، ويكون التّمييز، كمايلي:

- **مستقيم حسن = سليم في القياس والاستعمال**
- **مستقيم قبيح = خارج عَنِ القياس وقليل في الاستعمال وهو غير لحن.**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، ص31.

[2]– Ferdinan de saussure: cours de linguistique générale ,éd.Charles Bally , Albert Sechehaye et Albert Riendinger, payot,Paris,1971, p16.

[3]– سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، د ت، ج1، ص25– 26.

- **محال** = قد يكون سليما في **القياس والاستعمال** ولكنه **غير سليم مِنْ حيث المعنى**[1].

ويترتّب على هذا **عدم الخلط بين تحليل اللّغة كبنية، وتحليلها كخطاب**؛ لأنّه "يلجأ إلى هذه الوظيفة كلَّما خرج مِنَ التّفسير للبنية اللّفظية وكيفية مطابقتها للقياس أو مخالفتها له إلى التّفسير لكيفية استعمال هذه البنية وخروج هذا الاستعمال عَنِ المعنى الموضوعي للّفظ"[2]

وفي هذا السّياق يستنتج أنّ الجملة أو "الكلام كبنية لفظية وهو ما تشكّله النّواة الأساس لكلّ جملة مِنْ حيث البناء النّحوي الإعرابي. أمّا الكلام كخطاب أو حدث إعلامي فهو ما تشكّله الجملة مِنْ حيث الإفادة والدّلالة أيّ الكلام المستغني على حدّ تعبير سيبويه، أي التّركيب الّذي يتكوّن مِنَ المسند والمسند إليه[3].

ولذلك حدّد **الحاج صالح** الدّلالة على ثلاثة أنواع: **دلالة اللّفظ، دلالة المعنى، ودلالة الحال**[4]**؛ فالدّلالة الأصلية هي الدّلالة اللّفظية، والفروع الّتي تتفرَّع عنها هي كلّ مِنْ دلالة المعنى ودلالة الحال؛** "فهم بذلك يجعلون المعاني أصولا وفروعا كما فعلوا بالألفاظ، وهذا أيضا لا سبيل إلى وجوده في اللّسانيّات الغربيّة"[5].

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، ص31..

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "النظرية الخليلية الحديثة"، ص99.

[3]– فازية تيقرشة: النحو العربي بين الوصفية والخليلية الحديثة، ص133.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربية، ج1، ص90.

[5]– المصدر نفسه، ص91.

والأصحّ أنْ يُنْطَلَقَ في التّحليل مِنْ دلالة اللّفظ بالوضع أي الأصل الّذي يتّصف بالثّبات والدّيمومة، و"**إذا عكسنا الأمر صرنا إلى التّعسف والتّمحلّ**"[1]؛ فقد اعتبر **الحاج صالح الّذين يتخذون المعنى المنطلق في التّحليل اللّغوي مناطقة؛ "لأنّ البحث في المعاني في ذاتها دون النّظر في دلالة الألفاظ عليها أو النّظر فيها قبل هو ميدان خارج النّحو وعلوم اللّسان**"[2].

فهذا **التّمييز الحاسم بين التّحليل اللّفظي الصّوري، والتّحليل الوظيفي الدّلالي والإفادي للّغة أغفله النّحاة المتأخّرين، وكذا بعض المحدثين والسّبب في ذلك هو "التّخليط وعدم إدراك بعضهم لأغراضِ النّحاةِ الأوّلين** "[3].

ومثّل **الحاج صالح** لذلك، إذ يقول: "إنّ مِنْ **عواقب التّخليط في التّحليل بين الجانبين السابقين** عجز النّحويين المتفلسفين عَنْ تحديد مفهوم الاسم في مقابل الفعل والحرف"[4]، وبيّن أنَّه لوضع حدّ جامع مانع للاسم لابُد مِنْ مراعاة مايلي:

1- تعيين نوع الاسم، هل هو اسم مطلق، أم اسم مضارع للحرف والفعل. "فالاسم المطلق" يدلّ على ذات أي على كلّ شيء يصحّ الإخبار عنه. أمّا "الاسم الشّبيه بالحرف أو الفعل" فهو الّذي يدلّ على معنى مِنْ معاني النّحو كالظّرفية، وذلك مثل:

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص92.

[2]- المصدر نفسه، ص90.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح: "التعريف العلمي وماهيته عند سيبويه وأتباعه"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2011، العدد14، ص30.

[4]- عبد الرّحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيبويه"، ص102.

"إذا" و"حيث"، أو الاستفهام، مثل: "مَنْ" و"أي"، أو كلاهما مثل: "أين" و"متى" الخ"[1].

2- تعيين الجانب الّذي يتمّ فيه تحديده: اللّفظي الصّوري أو الوظيفي الدّلالي.

فتحديد الاسم على المعنى هو: "لفظ يدلّ على شيء لا يكون حدثا مع زمان"[2].

أمّا **التّعريف الإجرائي للاسم** فهو: **"كلمة (أي عنصر) يصلح أنْ تدخلَ عليه حروف الجرّ والتّنوين والإعراب ويمكن أنْ يضافَ وأنْ يوصفَ، وفي ذلك درجات يعتمد فيها على تمكّن الاسم وعدم تمكّنه (من احتماله يمينا وشمالا لهذه الزّوائد)**[3]، هذا في مستوى اللّفظة. أمّا في مستوى التّركيب، "**فالاسم هو ما تعمل فيه العوامل، ويكون مبتدأ ومبنيا عليه أو فاعلا أي يكون في موضع لا يدخله الفعل ولا الحرف**"[4].

وبهذا الاعتبار يختلف **التّعريف الإجرائي** عَنِ **المعنوي. والغلط هو في تفسير ما هو راجع إلى اللّفظ باللّجوء إلى المعنى أو العكس.**

وفيما يخصّ الجملة المفيدة فإنْ صحّ ألا تكون هناك جملة إلاّ بإسناد الخبر إلى المبتدأ والفعل إلى فاعله فإنّ الخلاف بينهما كبير جدا فالمبتدأ كاسم أي كذات هو المحدَّث عنه والخبر حديث عنه. أمّا الفعل فهو حديث عنْ حَدَث في حين حدوثه مع بيان فاعله وليس الفعل حديثا عَنِ الفاعل وحده كما يزعمون، بل عمّا حدث مع بيان صاحب الحدث. لأنّ الإخبار عَنْ حدث غير الإخبار عَنْ شيء بعينه، إذ الحدث يحدث في زمان

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيبويه"، ص103.

[2]- المرجع نفسه، ص 103.

[3]- المرجع نفسه، ص ن.

[4]- المرجع نفسه، ص ن.

ويُنسب إلى شيء ولو كان نكرة. والفعل يتقدّم لزوما على فاعله لأنّه إخبار عَنْ حَدَثٍ فَإنْ أُخّر عَنِ الفاعل صار إخبارا عَنْ ذات.

وهناك تحليل آخر للجملة مِنَ النّاحية النّحوية المحضة وهو التّحليل إلى العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثّاني والمخصِّص. فهذا يوحّد أقسام الجملة ويجمع الفعل كعامل والابتداء والنّواسخ مِنْ جهة والفاعل والمبتدأ واسم كان وأخواتها مِنْ جهة أخرى وكذلك الخبر والمفعول به وغير ذلك[1].

وعليه يؤكّد **الحاج صالح** على **التّحفظ مِنَ التّخليط** بين "**دراسة الكلام كبنية ودراسة الكلام كخطاب**"[2]، لأنّه **أساس مِنْ أسُس النّظريّة الخليليّة الحديثة.**

والفرق بين هذا المنحى وما نجده عند التّوليديين كبير جدًا؛ فالمعنى هو المنطلق في التّحليل اللّغوي عندهم؛ "فبعد إدخال "المعجم" على الشّجرة أي تأويل كلّ عنصر طرفي حسب ما يقتضيه المعجم يحاولون أَنْ يثبتوا المعنى المجمل للجملة بمزجهم لهذه المعاني الجزئية **(Amalgamation)**"[3]. فالمبدأ –هنا– هو **التّحليل إلى مكوّنات دلالية (Componential Analysis)**. وذلك مثل: "أكل الولد تفاحة": ال= تعريف، ولد = اسم/ مذكر/ / آدمي/ صغير السِّن /، أكل = فعل / فاعله حي / نشاط / غذاء / إلخ، تفاحة = اسم /غير مصنوع / نبات / يؤكل / إلخ[4].

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: "توهمات النّحاة بعد عصر الخليل وسيبويه"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، جوان 2016، العدد23، ص10– 14.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "التعريف العلمي وماهيته عند سيبويه وأتباعه"، ص 102.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص 89 .

[4]– المصدر نفسه، ص 89.

نستنتج أنّ **هناك قناعة منهجية في إطار اللّسانيّات الخليليّة تدرس النّحو، ولكن في أسُس يحكمها قانون الوضع والاستعمال** –**كما يذهب إلى ذلك عبد الرّحمن الحاج** صالح–، **وكذلك اللّسانيّات الغربيّة وإنْ كانت تدرس البُنَى التّركيبيّة على مستوى المعجم. فهناك اختلاف منهجي؛ لأنّ الخليل لم يدرس المعجم داخل التّركيب بل مستقلاً، وأمّا في اللّسانيّات التّوليدية التّحويلية فالمعجم دُرس داخل التّركيب...**

أمّا الانطلاق في التّحليل فمن منطلق موضوعي وهو عند النّحاة الأقدمين:

ب: الانفصال والابتداء، يقول سيبويه: "إنّه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدًا لأنّ المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء"[1]؛ فالاسم المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء؛ لأنّه "**اسم ينفصل ويبتدأ**"[2]. **واثباتهم لما ينفصل إنّما تمّ بالبحث عَنْ أقلّ ما يمكن أنْ يُفيدَ مِنَ الكلام ولا ينفصل ما في داخله وهو ما جاء بين سكوتين أي بين وقفتين مثل #كتابْ# في الإجابة عَنِ السؤال ما هذا؟ فهو كلام مفيد ويتحدّد ككلمة مُفْرَدَة بالانفصال التّام ويكون ذلك بالوقف وهو أمر لفظي محض. فهي نقطة لقاء بين الوضعين اللّفظي والخطابي المعنوي**[3].

[1]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص304.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص96.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، د ط، 2016، ص 295.

وبهذا **فالأصل المنطلق منه في التّحليل** هو "**الكلام في أدنى ما يكون وهو الاسم المفرد (أو الفعل مع ضمير الرّفع)**"[1]. وقد سمَّى **النّحاة الأوّلون هذه النّواة بالاسم المفرد** و"**ما بمنزلة الاسم المفرد**"، وأطلق عليها **ابن يعيش** و**الرّضي** اسم "**اللّفظة**"، **وترجمها الحاج صالح بـ Lexie**"[2]. "فكلّ ما يمكن أنْ يستقلّ وينفرد في الكلام **بالانفصال والابتداء** فهو في الواقع **لفظة** وقد تكون في **اللّفظة كلمة مفردة**"[3]؛ أي **الاسم المفرد كلمة داخل اللّفظة ولفظة في داخل الكلام** وباعتباره أصل فمنه تنطلق التّحويلات بزيادة فيما قبله وفيما بعده لعناصر معينة "دون أنْ تفقدَ وحدتها أو دون أنْ تخرجَ عن كونها "**لفظة" واحدة**، وهي القطعة الّتي لا يمكن أنْ تنفردَ فيها أجزاؤها"[4]، فـ: كتابٌ = الكتابُ = بالكتابِ = كتابُ زيدٍ = كتابٌ مفيدٌ الخ **كلّها متساوية كوحدة نحوية (= لفظة اسمية واحدة** ههنا**)**.

فاللّجوء إلى **مقياس الانفصال والابتداء** في **التّحليل** "يمكّن الباحث مِنْ استكشاف الحدود الحقيقية الّتي تحصل في الكلام... ولا بدّ مِنَ الملاحظة أنّ هذا المنطلق هو في الوقت نفسه **وحدة لفظية (Unité Sémiologique)** لا يحدّدها إلاّ ما يرجع فقط إلى اللّفظ وهو الانفصال والابتداء، و**وحدة إفادية (Unité communicationnelle)** لأنّها يمكن أنْ

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنّظرية الخليلية الحديثة"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2016، العدد24، ص25.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، ص32.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص117.

[4]– المصدر السابق، ص33.

تكون جملة مفيدة (فقد اكتشفت في الكلام الحقيقي). وعلى هذا فهي تحتلّ مكانا يتقاطع فيه اللّفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة"[1].

وهناك مقياس ثَانٍ تُحدّد به اللّفظة وهو "التّمكّن" أي "قدرة الكلمة المتمكّنة على أنْ تصاغَ على صيغ مختلفة للدّلالة على المعاني وأنْ تَحتملَ ثانيا بلا بناء بل بمجرد وصل الزّوائد مِنَ الكلم قبلها وبعدها في مواضع معيّنة لا تتعدَّاها على خلافٍ بين قبيل وآخر وبالتّعاقب بين زائدة وأخرى دون أنْ يكونَ ذلك سببا لفقد وحدتها وتعذّر انقسامها إلى وحدات أخرى"[2]. ولعلّ **اسم الجنس المتصرّف (الاسم العام عند سيبويه) مثل: كتاب، رجل، بيت، حديقة...** –هو الأصل لأنّه ينفرد بكيفية مطلقة في الكلام كما تزاد عليه جميع الزّوائد الخاصّة بالاسم يمينا وشمالا– متصرّف تصرفا تاما ويليه **العلم (العلم الخاص عند سيبويه) المتصرّف** مثل: **زيدٌ** و**عمرٌو**...، ويأتي بعده **الاسم غير المنصرِف** النّكرة الّذي لا تدخله علامة الكسر في الإعراب (يجرّ بالفتحة، مثل: بِمَكَّةَ) ولا التّنوين. ومثله **العلم غير المنصرِف (أحمدُ، إبراهيمُ)** لا ينوّن. ثُمّ **المبني** الّذي لا يتغيّر آخره بالحركات الإعرابيّة[3].

هذا، والنّحاة "لا ينطلقون أبدا مِنْ افتراض في تحديد الوحدات بل مِنْ تحليل اللّفظ إلى ما هو مِنَ اللّفظ نفسه وهو **قبوله للانفصال بالوقف** وما يسمّى عندهم بالتّمكّن ليس غير"[4]. ولذلك **فالمنطلق الأساس في التّحليل هو الانفصال والابتداء أو"الإفراد وهو مفهوم**

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: النظرية الخليلية الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، ص32.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص85.

[3]– المصدر نفسه، ص85.

[4]– المصدر نفسه، ص82.

أساسي في النّحو العربي لأنّه يحدّد منطلق كلّ تحليل، فالمفرد هو عند الخليل ما خلا مِنْ لوازمه أي ما يدخل عليه. ويبدو أنّ المتأخّرين مِنَ النّحاة لم يتفطنوا إلى أهمية هذا التّحليل"[1]. فهو مبدأ منهجي في النّظريّة الخليليّة الحديثة.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية، ج2، ص72.

المبحث الثّاني: أسس تحليل اللّغة

اِعتمد **عبد الرّحمن الحاج صالح** في **تحليل بُنَى اللّغة العربيّة** على **أسُس** هي **المصطلحات الخاصّة بالنّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي وردت في كتب النّحاة الأوّلين، وحاول استنباطها باللُّجوءِ إلى ما تركه الخليل وسيبويه مِنْ ناحية، وما ورد عند مَنْ جاء بعدهم مِنْ ناحية أخرى كلّ بحسب عصره**، وأهمها:

1: القياس: مفهوم منطقي رياضي يعني "**التّكافؤ في البنية (توافق البناء** كما يقول النّحاة)"[1] يَتَبَيَّنُ بال**حمل على النّظير** الّذي يقتضي وجود **التّناظر** (أو **التّقابل في اصطلاح الرياضيات Bijection)**[2]، و"**النّظائر هي مجموعة الأفراد الّتي تنتمي إلى باب، وكونها نظائر بعضها لبعض معناه أنَّ كلّ واحد منها هو المقابل والمساوي في الصِّيغة (مهما اختلفت عنه) لجميع عناصر الباب، والنّظير غير الشّبيه، بل المتفق في البناء وهذا التّوافق في البناء هو الّذي يسميه النّحاة قياسًا**"[3]، **وهو الّذي يحصل بين عناصر بمقتضى انتمائها إلى مجموعة تحدِّدها علاقة تكافؤ في البنية أو المجرى يكون إمّا خاصا بالسلاسل الكلامية* كما تبيّنه مخطَّطات فين (ven)**[4].

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنّظرية الخليليّة الحديثة"، ص22.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص312.

[3]– ع الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص322– 323.

* إذ هناك قياس من الدرجة الثانية سوف نفسّره لاحقا.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، 2009، ص168.

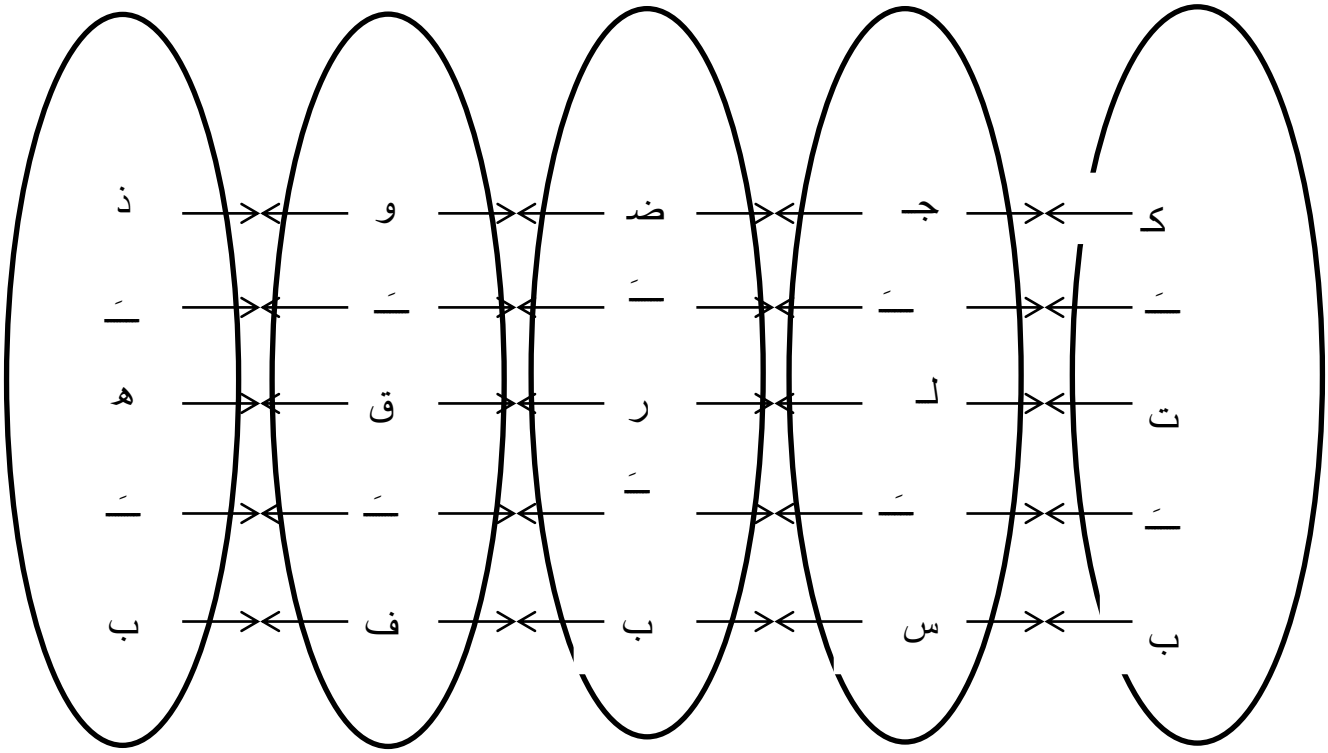

فمستوى الكلم **يُجْرَى** فيه **القياس**، ولا يتمّ **اكتشافه** إلاّ إذا تمّ **تحليل الكلم** إلى **مكوّناتها مِنَ الحروف والحركات، ولا بدّ مِنْ انتظام المجموع مِنَ العناصر إنتظاما وحدا "كلّ في موضعه"**. وفي السّلاسل السّابقة يلاحظ أنّ **الحروف الأصلية متغيّرة مِنْ كلمة إلى أخرى**، وهي لذلك **متكافئة مِنْ حيث وقوعها في الموضع نفسه بعكس الحركات فهي ثابتة**[1]

إذن **قياس وحدة على وحدة يتبيّن باستخراج النّظائر**، وأهم شرط هو **توافق المواضع بوقوع النّظائر في نفس الموضع مِنْ جميع السّلاسل لا وجود نفس العدد للعناصر المكوّنة للكلمة**[2]

[1]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيّات العربيّة أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرّحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، الجزائر، دط، 2023، ص308.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص167– 184/168.

وعليه فإنّ **القياس** كما **قصده الخليل وسيبويه** هو "**التّكافؤ والتّساوي، لا التّطابق (Identity) ولا مجرّد الشّبه الّذي يترتّب حصوله منطقيّا بين أفراد الفئة الواحدة (Class) ليس فقط على انتمائها إلى نفس الفئة بل باشتراكها في نفس المجرى أو البنية**"[1].

أو هو "**حمل شيء على شيء لجامع بينهما، أي حمل الكلمات بعضها على بعض إذا كانت تنتمي إلى جنس واحد وهو الّذي يسمَّى في المنطق الرّياضي "النّظير على النّظير" وبذلك تبرز البنية الّتي تجمع كلّ الكلمات المحمولة بعضها على بعض**"[2]؛ إذ أنّ مِنْ مهام **القياس النّحوي** كشْف **حمل الشّيء على نظيره** بجعل الشّيء بإزاء الشّيء المناظر له في **المحور العمودي**، وهذا مِنْ شأنه أنْ يثبتَ **تكافؤ البُنَى وينسبها إلى باب معين**، وقد أفضى إلى تمييز الأبنية الوزنية للكلمات المفردة[3]، كما في الجدول القياسي أدناه:

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللّسان، ص164.

[2]– المصدر نفسه، ص157.

[3]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرّحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص269– 270.

مَـ	ـفْـ	ـعُـ	و	ل
مَـ	ـطْ	ـلُـ	و	ب
مَـ	ـعْ	ـرُ	و	ف
مَـ	ـكْ	ـتُـ	و	ب

جدول قياسي رقم -1- [1]

وكذلك يقول السِّيرافي: "اعلم أنّ بعض المنقوص يُعْلَمُ بقياس، وبعضه يُسمع مِنَ العرب سماعا، فأمّا ما يُعلمُ بقياس فأنْ تعرفَ أنّ نظيره مِنَ الصّحيح قبل آخره حرف مفتوح"[2]، ومثّل سيبويه له، يقول: "لأنَّ مُعْطَى مُفْعَل، وهو مثل: مُخْرَج فاليّاء بمنزلة الجيم، والرّاء بمنزلة الطّاد فنظائر ذا تدلك على أنّه منقوص"[3].

كما يبينه **الجدول القياسي** الآتي:

[1]- بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النّحو، مخبر الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية العربية والعامة، البليدة، الجزائر، د ط، 2012، ص91.

[2]- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ج4، ص270.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص536.

مُـ	ـفْـ	ـعَـ	ل
مُـ	ـخْـ	ـرَ	جٌ
مُـ	ـعْـ	ـطَ	ى

جدول قياسي رقم -2- [1]

حمل "مُعْطَى" على نظيره الصّحيح الّذي ما قبل آخره مفتوح "مُخْرَجٌ"، والصّيغة مُفْعَل

وكذلك يمكن **حمل جُمل بعضها على بعض -حسب الحاج صالح-**، يقول: "**حملنا كلّ هذه الجمل بعضها على بعض** كما فعله سيبويه، وبذلك تظهر موازاة تامة بين العناصر، لأنَّ **إجراء الشّيء على ما هو بمنزلته حتّى لو كان مختلفا عنه تمامًا يكشف لنا البنية اللّفظية الجامعة،** أيّ الّتي يشترك فيها العدد اللانهائي مِنَ الجمل، وهذا النّوع الّذي يسمّيه النّحاة في مستوى الجملة ههنا قياسا ومثالا وحدا وأصلا تبنى عليه وتتفرّع عليه الفروع فهو بالنّسبة للجمل كالبناء والوزن (المثال) بالنّسبة للكلمة"[2]؛ لأنَّه "**ليس وجها مِنْ أوجه السِّمات البنوية الظّاهرة في مدرج الكلام، بل مساواة تجريديّة، تسري في النّظام الباطني للّغة، راح الأوّلون يكشفون عنها عبر إجرائهم لعملية القياس كأداة إجرائية لاستنباط البُنَى**"[3].

---

[1]- محمد بن حجر: الاستدلال في كتاب سيبويه طبيعته وأنماطه، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2013، ص101.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيبويه"، ص13.

[3]- عواطف قاسمي الحسني: "معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي في اللسانيات العربية"، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، جوان- أوت 2019، مج 21، ع 4، ص364.

ويمكن التّمثيل بهذا الجدول:

عامل	معمول أوّل منصوب	معمول ثان مرفوع
إنَّ	الطَّقْسَ	بَارِدٌ
لَعَلَّ	الشِّفَاءَ	قَرِيبٌ
كأنَّ	السَّمَاءَ	قُبَّةٌ
لَكِنَّـ	ـهُ	أَمِينٌ
ليتَ	الشَّبَابَ	مُتجدِّدٌ

جدول قياسي رقم –3– [1]

فقياس جملة على جملة يتبيّن باستخراج النّظائر هنا لدينا بنى نحوية نظائر باب الحروف المشبّهة بالفعل. وبالتّالي فهي: ع + م1 + م2.

هذا، ويؤكّد **الحاج صالح** أنّه "**لا يمتُّ هذا القياس العربي الأصيل إلى أرسطو*** **بسبب على الإطلاق**"[2]؛ لأنَّه ليس **أي نوع من الصِّفات**؛ فالفنولوجية اعتبرها بعض الغربيين أنّها العلم الّذي بلغ أوجه في الصِّحة والدِّقة وهو مجرّد تطبيق للنّظريّة الأرسطوطالسية على تحليل الأصوات باللّجوء في كلّ وحدة صوتية على الصّفة الذّاتية وبيان التّقابل (أي الخلاف الجوهري الذّاتي بينهما) وتصنيف كلّ الوحدات الصّوتية بالتّالي على مبدأ الخلاف والتّفاضل لا غير.

[1]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص92.

* **السلوجسموس = القياس عند أرسطو، وهو مبني على التّجريد إلى أجناس.**

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص49.

وأراد **مارتيني** أنْ يبني كلّ اللّسانيّات على هذا **التّقابل بالصّفات الذّاتية (Feature Relevant)**، وهو أفظع غلط منهجي في نظر **عبد الرّحمن الحاج صالح**[1]؛ **لأنّ عند النّحاة العرب الاختلاف هو في البنية مع إيجاد التّكافؤ بين البنى (القياس)**[2]، **وقد نبّه الحاج صالح إلى أنّ التّمثيل (simulation) هو التّصوير لبنية، وهي ناتجة عَنْ قياس الشّيء على نظيره في الباب الواحد، كما في المخطّط الشّكلي:**

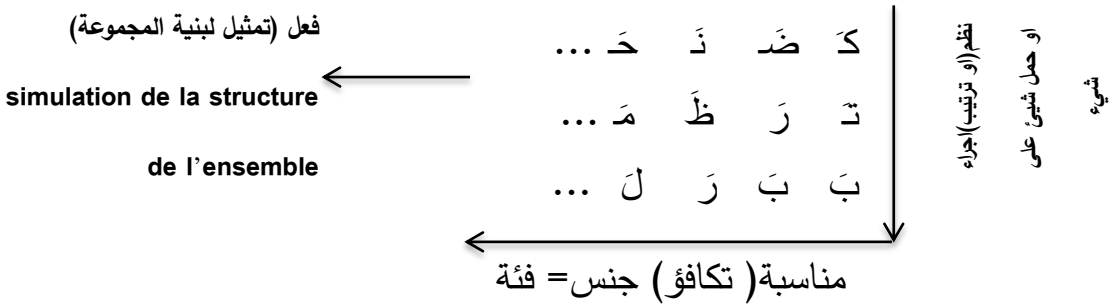

(3) –رسم تمثيلي لبنية المجموعة–

يتمّ **القياس بحمل النّظير على النّظير–هنا– حمل** كَتَبَ على نَظَرَ وعلى حَمَلَ، وبإجراء **تجريد حروف الجذر بترتيب** الحروف والحركات **"كلّ في موضعه"** فَ– عَ– لَ، فينتج أنّ: **فَعَلَ تمثيل لبنية المجموعة (Simulation de la structure de lensemble)**، فهذا "**التّجريد المؤدي إلى الصّيغة ليس تجريدا بسيطا يكتفى فيه بانتزاع ما تشترك في الكلم مِنَ الصّفات وهو الّذي يتوصّل به إلى الجنس بل هو تجريد يعتبر فيه الجنس مع**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص262.

[2]– المصدر نفسه، ص11.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص212.

ترتيب أفراده فالتّرتيب هو الّذي يجرّد الحروف المختلفة إلى كيانات يحدّدها موضعها وهذا هو الّذي سمَّيناه بتركيب الفئة بالتّرتيب"[1]

أمّا **التّقدير** فهو **حمل الوحدة المتغيّرة على نظائر بابها، فحمل قَامَ** وبَاعَ على **كَتَبَ** و**جَلَسَ** يعطينا **قَوَمَ – بَيَعَ...**[2]

هذا، وقد أجرى النّحاة المبدعون **القياس** في مستوى أعلى مِنْ مستوى **تكافؤ الألفاظ**، مثل مصادر الثّلاثي المزيد:

1. تفعيل	**6. انفعال**
2. مفاعلة	**7. افتعال**
3. إفعال	**8. افعلال**
4. تفعُّل	**9. استفعال**
5. تفاعل	**10. افعيعال**

(3)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص312.

[2]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرّحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص355.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص174.

القياس هنا على **الصِّيغة المطَّردة: [ـــــِ ـــــَـــا] = كسرة تتبعها فتحة ممدودة "انْفِعَال"، "افْتِعَال"، "افْعِلاَل"...**

وكذلك **الإيزومورفيزم (Isomorphism) تكافؤ العمليات التّحويلية بين مجموعتين** مثل ما أقاموه بين **التّصغير** و**التّكسير** في **الرّباعي؛ فُعَيْعِل ومَفَاعِل***[1].

إذن هناك نوع ثان مِنَ **القياس** سمَّاه **الحاج صالح بالاعتبار التّجريدي**؛ لأنّه **قياس مِنَ الدّرجة الثّانية**[2].

يُستنتج ممَّا سبق أنّ **القياس النّحوي العربي مفهوم أساسي في التّحليل، والقياس كما قصده الخليل وسيبويه هو التّكافؤ في البنية أو المجرى، وليس أيّ نوع مِنَ الصّفات.**

2: الباب: يقول **الحاج صالح** عَنْ **مفهوم الباب:** "لم يفكرْ أيّ باحث في أنّه يطابق تماماً **المجموعة الرّياضية (Ensemble و Set)**"[3]، ويوضّح ذلك قائلا: "ويصير اعتقادنا يقينا فيما يخصّ **ماهيّة الباب الرّياضية** وقرب هذا المفهوم مِنْ **مفهوم المجموعة** ما نجده عند النّحاة مِنْ استعمالهم لكلمة **نظير تجمع على نظائر** مع كلمة **باب** في أكثر النّصوص تقريبا. ويمكن أنْ نستدلَّ على ما قصده سيبويه مِنْ هذه الكلمة انطلاقا مِنْ هذا الكلام الّذي نقلناه مِنْ شرح الرّماني للكتاب:

---

* **تكافؤ خاص بمجموعتين من العمليات التحويلية**، لمزيد من التفصيل ينظر: ع الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص180- 184.

[1]- عبد الرّحمن الحاج: منطق العرب في علوم اللسان، ص174- 180.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص312.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص82.

	ج		د
هو كثير	في نفسه لا	في	بابه و نظائره
	أ		ب

فالمقابلة الدّلالية بين أ وب، تدلّ على أنّ ج ود متكافئتان (العطف هو مجرّد تثنية أو تكرار بياني)؛ **فالباب** هو **مجموعة مِنَ الْعناصرِ المتكافئةِ، وقد تكون خالية أو وحيدة العنصر**"[1]

أي **الباب مجموعة النّظائر**، وهذا أكّده **الحاج صالح**، يقول: "**مجموعة مِنَ العناصر الّتي تنتمي إلى فئة أو صنف وتجمعها بنية واحدة**"[2]، فالأفعال الآتية: **[ضَرَبَ، قَتَلَ، سَألَ...] تنتمي إلى باب فَعَلَ لقيامها على ذات البنية الصّرفية الجامعة لها**[3].

وقد يكون مجموعة وحيدة العنصر؛ وذلك مثل إِبِلْ ə باب فِعِلْ [4]، يقول سيبويه: "إنّما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب نحو إِبِلْ وكُدت/ تكاد"[5]، أو **مجموعة خالية فـ ∅ ə باب فِعُل. وهو المهمل عند الخليل؛ أي ما يحتمله القياس ولم يأتِ في**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص138– 139.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص318.

[3]– عواطف قاسمي الحسني: "المفهوم الإجرائي للمعادلة في كتاب سيبويه (معادلة المشابهة أنموذجا)"، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، فيفري– أفريل 2022، مج 24، العدد 3، ص29.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، 2008– 2009، العددان 14 و15، ص7.

[5]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص19.

الاستعمال[1]؛ فقد لاحظ **الحاج صالح:** "أنّ الباب **قد لا يوجد في واقع الاستعمال** مثل **باب فِعُل** فلم تجئ أيّة كلمة على هذا الوزن في المسموع، فمن أين جاء هذا الباب إذن؟ فالجواب هو أنّه شيء تقتضيه **قسمة التّركيب** في كلّ احتمالاتها بدون استثناء لأيّ تركيب (وقسمة التّركيب اصطلاح عربي ظهر بعد سيبويه)**. فهذا الباب الّذي هو فِعُل تحتمله هذه القسمة لأنَّ جميع تراكيب الثّلاثي المجرّد تنحصر في 12 تركيبا منها فِعُل، وعلى هذا، فالباب هو نتيجة للقسمة التّركيبيّة (Combinatory) ليس غير**"[2] .

إذن الباب مجموعة النّظائر الّتي تقوم على "**بنية مشتركة...** لا على **مجرّد الاشتراك في الصّفة**"[3]، يقول **الحاج صالح:** "**القدْر المشترك** بين **أفراد الباب الواحد ليس مجرّد صفة، بل بنية** تحصل وتكتشف في نفس الوقت **بحمل كلّ فرد على الآخرين** لتتراءى فيها هذه **البنية**؛ فهذه العملية ليست **تجريداً بسيطاً** يؤدي إلى كشف فئة بسيطة هي **الجنس** بل **عملية منطقية رياضية** تسمَّى قديماً **حمل الشّيء على الشّيء أو إجراؤه عليه أو اعتبار شيء بشيء**، وحديثاً **تطبيق مجموعة على مجموعة**"[4]، كما في الرّسم:

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: "القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه"، ص8.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص135.

[3]– عواطف قاسمي الحسني: "المفهوم الإجرائي للمعادلة في كتاب سيبويه (معادلة المشابهة أنموذجا)"، ص29– 31.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص318.

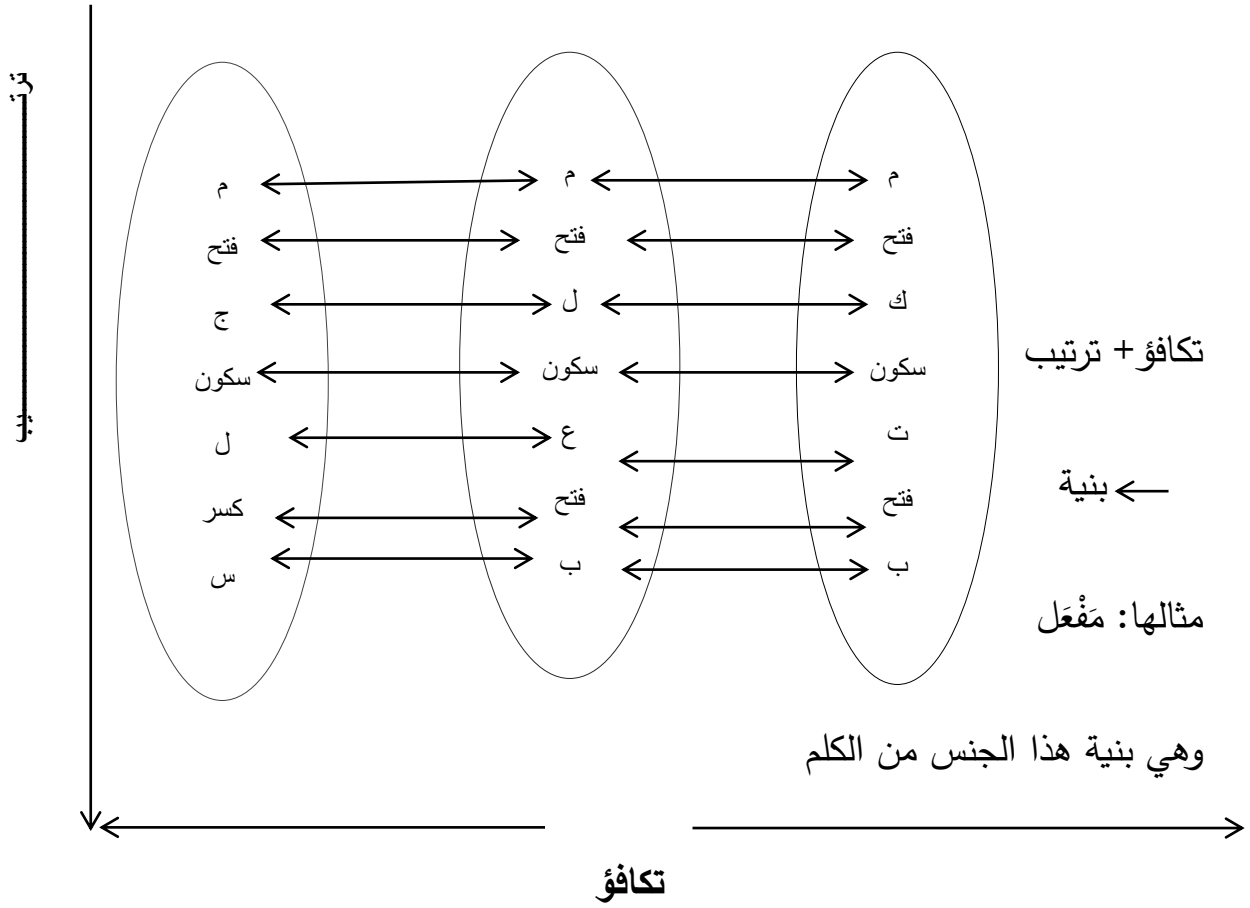

(1)

لدينا: مَكْتَب = مَفْعَل، مَلْعَب = مَفْعَل، مَجْلِس = مَفْعِل. فهذه الكلم نظائر باب مَفْعَل؛ لتكافؤ الفئة (= الجنس) اسم المكان مِنَ الثّلاثي) + تكافؤ النّظم (تكافؤ في موضع الحروف وفي الأصلي والزّائد وتكافؤ في موضع الحركات والسّكون تخالف في موضع واحد: فتح يقابله كسر).

ولا يخصّ **الباب** "**مستوى مِنْ مستويات اللّغة، ولا جانباً واحداً مِنْ جوانبها، بل ينطبق على اللّفظ والمعنى إفراداً وتركيباً، وما هو أعلى مِنْ هذه المراتب**"[2]

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص290.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص318.

فالباب ينطبق على **اللّفظ إفرادا؛ فيقتضي نَظَائر في بنية واحدة بحمل الشّيء على نظيره**، كما **ينطبق على المعنى**، ومَثَّل سيبويه لهذا، يقول: "ما يكون معناه نحو **معنى الفُضالة**، وذلك نحو **القُلامة**، و**القُوارة**، و**القُراضة**، و**النُّفاية**، و**الحُسالة**، و**الكُساحة**، و**الجُرامة** وهو ما يُصرَم مِنَ النّخل، و**الحُثالة**. **فجاء هذا على بناء واحد لمَّا تقاربت معانيه**"[1] **والباب لهذه النّظائر فُعَالَة**. وأيضا ينطبق **الباب على المعنى تركيبًا**، والشّكل الآتي يبيّن ذلك:

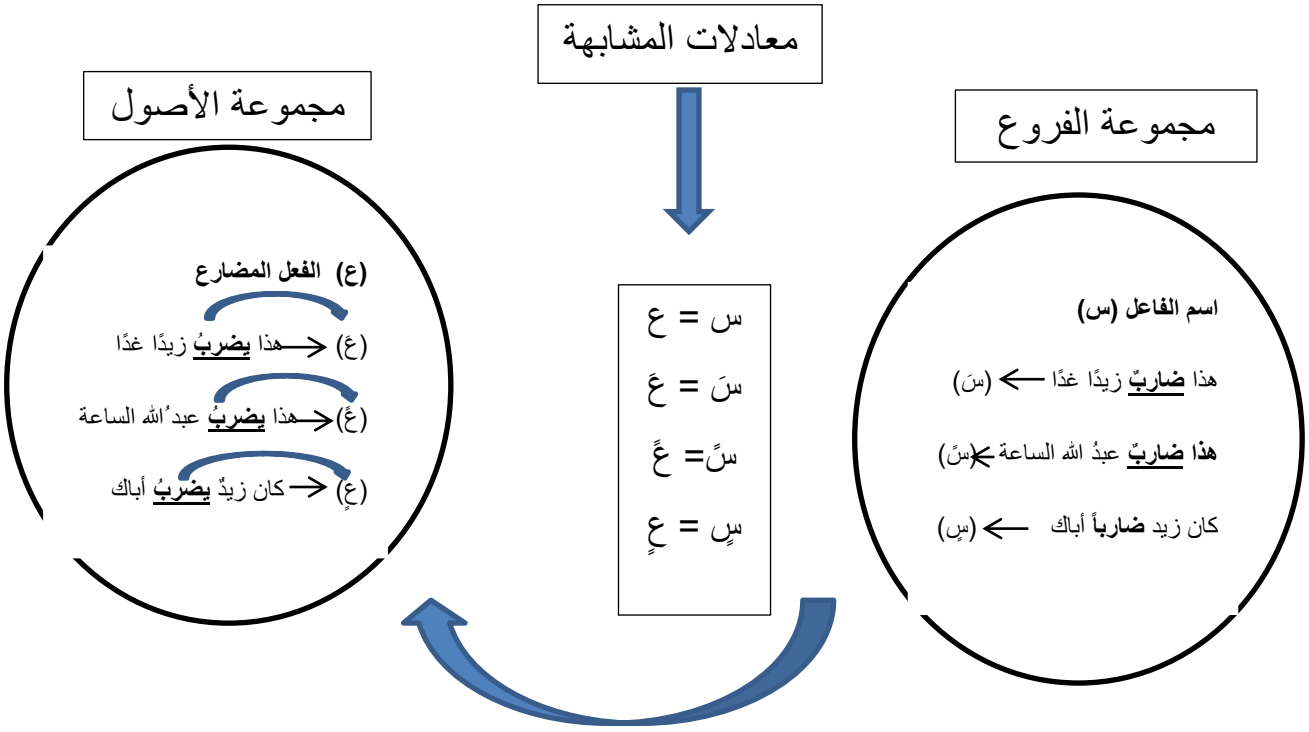

(2)

هنا لدينا **تكافؤ بين بابين (Isoschemism) إذ صار اسم الفاعل مكافئا للفعل المضارع**؛ لأنّ **الوظيفة وظيفة فعلية**، يقول سيبويه: "هذا **باب مِنْ اسم الفاعل الّذي جرى مجرى الفعل**

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص13.

[2]– عواطف قاسمي الحسني: "المفهوم الإجرائي للمعادلة في كتاب سيبويه (معادلة المشابهة أنموذجا)"، ص30.

المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه مِنَ المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوّنا وذلك قولك: "هذا ضارب زيدا غدا"، فمعناه وعمله مثل "هذا يضرب زيدا غدا"، فإذا حدّثت عَنْ فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: "**هذا ضارب عبد الله السّاعة**"، **فمعناه وعمله** مثل "هذا يضرب زيدا السّاعة"، و"كان زيد ضاربا أباك"، فإنّما تُحدّث أيضا عَنْ اتصال فعل في حال وقوعه، وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: "كان يضرب أباك" ويوافق زيدا، فهذا **مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّنا**"[1].

3: **المثال:** ترجمه **الحاج صالح** بـ **Schéme générateur** بالفرنسيّة، و **Generator pattern** بالإنجليزيّة، والمثال عند النّحاة الأوّلين **تجريد مواضع** فهو: "**مجموعة مِنَ المواضع الاعتباريّة مرتّبة ترتيباً معيّناً** يدخل في بعضها، وقد تخلو منها، العناصر الأصليّة وفي بعضها الآخر الزّائدة. **ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد في كلّ مستويات اللّغة بما فيها التّراكيب وما فوقها**"[2]، **ولا يستثنى المستوى الإفرادي**، وذلك كالآتي:

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص164.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص16.

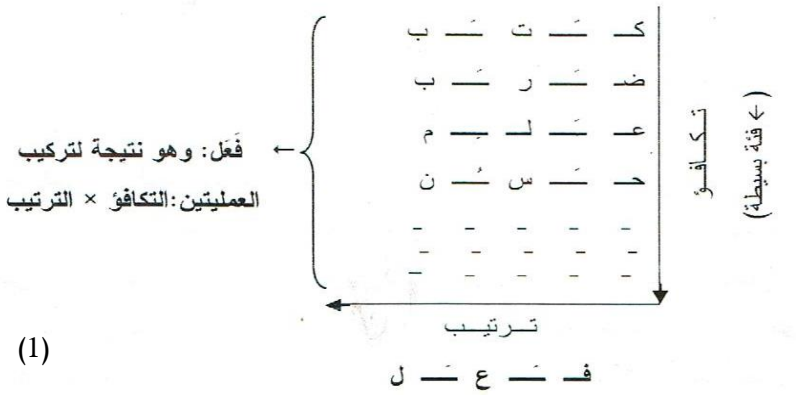

(1)

فتجريد مثال فَعَلَ مِنْ كلمات كثيرة مثل: كَتَبَ، ضَرَبَ، عَلِمَ، حَسُن هو نتيجة لتركيب العمليتين: التّكافؤ×التّرتيب، حيث يمثّل كلاهما محورين إحداثيين بالمصطلح الرّياضي[2]، مع مراعاة "**التّجريد للحروف الأصلية وترتيب مواضع في داخل البنية، ولا يتمّ هذا التّركيب، إلاّ بحمل كلّ عنصر على ما يقابله في الكلمات الأخرى وهو إجراء النّظير على النّظير** وليس مجرّد انضمام أو إدخال شيء بشيء (عند أرسطو والبنويّة الحديثة)"[3]، بل **بنية مجرَّدة**، وهي تتراءى في **مثال الكلمة** ويرمز فيه للحروف الأصول **بـ ف/ع/ل بالنّسبة للثّلاثي و(ف/ ع/ ل/ ل) في الرّباعي ...، وأمّا الحروف الزّائدة والحركات والسّكنات فثابتة في وزن الكلمة**[4].

فمثال الكلمة هو، على هذا، **عدد المكوِّنات الصّوتية والحركات والسّكنات "كلّ في موضعه"، واعتماد التّقابل الأصلي إزاء الأصلي والزّائد إزاء الزّائد والحركة إزاء الحركة**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص289.

[2]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص385.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص90.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللّسان، ص290.

والسّكون إزاء السّكون –فمفهوم **الوزن والمثال معروف** عند **العلماء العرب وهو مِنْ ابداعهم غير معروف في اللّسانيّات الغربيّة الحديثة**–، كما هو مبيّن في التّمثيل الآتي:

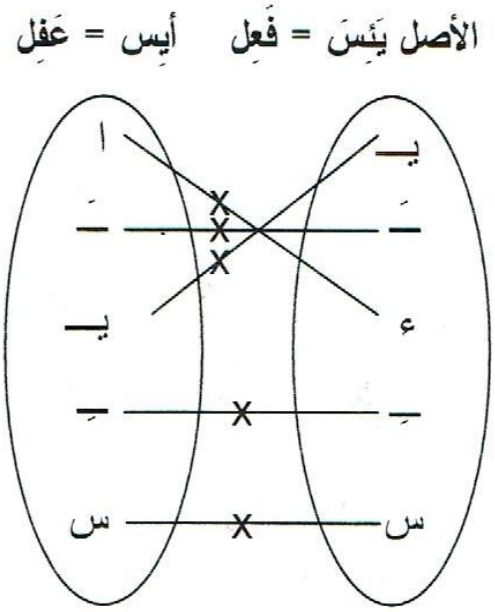

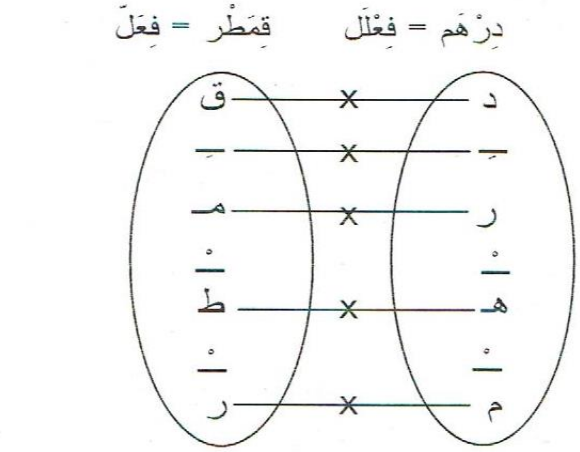

لا تكافؤ في موضع الحركات والسكون
(تخالف في موضع واحد: السكون تقابله
حركة وفي موضع آخر: حركة تقابلها سكون)

(1)

هنا ننظر إلى موضع الحروف وموضع الحركات والسّكون لتحديد الصّيغة، فـ: **يَئِسَ = فَعِلَ أَيِسَ = عَفِلَ وجود تغيير في ترتيب الحرف وبنية الكلمة.** وأهم كلّ هذا هو كما قال أبو حيان فيما نقله عنه السّيوطي: "فإنْ قلتَ ما فائدة وزن الكلمة بالفعل؟ قلت فائدته التّوصل إلى معرفة الزّائد مِنَ الْأصلي على سبيل الاختصار، فإنَّ قولك وزن: **استخراج (استفعال)** أخصر مِنْ قولك: الألف، والسّين والتّاء والألف في استخراج: زوائد".[2]

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص169– 170.

[2]– السيوطي: همع الهوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج3، ص410.

وأمّا **مثال اللّفظة** فهو "**مجموع الكلم الأصلية والزّائدة مع مراعاةِ دخول هذه الزّوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) كلّ في موضعه. وهو مثال اللّفظة اسمية كانت أم فعلية**"[1].

فمثال اللّفظة عبارة عَنْ مجموعةٍ مِنَ الْمواضعِ، وهكذا هو المثال التّدرُّجي للّفظة الاسمية:

3 ←	2 ←	1 ←	0 ↔	1 →	2 →

(2)

وأمّا ما يخصّ **التّراكيب**، فإنَّ النّحاة العرب استنبطوا المثال "**باللّجوءِ إلى منهج علمي اصطلحوا عليه: حمل الشّيء على الشّيء أو إجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الّذي يجمعها، وهو البنية الّتي تجمع بين الأنواع الكثيرة مِنَ الْجملِ**"[3]، وقد **صاغها عبد الرّحمن الحاج صالح رياضيا** هكذا:

[(ع ←م1) ± م2] ±خ

"فهذه الصّيغة للجملة تنتمي إلى مستوى مِنَ التّجريد أعلى مِنْ مستوى الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر وغيرها. وهذا لا يوجد إطلاقا فيما ظهر إلى الآن في علوم اللّسان الحديثة"[4]

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج1، ص90.

[2]– المصدر نفسه، ج2، ص93.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيبويه"، ص12.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنّظرية الخليلية الحديثة"، ص22.

إذن مثال الجملة عبارة عَنِ الْمواضع الخاصّة بِالعاملِ (ع)، والمعمول الأوّل، والمعمول الثّاني، والمخصّص (خ)، ومكوّنات الموضع تكون وحدة نحوية أو جملة، وقد مثّل سيبويه لذلك، يقول: "فإذا قلت: يوم الجمعة صمته، فصمته في موضع مبارك"[1].

والجدول الآتي يوضّح ذلك:

عامل	معمول 1	معمول 2
∅ ∅	يومُ الجمعةِ يومُ الجمعةِ	مباركٌ [صمته]

(2)

فموضع المعمول الثّاني قد يأتي فيه كلمة مفردة "مبارك"، أو جملة [صمته]، وهما الخبر في الجملتين.

4: الموضع: مفهوم **الموضع** عند النّحاة كما تصوّره **الحاج صالح** هو "**الفضاء الاعتباري الّذي لا يظهرُ في درج الكلام**"[3] إلاّ إذا **شغل بِالوحداتِ اللّغوبة في بنية منه**، وقد يلجأ إلى **التّقدير** أحيانا **لإظهار الموضع**، كما قد يكون **الموضع فارغا في درج الكلام مع وجوده في**

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص84.

[2]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص288.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص68

الاعتبار[1]، مثال ذلك:

جئت	بِـ	∅	كِتَابٍ
جئت	بِـ	الْـ	كتابِ

إنَّ **حذف ال** التّعريف لا يؤثّر لأنّها زائدة تدخل وتخرج في الكلام فإذا غابت فموضعها باق لأنّه **موضع في بنية تخلو وتشغل، والموضع** في **تصوّر سيبويه والخليل** ليس مجرّد مكان (يدخل فيه جنس من الوحدات اسم أو فعل أو حرف جرّ أو عطف الخ)، بل هو **موقع مرتَّب في داخل بنية الكلمة أو الكلام، فإمالة الألف في "بَاعَ" سببه وجودها في موضع الياء في "بَيَعَ" وهي الحرف الأصلي الثّاني أي عين الكلمة فهو موضع وهو موقع اعتباري في البنية الّتي هي (ف / ع/ ل)، أمّا التّأثير الّذي سببه وجود مؤثّر صوتي محسوس كتفخيم التّاء في اضترب (= اضطرب) لمجاورتها الضّاد وكجهر التّاء مِنْ ازتهر (= ازدهر) لوجود زاي قبلها. فهذا يسمّونه "موقعا". وبالنّسبة للكلام فالموضع كمكوِّن للبِنْية هو الّذي يجعل هذه البنية لا تتغير مع تغيّر موقع الموضع في مدرج الكلام، فإذا قُدِّم المفعول به مثلا على الفعل أو فاعله فالبنية باقية ببقاء المفعول به في موضعه ولو نُقل إلى موقع آخر في الكلام. وكذلك تقدّم المفعول لأجله والحال على العامل يغيّر موقعهما في درج الكلام لأنّه تحوّل تنوّعي (خطابي)**[2].

[1]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص396– 397.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النّحوية العربية، ص67– 69.

أمّا **بلومفيلد وتلميذه كنيت بايك (K. Pike)***– فلم يخرجا عَنِ **الْموقع المحسوس (Slot)**[1] في **مدرج النّطق الكلامي القائم على تسلسل القطع الكلامية؛ فلم يميّز بايك بين الوظيفتين النّحوية والدلالات (التاجميمات)، فللوظيفة النّحوية دلالة وضعية تخصّ الجانب اللّفظي**[2] **النّحوي (المحلّ الإعرابي للكلمة):** إلاّ أنّ لكلّ **حكم نحوي معنى يدلّ عليه في الوضع المبهم وجوبا، مثل اتحاد موضع نائب الفاعل، وهو مفعول به، وموضع الفاعل الأصلي**[3].

يستنتج أنّ الموضع يخلو كما يقدّم أو يؤّخر **موقع الوحدة** ويبقى **موضعها** كما كان. فهذه الصّفات تجعله **موضعا في بنية لا في تسلسل الكلام الملفوظ، "فالفاء والعين واللام في المثال الصرفي (الوزن) بِالنّظر إلى صفتِها المجرّدة هي مواضع تملأ بمواد المعجم (الحروف) بحسب القسمة المفترضة، وبحسب السّماع الّذي يميّز المعمل مِنَ المهمل"**[4]**، فبنية الكلمة** هي **مجموعة المواضع المرتّبة مع ما يدخلها مِنْ أجناس الوحدات الصوتية؛** إذ لكلّ مِنَ الفاء والعين واللام والزّوائد والحركات والسّكون موضع مرتّب

* فالجنس من الوحدات (الاسم والفعل والحرف وأنواع كلّ منهما) يستدل عليه بوقوعه في موقع خاص (قسمة المواقع Distribution)، إلا أنّ بايك تجاوز ذلك بإضافته لمفهوم الوظيفة الخطابية كالفاعل المحدث لفعله مع أنّه لا توجد علاقة بينهما إلا في الخطاب؛ لأنّ الوظيفة النّحوية (الفاعل أو المفعول أو الحال أوالمبتدأ أو الخبر) وضعية وهي الحكم النحوي الإعرابي للكلمة المتمكنة ويستنتج هذا الحكم من موضعها. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص294.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنّظريّة الخليلية الحديثة"، ص23.

[2]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيّات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرّحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص396– 397.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النّحوية العربيّة، ص66.

[4]– المرجع السابق، ص397.

في الاعتبار، أمّا **الكلام كجملة فبنيته ليست مقيّدة بالترتّيب الحاصل في الدّرج إلاّ في بعض الأحوال.**

وعلى هذا، **فالموضع اعتباري** لأنّه مِنْ **جوهر رياضي (طبولوجي)**؛ فالبنية **مجموعة مِنَ الْمواضعِ الاعتبارية ناتجة عَنِ التّركيب بين الفئة مِنَ الوحدات (لا الوحدات ذاتها) وترتيب** خاص تنتج منه بنية[1]، مثال ذلك: فعل الأمر "قِ"، والجدول التّمثيلي يوضّح ذلك:

اِ	فْـ	عِـ	ل
اِ	وْ	قِ	ي
∅	∅	قِ	∅

فالحذف هو مِنْ **عمل المستعمل** ولا يؤثّر في **المواضع**؛ لأنّها باقية في المثال، ويرمز للفراغ بـ ∅.

وفي مثال الكلم مواضع أخرى كالزّيادة مِنْ موضع العين واللام[2]، فقد ذكر سيبويه: "أنّ الزّيادة مِنْ موضعها لا يكون معها إلاّ مثلها، فإذا كانت الزّيادة مِنْ موضعها ألزم التّضعيف. فهكذا وجه الزّيادة مِنْ موضعها، فإذا زدت مِنْ موضع العين كان الحرف على

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النّحوية العربية، ص67/ 70/ 311.

[2]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص272– 274. .

(فُعَّل) في الاسم والصّفة. نحو: الزُمَّج، والزُمَّل، والجُبَّأ... فإذا زدت مِنْ موضع اللام فإنّ الحرف يكون على (فَعْلَلَ) في الاسم، وذلك نحو: قَرْدَد ومَهْدَد"[1].

ويمكن توضيح ذلك في الجدولين الحمليين التّاليين:

فُـ	ـعْـ	ـعَـ	ل
زُ	مْـ	مَـ	ج
زُ	مْـ	مَـ	ل
جُـ	بْـ	بَـ	أ

يلاحظ في الجدول أنَّ الميم الأولى في الاسم "زُمَّج" مثلا في موضع العين داخل المثال وهو (فُعَّل)، والميم الثّانية في التّضعيف زائدة، والزّيادة ههنا جاءت مِنْ موضع العين. وينطبق هذا أيضا على النّظائرِ: "زُمَّل" و"جُبَّأ"

فَـ	ـعْـ	ـلَـ	ـل
قَـ	ـرْ	دَ	د
مَـ	ـهْـ	دَ	د

(2)

[1]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص276.

[2]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص271– 272.

يلاحظ أنّ موضع اللام في الاسم : (قَرْدَد أو مَهْدَد) تحتله الدّال الأولى، والدّال الثّانية زائدة مِنْ موضع اللّام. وفسّر ابن جني هذا، إذْ يقول: "يريد بِهِ أنّك إذا قلت: (ابْياضَضْتُ) فإنَّما كَرَّرْتَ الضَّادْ بعينها ولم تأتِ بلفظ آخر. ويريد بِموضعِها: مِنْ لفظِهَا"[1]، ذلك لأنّ هذا الموضع يتحدَّد في الصّيغة أي داخل المثال.

أمّا في المستوى التّركيبي، فقد أوضح **الحاج صالح** أنّه: "يتحدّد الموضع الخاصّ بِكلِّ عنصر، فموضع العامل مثلا ليس هو مكاناً معيناً في مدرج الكلام بل هو موضع في داخل الحدّ والمثال"[2]، مِنْ حيث هو تصوير (Similation) لبنية التّركيب النّحوية، لذا يشدِّد **الحاج صالح** على أنّ ما يلزمُ في القياس ممّا يخصّ النّحو (البنية اللّفظية وحدها) لا يلزمُ في الإفادة والدّلالة؛ فإنّ العامل إذا كان الابتداء والمبتدأ بوصفه معمولا أوّلا بنية تركيبيّة مكتملة، وهي تحتاج إلى الخبر مكمِّلا بوصفِهِ عنصا طارئا ومعمولا ثانيا لتحقيق الفائدة، ويصبح **الكلام مستغنيا**[3].

وبهذا يتبيّن أنّ **الموضع أهم أساس في تحليل بُنَى اللّغة العربيّة لا يعرفه بلومفيلد وبايك.**

5: الأصل والفرع: أثبت النّحاة الأوّائل أنّ كُلَّ وحدة في اللّغة، هي إمّا أصل وإمّا فرع، و**الأصل** هو **"ما يبنى عليه ولم يبن على غيره"**، –وهو أيضا ما يستقلّ بنفسه أي يمكن أنْ يوجدَ في الكلام وحده؛ لذلك عدّ سيبويه اسم الجنس أصل لإفرادِهِ وتمكّنِه والفعل فرع لأنّه

[1]– ابن جني: المنصف، تح: محمد ع القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص 101.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيبويه"، ص13.

[3]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص428.

لا يتكلّم به مفردا– **فله العلامة العدمية marque zéro على حدِّ تعبير اللّسانيّات الحديثة، والفرع هو الأصل مع زيادةٍ، أي مع شيءٍ مِنَ التّحويل**"[1].

فالأصل –إذن– هو السّابق في الوجود لا في الزّمان بل في نظام اللّغة[2]، يقول الرّماني: "هو الأوّل يبنى عليه ثان"[3]؛ لأنّه المأخوذ منه "الفرع في الغالب وتوجد غالبا غالبا حروفه في فروعه أو هو المستمرّ"[4] *، فيمكن عدّه **نواة لجميع ما تتحوَّل إليه بالزّوائد (Increment)**[5]، وهذا أكّده سيبويه، إذ يقول: "**واعلم أنّ النّكرة أخفُّ عليهم مِنَ مِنَ الْمعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النّكرة أوّل، ثُمّ يدخل عليها ما تُعَرَّف به**"[6].

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التّالي:

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: النظرية الخليليةّ الحديثة –مفاهيمها الأساسية–، ص29.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص14.

[3]– الرّماني: الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، الأردن، د ط، 1984، ص73.

[4]– المصدر السابق، ص14.

* في التصرف المعنوي لا اللّفظي؛ إذ جعل النّحاة للباب الواحد أصلا واحد تحمل عليه نظائره باعتبارها فروعا عليه، فـ "إنْ" هي أم باب الجزاء، وهمزة الاستفهام أصل باب الاستفهام، و"أنْ" أصل الحروف النّاصبة للفعل المضارع، وكان أصل لأخواتها في بابها لأنّها أكثر تصرفا، و"إلاّ" هي أم باب الاستثناء، ...الخ. لمزيد من التفصيل ينظر: بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص160.

[5]– المصدر نفسه، ص19.

[6]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.

موضع العلامة	الاسم
∅ ← علامة عدمية	رَجُلٌ
الـ ← علامة لفظية	رّجلُ

(1)

تحويل اسم منصرف نكرة إلى معرفةٍ بإضافةِ "ال"، أو تحويل عكسي بطرحِ الزّيادةِ، كالآتي:

أصل فرع

رجلٌ ⟵ الرَّجُلُ

⟶

وكذلك قوله: "**واعلم أنّ المذكَّر أخفّ عليهم مِنَ الْمؤنّث لأنّ المذكّر أوّل، وهو أشدُّ تمكّنا، وإنّما يخرج التّأنيثُ مِنَ التّذكير...**"[2]، وفي هذا السّياق يقول الشنتمري: "و**إنّما يخرج التّأنيث مِنَ التّذكير، معنى يخرج يتفرَّع**"[3]؛ وذلك عند تحويل اسم مفرد مذكّر إلى مؤنّث بزيادة تاء التّأنيث (ـة)، كالآتي:

[1]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص276.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.

[3]– الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، تح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 1999، ج1، ص196.

الاسم	موضع العلامة
معلِّمٌ	∅
معلِّمـ	ـةٌ

(1)

أو تحويل ماض مذكّر إلى ماض مؤنّث بإضافةِ تاء التّأنيث السّاكنة (تْ)، مثل:

جاء ⟷ جاءتْ .

و أيضا عدّ سيبويه: "**الواحد أشدُّ تمكّنا مِنَ الْجمع، لأنّ الواحد الأوّل...**"[2]. أي المفرد أصل والجمع فرع.

مفرد جمع

شَرِيفٌ ← شُرَفَاءٌ جمع تكسير

تحويل حركة الحرف الأوّل مِنَ الْفتحة إلى الضّمةِ شَـ ⟵ شُـ

فتح الحرف الثّاني رَ، و حذف حرف المدّ (ي)، وإضافة حرف المدّ (ا) إلى الحرفِ الثّالثِ **فا**، إضافة الهمزة وتنوين ضمّ (ءٌ).

[1]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النّحو، ص277.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص22.

وكذلك ذكر السّيوطي أنّه: "**إذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السّين ليدلّ على استقباله وذلك يدلّ على أنّ أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامة**"[1]، كما في الجدول التّالي:

موضع العلامة	الفعل
∅	يَقْرَأُ
سَـ	يَقْرَأُ

(2)

تحويل المضارع مِنَ الزّمن الحاضر (الآن) إلى الزّمنِ المستقبلِ بِزيادةِ السّين لأنّه أصل له.

ممّا سبق يتبيّن أنّ **الأصل معدوم الزّيادة، ويقابله الفرع بإضافة وتغيير**؛ لأنّ "**كلّ فرع يؤخذ مِنْ أصل ويصاغ فيه ينبغي أنْ يكونَ فيه ما في الأصل مع زيادةٍ**"[3].

وهذا الانتقال مِنْ أصل إلى فرع هو **التّحويل (transformation)**، وهو ينطبق على كلٍّ الوحدات النّحويّة، ومنها الجمل، يقول سيبويه: "**اعلم أنَّ الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ، ألا ترى أنَّ ما كان مبتدأ تدخل عليه تلك الأشياء حتَّى يكون غير مبتدأ... فالمبتدأ أوّل كما كان الواحد أوّل**

[1]– السيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985، ج2، ص282.

[2]– قاسمي الحسني عواطف: "ثنائية الأصل والفرع في النحو العربي (المستوى الإفرادي)"، مجلة الصوتيات، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، العدد5، ص262.

[3]– الرضي الأستراباذي: شرح الكافية في النحو، تح: محمود نور الحسن وزملاؤه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1982، ج4، 372.

العدد..."[1]، ويعني بذلك أنّ المبتدأ والخبر كجملة اسمية أصل تتفرّع عنه جمل أخرى بدخول العوامل، فـ "تقول: "زيدٌ قائمٌ" وهو الأصل ثمّ تقول: "إنَّ زيدًا قائمٌ"، و"كان زيدٌ قائمًا"، و"ظننت زيدًا قائمًا". فتكون هذه الجمل الثّلاثة فروعا عَنِ الْجملة الأصلية "زيدٌ قائمٌ"؛ لأنّها أكثر تركيبا مِنَ **الأصل بدخول النّواسخ عليها**"[2].

فالتّصرّف أي التّحوّل **مِنْ بنية إلى أخرى له معاكسه بـ "ردّ الشيء إلى أصله"؛** أي **بطرح الزّيادة**. ولم ينتبه تشومسكي إلى هذا لأنّه حصر التّصرّف (تحوّل الجملة مِنْ صيغة إلى أخرى مثلا) في التّحوّل مِنَ البنية العميقة إلى السّطحية[3] مِنْ جهة "أنّ القواعد التّحويليّة مِنْ تقديم، وتأخير، وحذف، وزيادة هي الّتي تربط بين البنية العميقة (Deep Structure) والبنية السّطحية (Surface Structure)" [4]. وهذا جزء صغير مِنَ الْموضوعات الّتي ينطبق عليها التّصرف (وهو التّقدير التّعليلي)[5]

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص24.

[2]– السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص64– 65.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النّحوية العربية، ص315/15.

[4]– حسن أحمد نوزاد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 1996، ص301.

[5]– المصدر السابق، ص315.

نتائج الفصل الأوّل:

إنّ **التّحليل المفاهيمي** في **"النّظريّة الخليليّة الحديثة" تصوير وتنسيق وتخطيط خاص بالمنهجية الحديثة**؛ ذلك أنَّ **كلَّ مفهوم كان ينبغي تأويل جديد وأصل قديم حسب الحاج صالح**، وعليه نخلص إلى أنّ:

1- **النّظريّة الخليليّة الحديثة هي نظرية الخليل وسيبويه بنظرة وبتصوير وتنسيق خاص بالمنهجية الحديثة.**

2- **التّحفظ من التّخليط بين دراسة المصطلح ودراسة المفهوم العلمي في حدّ ذاته؛ إذ المفهوم هو أكثر مِنْ مجرّد مصطلح لأنّه أساس مِنْ أسُس النّظريّة.**

3- **أسُس تحليل بنى اللّغة االعربيّة**، هي:

- **القياس النّحوي هو التّكافؤ في البنية أو المجرى وليس أي نوع مِنَ الصّفات. وأراد مارتيني أنْ يبني كلّ اللّسانيّات على التّقابل بالصّفات الذّاتية (Relevant Feature) وهو أفظع غلط منهجي في نظر الحاج صالح.**
- **الباب مجموعة النّظائر.**
- **المثال** تجريد مواضع **ف/ع/ل** تقابل الحروف الأصول في الكلمة مع مراعاة الزّوائد والحركات والسّكنات **"كلّ في موضعة"**، وجرّد **الحاج صالح البنى التّركيبية** هكذا: **[(ع ≺م1)] ± م2 ±خ. بنية التّركيب، و ع≺مـ1 ± مـ2. بنية الصّدارة.**

- **الموضع اعتباري** لأنهّ موضع في بنية مجرّدة لا في السِّلسلة الخطية للكلام،

وكذا **الخلو في الموضع** (∅) لأنّه مثل الصّفر في نظام العدد العشري.

- **الأصل والفرع تحويل بالزّيادة أو بطرح الزّيادة.**

الفصل الثّاني

تحليل البُنَى الإفراديّة في

"التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"

توطئة:

يُخصَّص **هذا الفصل لما تصوّره الحاج صالح منهجا تحليليا، اتبعه نحاة القرون الهجرية الثّلاثة الأولى في تحليل، وفهم مستوى مِنْ مستويات الكلام العربي، أو فلنقل بنية مِنْ بنياتها، وهي البنية الإفرادية الّتي تقف عند حدود الكلم واللّفظة. وهذا قصد توضيح طريقة الحاج صالح في إثبات المفاهيم المتعلِّقة بهذه البُنَى الإفرادية وأسلوب تأصيله لها، سواء كانت كلما أم لفظة، إذ لكلّ منهما مجالها التّصوري، وفاعليته أثناء التّحليل.**

المبحث الأوّل: تحليل البُنَى الإفراديّة في مستوى الكلم

1: حدّ الكلمة عند عبد الرّحمن الحاج صالح:

يحدّد **الحاج صالح الكلمة**، كالتّالي: **"ما يمكن أنْ ينفصلَ مِنَ الْكلامِ فينفرد في النّطقِ أو ينفصل بِالبدلِ فلا ينفرد"**[1]، ولعلّه اختزل التّصوّر في المخطَّط الآتي :

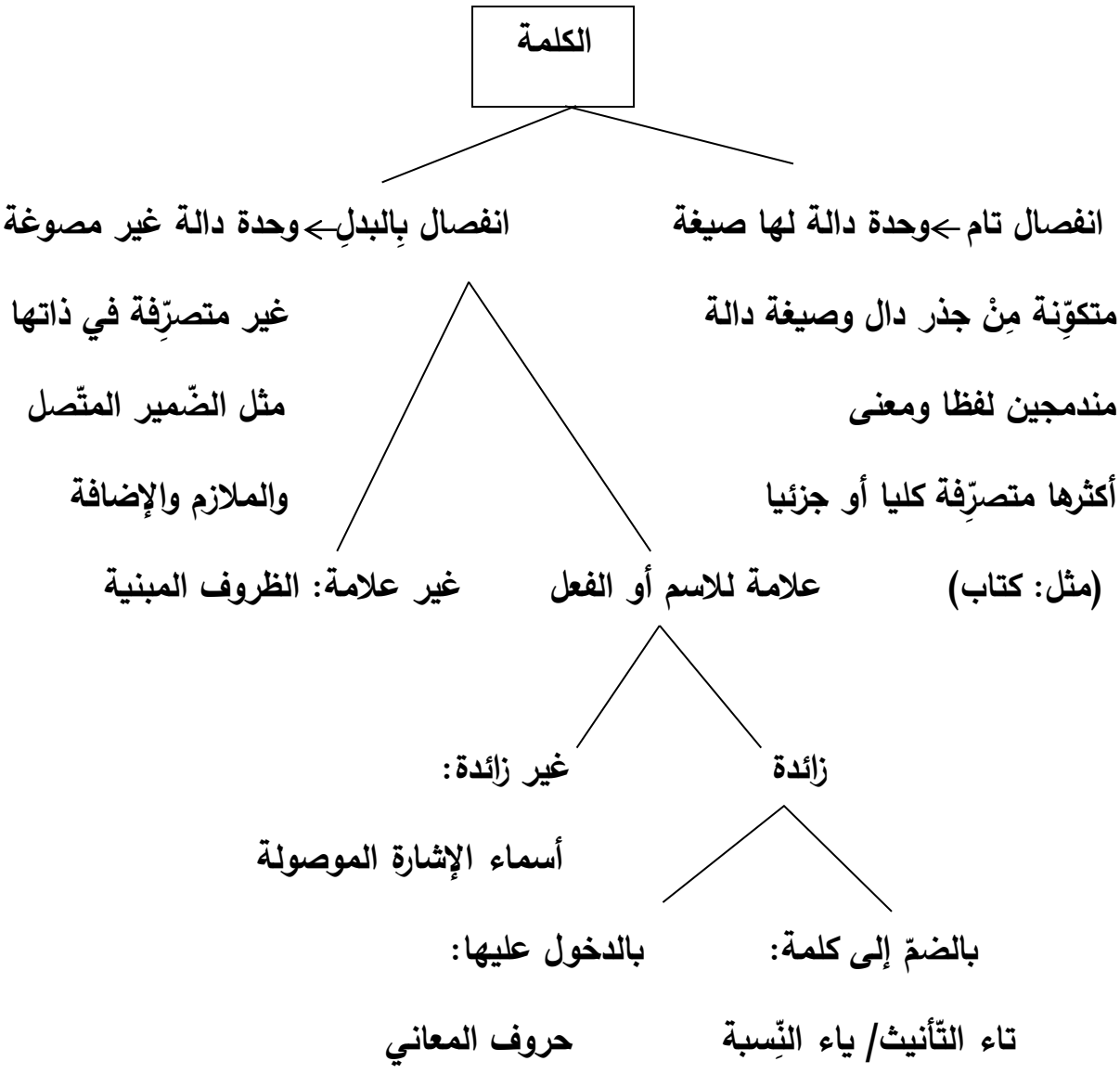

(2)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص57.

[2]– المصدر نفسه، ص50.

فالبِنّسبة إلى التّعرف على **الكلمة** ضمن الكلام، فقد كان الأساس عند **سيبويه والخليل** هو **قابليتها للانفصال انفصالا تاما أو الوقف بوصفه ظاهرة كلامية تخاطبية أو بالبدل (التّعاقب)**[1]، وذلك كالآتي:

- **انفصال تام = انفراد كمفهوم خاص بالقدامى (وحدهم) وهو قابلية الكلمة أنْ يتكلّمَ بها وحدها، مثل: زيدٌ، أو أنا في جواب: من خرج؟، ولا يدلّ المفرد عند سيبويه على غير ذلك**، وهما عند سيبويه ما يسميه "**بالاسم المظهر**" في مقابل "**الاسم المضمر**" المنفصل منه فقط[2]. يقول سيبويه: "**والمظهر وإنْ كان يعاقب النُّون والتنوين فإنَّه ليس كعلامة المضمر المتّصل؛ لأنّه اسم ينفصل ويبتدأ**"[3].

فالاسم المظهر كلمة لانفصاله، وهذا أكدّه **سيبويه**، يقول: "أعلم أنّ بعض الكلام أثقلُ مِنْ بعض، فالأفعال أثقل مِنَ الْأسماء، لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدّ تمكّنا، فمنْ ثَمّ لم يلحقها تنوين و لحقها الجزم و السّكون، وإنّما هي مِنَ الأسماء. ألا ترى أنّ الفعل لابدّ له مِنَ الاسم، وإلاّ لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عنِ الفعل، تقول: "اللَّهُ إلهُنا"، و"عبدُ الله أخونا"[4]. وفسّر **السّيرافي** ذلك، يقول: "أي إنَّها مقدّمة في الرّتبة على الْأفعال، لأنَّها أصل الأفعال. وقوله: "وهي أشدّ تمكّنا": يعني الأسماء أشدّ تمكّنا مِنَ الأفعال لخفّتها. وما خفّ كان أشدّ احتمالا للزّوائد. وقوله: "وهي مِنَ الأسماء: يعني الأفعال مِنَ الْأسماء، كقولك:

---

[1]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرّحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص418.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص37– 38.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص187.

[4]– المرجع نفسه، ص21.

"قُتل": مشتقّ مِنَ "الْقتل". وقوله: "ألا ترى أنّ الفعل...الخ": يعني أنّك متى ذكرت فعلا، ولم تذكرْ فاعله، لم يكنْ كلاما"[1]، وهذا دليل على أنّ **الفعل لا ينفرد**؛ أي "**لا يخلو الفعل مِنْ مضمر أو مظهر مرفوع مِنَ الْأسماءِ**"[2]. في حين أنّ الاسم يحيل على نفسه، فإذا قلت: "**زُوليخة**" دلّ على هذا المسمّى. وبالتّالي **ينفرد**.

- **انفصال بالبدل:** فهو أيضا **كلمة إلاّ أنّها لا تأتي مفردة أي منفصلة تماما عَنْ غيرها، فلا تستقلّ عَنْ غيرها في النّطق ولا تنفصل إلاّ بالبدل والحذف وجوبًا،** وأهم أسباب امتناعها مِنَ **الإفراد** هو أنّها **تأتي غالبا على حرف أو حرفين، مثل: المتّصل مِنَ الضّمائر، وحروف الجرّ، والعطف وغيرها. وهي زوائد على الاسم والفعل**[3].

وهذا أثبته سيبويه، يقول: "**فأقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد**"[4]، و"لا يجوز لحرف أنْ ينفصلَ بنفسه؛ لأنّه مستحيل"[5]؛ **وأُحْتُمِل أنْ يكونَ على حرف واحد؛ لأنّه يتّصل بما قبله مِنْ حروف الكلمة**، وقد بيّن السِّيرافي ما كان على **حرف واحد** ممّا هو **اسم يلحق آخر الكلمة –عند سيبويه–**، مثل ذلك: **الكاف** في "**رَأَيْتُكَ**" و"**غُلاَمَكَ**"، و**التّاء** الّتي في "**فَعَلْت**" و"**ذَهَبْت**"، و**الهاء** الّتي في "**عليه**"، ونحوها[6]؛ وهذه **الضّمائر هي أسماء لوقوعها**

---

[1]– السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص160.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص80.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص38.

[4]– المرجع السابق، ج1، ص304.

[5]– المبرّد: المقتضب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ج1، 1999، ص76.

[6]– السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج5، ص93.

موقعها؛ ذلك أنّه "لَمَّا كانت الضّمائر واقعة مواقع الأسماء المعربة المختلفة الإعراب، وهي مبنية، جعلوا العوض مِنَ الإعراب الدّال على المعاني المختلفة تغيير صيغة؛ ليدلّ على مثل ما دلّ عليه الإعراب، وهو مبني"[1]. فـ "رَأَيْتُكَ" الكاف ضمير المفعول، و"ذَهَبْتُ" التّاء ضمير الفاعل، و"بِهِ" الهاء ضمير المجرور. وهذا يدلّ على أنّ الضمير المتّصل في هذا الموضع –وهو الكاف والتّاء والهاء– "**اسم مضمر**"[2]؛ لأنّه في **موضع الاسم المظهر**. يقول ابن جني: "**والأسماء المضمرة ثوان لها، وأخلاف منها، (ومعوّضة) عنها**"[3]، **فَجُعِلَ ما كان منه متّصلا على حرف واحد، وجُعِلَ بعض المتّصل في النِيَّة كالضّمير في "أفعل" و"نفعل" و"تفعل"، وفي "زيدٌ قَامَ"، وزيد في التّثنية والجمع.**

وإذا كان **منفصلا** كان **على حرفين أو أكثر**؛ لأنّه **لا يمكن إفرادُ أو انفصال كلمة على حرف واحد**[4]، وأمّا **الضّمير المتَّصل (= الاسم المضّمر) الّذي يكون على حرف واحد فهو كلمة لانفصاله بِالبدلِ أو بِالتّعاقبِ**، يقول **الرّضي**: "**الضّمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظّاهر مطلقًا؛ لكونه مستقلاً مثله**"[5]، وكذلك ابن جني، يقول: "**وأمّا المنفصل المنفصل فجارٍ بانفصاله مجرى الأسماء الظّاهرة القويَّة المعربة**"[6]؛ أي **الاسم المضمر بمنزلة الاسم المظهر لانفصاله بالتّعاقب.**

---

[1]– السّيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج5، ص106.

[2]– ابن جني: الخصائص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008، ج1، ص532.

[3]– المرجع نفسه، ص535.

[4]– المرجع السابق، ج3، ص106.

[5]– الرضي الاستراباذي: شرح الكافية في النحو، ج2، ص6.

[6]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص193.

ويقابل النّحاة هذا **الانفصال غير التّام باستحالة حصوله**. وهذا يخصّ كلَّ ما هو **مِنْ نفس الكلمة** وبذلك **لا يكون كلمة**، مثل: **الهمزة** في **أَفْعَل**، و**التّاء** في **افتعل** فهو يدلّ على **معنى إلاّ أنّه مبني في الكلمة**[1]؛ لوضوح كون **همزة أَفْعَل** "**مصوغة فيه، كائنة مِنْ جملته**"[2]؛ أي **صِيغَتِه**، نحو: أَكْرَمَ، الهمزة فيه زائدة، لكونها مع ثلاثة أحرف أصول (كَرُمَ: فَعُلَ)*؛ إلاّ أنّها كالأصل بُنيت الكلمة عليها كبناء "فَاعَلَ" و"فَعَّلَ"؛ لأنّ **الزّيادة في كلّ واحد منها لمعنى**[3]*؛ باعتبار **أنَّ فَاعَلَ للمشاركة وفَعَّلَ للتّكثير**[4]؛ لذلك فإنّ بُنَى أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ، نحو **أَخْرَجَ** و**جَرَّبَ** و**قَاتَلَ** غير ملحق بـ: **دَحْرَجَ** = **فَعْلَلَ** (وزن الرّباعي المجرَّد)[5]؛ وانّما **الزّيادة لمعنى**؛ فزيادة همزة أَفْعَلَ لنَقْل فَعَل بأَفْعَل كما يرى ابن جني[6]؛ أي أي "**أنّه إذا كان فَعَل غير متعدٍّ كان أَفعل متعدّيا؛ لأنّ هذه الهمزة كثيرًا ما تجئ للتّعدية. وذلك نحو قامَ زيدٌ، وأقمتُ زيدًا، وقعدَ بكرٌ، وأقعدتُ بكرًا. فإنْ كان فَعَل متعدّيا إلى مفعول واحد فنقلْته بالهمزة صار متعدّيا إلى اثنين؛ نحو طعم زيد خبزا، وأطعمته خبزًا، وعطا بكر**

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص39.

[2]– ابن جني: الخصائص، ج1، ص146.

* ثبتت زيادة الهمزة أوّلا في الثلاثي المجرّد (فعل) اسمًا كان أو فعلاً مع ثلاثة أحرف أصول؛ وذلك لغلبة زيادتها أوّلاً، وكثرتها فيما عُرف اشتقاقه، نحو: أَحْمَرَ؛ لأنّه من الحُمْرة، وحُمل غير المشتق عليه، نحو: أَفْكَل. وأما إذا كانت أوّلا مع حرفان أو أربعة أحرف، فلا تكون إلا أصلا، فمثال "أَخَذَ": "فَعَلَ"، الهمزة في موضع فاء الفعل الأصلي وبالتالي فهي أصل، وفي "إصْطَبْل": "فعْلَلَ" أصلا. لمزيد من التفصيل ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج5، ص306.

[3]– ابن يعيش: شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج5، ص306.

* أي زيادة الألف في "فَاعَلَ" والتّضعيف في "فَعَّل" لمعنى، مثل ضَارَبَ للمشاركة كـ "ضَارَبَ زيد عمرًا"، وقَطَّعَ للتكثير "قطَّع الحبال". لمزيد من التفصيل ينظر: ابن جني: الخصائص، ج1، ص243.

[4]– خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965، ص110.

[5]– الرضي الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزقراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 2000، ج1، ص68.

[6]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص18.

درهمًا، وأعطيته درهمًا"[1]، وبالتّالي **الهمزة في أَفْعَلَ للتّعدية سواء كان "فَعَل" (وزن الثّلاثي المجرَّد) متعدِّيًا أو غير متعدٍّ**؛ إذ يمكن "**أنْ ترِدَ زيادات على البنية الصّرفية (والنّحوية أيضا) دون أنْ تؤديَ إلى تغيير في المعنى على الإطلاق، وهو أمر نجده في بعض أداءات المزيد على وزن (أَفْعَل)، إذ يبقى بمعنى المجرَّد**"[2]، وكذلك **التّاء في "افْتَعَل" زائدة لا لمعنى ولا للالحاق، وإنّما هي لمجرد البنية.** قال سيبويه: "**وهي في "افتعل" (هي تاء أخرى) لم تدخل على أنْ تخرجَ لمعنى ثمّ تعود ولكنه بناء (أي في افتعل) دخلته زيادة لا تفارقه**"[3]. وذكر ابن جني "**افْتَقَرَ ونحوه؛ ألا ترى أنّ الماضي مِنْ هذا اللّفظ لم يُنطقْ به إلاّ على مثال: افْتَعَل، والزّيادة لازمة له**"[4]. وبالتّالي **الهمزة والتّاء زيادة مبنية في صيغة صيغة "أَفْعَلَ"، و"افْتَعَلَ" على التّوالي، وليسا كلمة لأنّهما لا تنفصلان.**

وكذلك **حروف المضارعة (أنيت)** فهي مثل الهمزة في "أَفْعَلَ" الدّالة على التّعدية أو التّاء في "تَفَاعَلَ"[5]؛ "لكون الزّيادة مطّردة في معنى، أعني لكون الفعل بين أكثر من واحد، ولِثبوتِ الإدغام في نحو تسارّ وتمادّ"[6]*. فالتّاء زائدة لمعنى بدليل الادغام، وكذلك حروف المضارعة. قال ابن النّاظم: "**للأبعاض الدّالة على معنى كألف المفاعلة وحروف**

---

[1]- ابن جني: الخصائص، ج2، ص18.

[2]- يحي عبابنة: الصرف العربي التحليلي -نظرات معاصرة-، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، دط، 2019، ص119- 120.

[3]- سيبويه: الكتاب، ج2، ص423.

[4]- ابن جني: المنصف، ص44.

[5]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص39.

[6]- الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ج2، ص333.

* لأنَّ "تَفاعَلَ" غير ملحق بـ "تَفَعْلَلَ"؛ وانّما التاء زائدة في أوله لمعنى، وقد بيّن ابن جني أنَّ: "ضَارَبَ زَيدٌ عمرًا " و"تَضَارَبَ زيدٌ وعمرُ" المعنى واحد وهو المشاركة. لمزيد من التفصيل ينظر: ابن جني: المنصف. ص113.

المضارعة"[1]؛ لأنّها زوائد تدلّ على المضارع، وهي "مِنْ تمام بنية الكلمة"[2]؛ أيّ مصوغة في صيغة الكلمة وبالتّالي يستحيل انفصالها؛ كالياء في نحو: "يَضْرِبُ" فهي تدلّ على المضارعة، وليست كلمة لأنّها لا تنفصل؛ إذ "يَضْرِب" أصلها تركيب بِنَاء بين ض ر ب.

يَفْعِلُ

أمّا **المنفصل بالتّعاقب فخروجه لا يُخلّ بالكلمة، بل ترجع الكلمة إلى أصلها إذا غُيِّر فيها شيء بالاتصال كتسكين آخر الفعل الماضي مع تاء الفاعل**[3]، نحو: "**ضَرَبْتُ فلا يوجب تغيير البنية، إذْ لا تُعْتَبَر حركةُ اللام وسكونُها في البنية**"[4].

انطلاقا ممّا سبق نستنتج أنّ **كلّ ما له دلالة هو كلمة، وقد يكون دال وغير كلمة،** وعليه، فإنّ **القطع الدّالة في اللّغة العربيّة نوعان:**

- إمَّا **دالة على معنيين مندمجين (مركبين) في قطعة واحدة وتسمّى كلمة.** مثل **كِتَاب** و**خَرَجَ**. وتتصرّف بتحوّل وزنها وتلحقها العلامات وهي غير مصوغة فيها مثل ياء النِّسبة وتاء التّأنيث أحيانا فيصير بذلك المجموع كلمتين، أمّا الزّائد المصوغ في صيغتها فهو مِنْ أجزاء الكلمة المكوِّنة لها؛ أي لبنيتها. **فالاسم**

[1]– ابن النّاظم: شرح ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد بن سليم اللّبابيدي، منشورات ناصر خسرو، طهران، بيروت، د ط، د ت، ص4.

[2]– الرضي الاسترابادي: شرح الكافية في النحو، ج1، ص9.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص39.

[4]– المرجع السابق، ج1، ص9.

يتصرّف في ذاته ككلمة فيُثَنَى ويُجْمَعُ ويُصَغَّر وتزاد العلامات عليه[1]. وكذلك الفعل مِثْلُ الاسم*، وهذا يخصّ **الأسماء والأفعال المتصرِّفة فقط**، لذا يقول ابن جني: "**أنْ يُمثِّلَ الأسماء والأفعال؛ ليُرى أصلها مِنْ زائدها، لأنّها ممَّا يُصَرَّفُ ويُشتقُّ بعضُها مِنْ بعض، والحروف لا يصحّ فيها التّصريف ولا الاشتقاق، لأنّها مجهولة الأصول**"[2]؛ والأسماء المتصرِّفة هي "**الأسماء المتمكّنة، والّتي يمكن تصريفُها واشتقاقُها نحو "رَجُل وفَرَس**"[3]، وغير المتصرِّفة، هي: "**الأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنًى ليس غير**"[4]؛ لأنّها بمنزلة الحروف الّتي جاءت لمعنى ليس غير. بدليل قول ابن جني: "وكما كانت "مَنْ وكمْ كهَلْ وبَلْ"، فهذه الأسماء المَبنيَّة الّتي في حُكم الحروف لا تُشتقُّ ولا تُمَثَّل مِنَ الفعل كما أنّ الحروف كذلك"[5].

---

[1]– الرضي الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، ج1، ص49.

* فالاسم ككلمة يتصرف فيُثَنَى ويُجمع... ، مثل رجلٌ ورجلان ورجال، وفرس وفرسان، وأفراس، وليس الفعل كذلك؛ أي أنَّ الفعل لا يثنى ولا يجمع وانّما تَلْحَقُهُ علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنًى أو جمعًا، مثل: "قاَمَا" و"قَامُوا"؛ فإنّ الألف حرف علامة المثنى، والواو حرف علامة الجمع، والضمير(الفاعل) في النيَّة. وأوضح دليل على هذا التّصرف الذي يخصّ الفعل هو أنَّه إذا كان الفاعل مُفْرَدًا (واحد)؛ فإنَّ الفعل له العلامة العدمية مثل: قَامَ∅ غير أنَّ الضمير(هو) وهو الفاعل في النيَّة. ثم إنّ الحرف الّذي يلحق الفعل لايكون دائما حرف علامة بل قد يكون الحرف اسمًا في مثل: "قَالَتْ" فالتاء اسم المتكلم وهي الفاعل. لمزيد من التفصيل ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص150.

[2]– ابن جني: المنصف، ص 36.

[3]– المرجع نفسه، ص37.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص15.

[5]– المرجع السابق، ص37.

وعليه فهذا النوع مِنَ **البنى الإفراديّة هو الكلمات المشتقّة الّتي تعود إلى أصل وصيغة؛ أي الأسماء المتمكّنة، والأفعال المتصرّفة**؛ لأنّ سيبويه يقول: "**منه ما يضارع الاسم وهو يتصرّف ويبنى أبنية**"[1].

- وإمّا **دالة على معنى واحد فهي كلّها في العربيّة علامات على غيرها، فمنها ما هو مبني في الصّيغة مثل تاء "افتعل" ولايسمّيه النّحاة كلمة (لأنّها لا تنفصل ممّا هي فيه إلاّ بتغيير الوزن أو تلاشيه)، ومنها ما هو زائد غير مصوغ في الكلمة فهو كلمة* كالحركة الإعرابيّة وتاء التّأنيث**[2]؛ لأنّها **علامة منفصلة بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم***؛ ذلك أنّ تاء التّأنيث إنّما تدخل الاسم المذكّر مِنْ غير تغيُّر بنيته دلالة على التّأنيث نحو: قَائمٌ، وقَائمَةٌ[3]. فهذه **ـــَة ليست مصوغة** لأنّها **علامة للاسم (قَائمٌ) زائدة بالضمّ إليه**، وهي مِنْ **حروف المعاني** كما اعتبرها **الحاج صالح**.

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص219.

* لابد من الإشارة إلى أنّ عبد الرّحمن الحاج صالح فرّق في اثباته للكلم بين ما يكون علامة (للاسم أوالفعل) زائدة بالضم إلى كلمة: تاء التأنيث/ ياء النسبة، وبين ما يكون علامة زائدة بالدخول عليها: حروف المعاني، وأمّا مايكون علامة غير زائدة فهي أسماء الإشارة الموصولة، لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص50.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص49.

* كـ "حَضْرَ موت"، و"موت "منفصل من "حضر" كما أنّ التاء منفصلة، وليست كذلك ألف التأنيث في "حُبْلى" و"صَحْرَاء"؛ لأنّ الكلمة بُنيت عليها، ولذلك نزّلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة. فالألف تشارك التاء في التأنيث ولزومها الكلمة بمنزلة تأنيث ثان. لمزيد من التفصيل ينظر ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص 303/195.

[3]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص195/168.

وهناك **حروف المعاني*** الّتي تكون **علامة (للاسم أو الفعل) زائدة بالدخول عليه**[1]، مِنْ نحو: "الرّجل"، فإنّ **الألف واللام الدّالة على التّعريف كلمة**، لأنّها **حرفُ معنى**، والمعرَّفُ (رجل) **كلمة أخرى**[2]. والمجموع "**كلمتان صارتا مِنْ شدَّة الامتزاج (ككلمة) واحدة**"[3].

وعليه **الوحدتان** وهما ـــَة وال **دالتان (= حرفا معنى)**، فـ **الألف واللام تدلّ على التّعريف، وتاء التّأنيث مفتوح ما قبلها دائما تدلّ على التّأنيث**، وهما **كلمتان لانفصالهما**؛ أي هما مِنَ "**الْحروف المنفصلة عَنِ الكلم، غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صيغها**"[4].

وكذلك **القطع التّالية: "الواو كحرف مدّ في "خرجوا" والتّاء في "خَرَجَتْ" والباء في "بِكِتَابِ" كلمات لأنَّها قابلة للاستبدال بكلمة أخرى مع دلالتها على معنى. وليست ألف "ضَارِب" كلمة لأنَّها عنصر مِنْ مكوّنات كلمة ولو كانت دالة. فهي مبنية مع غيرها على هذا الوزن فهي، على هذا، مورفيم أي عنصر دال كما أنَّ الكلمات الأخرى مورفيمات في اللّسانيّات الغربيّة لأنَّها أقلّ ما يدلّ على معنى ولكنها ههنا ليست مِنْ مستوى واحد: فالتّاء في خرجت ليست مِنْ بناء خرج بخلاف ألف ضارب. فالمفهوم القديم دقيق جدا**

---

* حرف المعنى يدلّ على معنى مجرّد وهو معنى من معاني النّحو (كالنّفي والاستفهام والتّوكيد والشّرط وغير ذلك)، وهذا الّذي قصده سيبويه، وهو مخالف تماما لما قصده السّيرافي ومعاصروه باعتبار أنّ الحرف يدلّ "على معنى في غيره"؛ أي لايدلّ عليه بمفرده وفي ذاته. وهذه نظرة الفلاسفة العرب لا النّحاة الأولين. لمزيد من التفصيل ينظر عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص72.

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص50.

[2]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص70-71.

[3]- الرضي الاستراباذي: شرح الكافية في النحو، ج1، ص9.

[4]- ابن جني: الخصائص، ج2، ص89.

وعميق وهو أدّق مِنَ المورفيم"[1]، والمقصود بذلك **مفهوم الكلمة عند سيبويه وشيوخه؛ "فقد تكون الكلمة عندهم على حرف واحد مثل تاء التّأنيث السّاكنة والضّمائر المتّصلة وغيرها وقد تكون بالتّالي غير مستقلّة**"[2].

نستنتج أنّ **كلّ ما له دلالة هو كلمة، وقد يكون دال وغير كلمة كالياء في" يَضْرِبُ" فهي دالة وليست كلمة لأنّها لاتنفصل. لأنّ يضرب أصلها تركيب بين ض ر ب.**

يَفْعِل

إضافة إلى هذا فإنّ أهم شيء توصل إليه **ع الرّحمن الحاج صالح** هو أنَّ **الفرق بين أنواع الكلمات مِنْ حيث الطّبيعة والوظيفة شيئان مختلفان؛ فالكلمة إمّا مُفْرَدَة (رَجُل) أو حَرْف (أداة نحوية: و، ف، إنَّ...)، وهناك كلمة أقلّ مِنْ حرف مثل ذلك: ضَرَبَا و ضَرَبُوا فـ ا و و مدّ الحركة، وهما جزء مِنْ حركة. الألف وحدها دون الحركة قبلها وكذلك الواو. وفي نفس الوقت يؤديان وظيفة الكلمة وتحتلان موضع الفاعل.**

ثمُّ إنّ **الكلم** تنقسم إلى هذا **القسم المتصرّف وهي الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة؛** لأنّ **لها جذر وصيغة.** وبالتّالي تتصرَّف **تصرّفا كليا**، وقسم **جامد (غير متصرّف)** وهي **حروف المعاني كلّها**، فهي الّتي **ليس لها جذر ولا صيغة** وبالتّالي لا يكون لها تصرّف، وكذلك هي **بعض الأسماء (مثل: الظّروف الجامدة والضّمائر وأسماء الإشارة)**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "أصول البحث في التّراث اللّغوي العلمي العربي"، مجلة الممارسات اللّغوية، مخبر الممارسات اللّغوية، الجزائر، 2011، العدد2، ص8– 9.

[2]– المرجع نفسه، ص8

والأفعال (مثل: ليس والأفعال النّاسخة)، إلاّ أنّ بعضها يتصّرف **تصرّفا جزئيا** مثل "**عند**" و"**مع**" **(من عندك ومعًا) وليس وغيرها.** ولِبعضِها نوعا آخر مِنَ التّصرّف مثل **الضّمائر المتّصلة وأسماء الإشارة والموصول** وهو **التّعاقب** بين لفظ وآخر **بتصرّف جزئي** يخصّ **التّذكير والتّأنيث والإفراد والتّثنية والجمع**[1].

2: التّحليل العمودي للكلمة إلى أصل وصيغة:

وهو **تحليل انفرد به العلماء العرب**؛ إذ لاحظوا أنّ وحدات اللّغة ليست بالضّرورة قطعا مِنَ الْكلام. بل قد يوجد في الكثير مِنَ اللّغات **عناصر دالة مجرَّدة؛ أي أدلة نظرية مجرَّدة لا تكون في الواقع إلاّ مُلْتَبِسَة amalgame*. مساوية في الأهمية للدوال المقطّعة (الكلم كالأسماء والأفعال)***. مثال ذلك **بناء الكلمة (= الصّيغة)، وجذرها (= المادة الأصلية/ الأصل): كلّ واحد منهما يدلّ على معنى على حدى مستقل عَنِ الآخر وتركيب المعنيين يؤدي إلى معنى الاسم أو الفعل (ولا مزج في ذلك ولا انضمام)**[2]**. وهذا يصدق على الكلمات المشتقّة الّتي تعود إلى أصل وصيغة لا على الضّمائر والكلمات الجامدة.**

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص309/40.

* **كلّ وحدتين مُختلطتين في وحدة لفظية دلالية في اللّسانيّات الغربيّة.**

* **المتصرفة لأنّ لها جذر وصيغة أما فيما يخصّ الكلم الجامدة وهي حروف المعاني كلها فهي الّتي ليس لها جذر ولا صيغة. وبالتّالي لا يكون لها تصرّف وكذلك هي بعض الأسماء (مثل الظروف المبنية) والأفعال (مثل: ليس). وكلها مستوى واحد (مستوى الكلم).** لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص309.

[2] – Abderrahmane Hadj-Salah: "Arabic Linguistics and Phonetics An Introduction to the Neo-Khalilian Theory",P11.

فالتّحليل –إذن– للكلمة الّتي لها معنيان كمعنى الكتابة ومعنى الفاعل في "كَاتِب" بلفظ واحد (= بقطعة واحدة = بكلمة واحدة) يقتضي أنْ يكونَ عموديًا لا أفقيًا؛ أي بإتباع التّسلسل الصّوتي فقط؛ لأنّ ما يدلّ على المعنى الأصلي وعلى المعنى الزّائد مُندمجان. ففي الاسم "كَاتِب" يكون مجموع الحروف فيه وهو |كـ – ت – ب| هكذا مرتّبة مَصُوغًا في صيغة "فَاعِل" ولا يُنطَقُ بالأصل وبالزّائد منفصلين فينبغي أنْ يُفكَ الإدماج باستخراج الحروف الأصلية مِنْ جهة وما يتكوَّن منه الوزن مِنْ جهة أخرى بِالطّريقةِ العموديّة :

كـ – ت – ب

كَاتِب

فَاعِل

فقد تمّ **تحليل "كَاتِب" عموديًا باستخراج المادة الأصلية أو الجذر |كـ – ت – ب| الّذي يدلّ على معنى الكتابة، والصّيغة "فَاعِل" الّتي تدلّ على معنى صاحب الكتابة[1].**

وأيضا "كتاب" يمكن تحليله عموديا إلى أصل وصيغة:

كـ – ت– ب

كِتَاب

فِعَال

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص46.

كتاب له دوالان كتب تدلّ على معنى الكتابة، وفِعَال تدلّ على معنى الأداة؛ لأنّ **"كتاب"**

أصلها تركيب (amalgame) بين كـ ت ب

فِعَال

وأيضا **كلمة "مكان" تتحلّل تحليل عمودي أي انفكاكي إلى أصل وصيغة**، كمايلي:

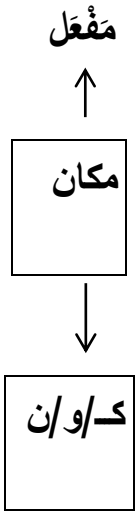

(1)

فهذا **تحليل بالطّريقة العموديّة لـ "مكان" إلى أصل |كـ- و- ن |، وصيغة "مفْعَل".**

وكـ و ن و مفْعَل يندمجان في "مَكْوَن" وحدة إفراديّة واحدة.

ومثل ذلك أيضا **"مفْتَاحٌ" يمكن تحليله عموديًا إلى جذر له معنى، وصيغة لها معنى آخر**، كالآتي:

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص50.

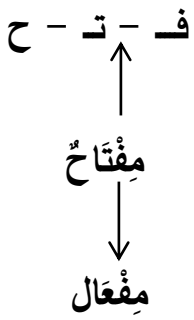

فـ "مِفْتَاح" الجذر |فـ – تـ – ح| يدلّ على معنى الفَتْح، و"مِفْعَال" تدلّ على معنى اسم الآلة[1]. لأنّ "**مِفْتَاح**" **أصلها تركيب (amalgame) بين ف ت ح .**

مِفْعَال

وممّا نبّه إليه **الحاج صالح** هو أنّ **المادة الأصلية** هي **وحدة دالة** إلاّ أنَّها **عنصر مجرَّد وليس قطعة مِنَ ٱلكلام**، وكذلك هي **الصِّيغة (≠ قطعة)، فهما مفهومان مجرّدان دالان؛** أي "كما أنّ للمادة (الأصل) معنى (دلالة) فإنَّ لِلصِّيغةِ (البنية) معنى (دلالة) وإنْ كانت هذه الصَّيغة غير موجودة في اللّفظ بل مقدرة (مجرّدة)"[2].

إذن **الأصل** و**الصِّيغة** في **العربيّة يندمجان بقطعة واحدة أو كلمة واحدة، أو مُفْرَدَة واحدة، أو وحدة إفراديّة واحدة، كما أنّه "يستحيل نطق ما يمثّل المعنيين في الجذور والوزن (الصيغة) بلفظين مختلفين في زمانين مختلفين؛ لأنّ النّطق لا يكون إلاّ بهما معا،**

[1]– محمد صاري: "المفاهيم الأساسيّة للنظريّة الخليليّة الحديثة"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لترقية اللّغة العربية، الجزائر، 2005، العدد 10، ص22.

[2]– عبد القادر جعيد: الكلمة العربية دراسة في البنية والدلالة، منشورات الحياة الصحافة، الجلفة، الجزائر، ط1، 2009، ص61.

وهما ممتزجان في المحور العمودي في حدث الكلام"[1]. أمّا الغربيون فينسبون كلّ شيء للقطعة؛ لأنّ الاعتماد في النّظرية الغربيّة على أنّ التّقطيع هو التّحليل الأفقي وهو التّحليل الوحيد المعتمد عندهم.

ولذلك لا يصحّ القول كما قرّر **الرّضي** أنّ "**الوزن الطارئ كلمة صارت بالتّركيب جزء كلمة...[فـــ] في هذه المذكورة (أُسْد) الجزآن مسموعان معًا**"[2]؛ أي **أ/ س/ د وفُعْل**[3] **يندمجان لفظا ومعنى في أُسْد؛ لأنّ أصلها تركيب amalgame** بين **أ س د**

فُعْل

ومثل هذا لا يصحّ أيضا في "الفعل". بدليل قوله: "أمّا الفعل الماضي نحو: ضَرَبَ ففيه نظر، لأنّه كلمة بلا خلاف، مع أنَّ الحدثَ مدلولُ حروفه المرتَّبة، والإخبارُ عَنْ حصول ذلك الحدث في الزّمن الماضي مدلولُ وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللّفظ، إذ هو عبارةٌ عَنْ عدد الحروف مع مجموع الحركات والسّكنات الموضوعة وضعا معينا، والحركاتُ ممّا يُتَلَفَّظُ به، فهو إذن **كلمةٌ مركبة مِنْ جزئين يدلّ كلّ واحد منهما على جزء معناه**"[4]؛ لأنّ **ضَرَبَ أصلها تركيب بين جذر وصيغة، أي ض ر ب.**

فَعَلَ

---

[1]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص415.

[2]– الرضي الاسترابادي: شرح الكافية في النحو، ج1، ص6.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص293.

[4]– المرجع السابق، ج1، ص10.

وممّا نخلص إليه في هذا السّياق هو أنّ الفعل –أيضا– يحلّل عموديا إلى أصل وصيغة، كما في المخطّط:

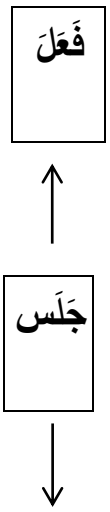

جـ – لـ – س [1]

جـ– لـ– س يندمجان في "جلس"، وهما يتحلّلان إلى أصل وصيغة: جـ – لـ– س يدلّ على

فَعَل

معنى المصدر، وهو الجلوس، وفَعَل تدلّ وحدها على حدث منقطع (∅ فَعَل = حدث منقطع في الزّمن الماضي).

ومثل ذلك أيضا **تحليل "يَضْرِب" بالطّريقة العموديّة إلى أصل وصيغة:**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص50.

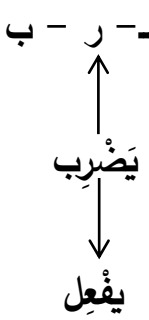

ض ر ب ويَفْعِل يندمجان في يَضْرِب كلمة واحدة، حيث أنّ: الجذر ض- ر- ب يدلّ على الضّرب، ويَفْعِل تدلّ وحدها على حدث غير منقطع.

بناء على هذا فالكلم المشتقّة في العربيّة دائما **نتيجة لتركيب غير أفقي فقط لهذين العنصرين (المادة الأصلية، والصّيغة)**، وهما مِنَ المستوى الأسفل. فهي متحصِّلة مِنْ **صوغ جذر على صيغة مخصوصة والجذور تتكوّن مِنْ حروف أصلية مرتّبة**[1].

اذن **الجانب التّركيبي أفقي مَصُوغ كلّ حرف مبني على الحرف الّذي يليه. وفي نفس الوقت الجذر والصّيغة معنيان بقطعة واحدة (= كلمة)؛ ولذلك فالتّحليل العمودي مناسب لهذه البُنَى فقط –اندماج الجذور والصّيغ اندماجًا غير متسلسل–**؛ ذلك لأنّ "الكلمة عندنا (العرب) مشتقّة وجامدة، والمشتقّة مقرونة دومًا بوزنها، وفي هذه الحالة تكون الكلمة قابلة على الأقل لتجزئتين: مِنْ جهة الوزن، ومِنْ جهة الجذر"[2]؛ أي أنّ **الكلم (الأسماء والأفعال) المتصرّفة قابلة للتّحليل العمودي إلى أصل وصيغة، وهو يناسب اللّغة العربيّة؛ لأنّها ذات طبيعة اشتقاقية**؛ "أي: أنّها تشترك في مكوّنات المادّة اللّفظية الأصلية، فمن كَتَبَ

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص293/121.

[2]– عبد الصابور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية –رؤية جديدة في الصرف العربي–، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1980، ص43.

سَنشتقُ: كَاتِب، ومَكْتُوب، وكِتَابَة، وغيرها، وهذه المشتقّات يجمعها معنى مشترك واحد، وهو معنى الجذر الّذي اشتقّت منه"[1]. وأمّا الفرق بين "دلالة الأصل المجرَّد "ك/ت/ب" ودلالة المشتقّات "كَتَبَ" و"كِتَابٌ" و"مَكْتَبٌ" مثلا يعود إلى التّوجيه الّذي تُضيفه الأوزانُ "فَعَلَ" و"فِعَالٌ" و"مَفْعَلٌ" بهذا التّرتيب. على ذلك الأصل المجرَّد مِنَ الوزن، ويقال عندها أنّ تلك الصيغ وجَّهت المعنى المعجمي للأصل توجيها خاصا، فمرَّة نحو دلالة الفعل الماضي، ومرَّة نحو اسم الآلة وهكذا"[2].

ومثل ذلك ما أورده ابن جني، إذْ يقولُ: "ومِنْ ذلك قولهم للسُلَّم: مِرْقاة، وللدرجة مَرْقاة، فنفس اللّفظ يدلُّ على الحدث الّذي هو الرقيّ، كسر الميم يدلُّ على أنّها ممّا ينقل ويعتمل عليه (وبه) كالمطرقة والمئزر والمنجل، وفتحة ميم مَرقاة تدلُّ على أنَّه مستقرّ في موضعه كالمنارة والمثابة"[3].

ولذلك فإنَّ **دلالة المفردات** الأوّلية، تمثّلها **الدّلالة المعجمية للكلمة** وتمتزج **بِالدّلالةِ الصّناعية**[4]؛ وليس **للكلمة المفردة** سوى هذه الدّلالة، ويرى ابن جني "أنّ أقواهن الدّلالة الإفراديّة، ثمّ تليها الصّناعيّة، ثمّ تليها المعنويّة، فمنه جميع الأفعال، ففي كلّ واحد منها الأدلّة الثّلاثة، ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة

[1]– بتول عبد الكاظم الربيعي: المعجمية العربية في فكر الدكتور علي القاسمي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2018، ص51.

[2]– رزيق بوزغاية: "التحليل المورفيمي للّغة العربيّة –دراسة نقدية–"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر،2017، العدد24، ص282.

[3]– ابن جني: الخصائص، ج2، 329.

[4]– مبارك تريكي: الجملة الندائية في القرآن الكريم بين التراث والمناهج اللسانية الحديثة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2020، ص303.

معناه على فاعله...وإنّما كانت الدّلالة الصّناعية أقوى مِنَ المعنوية مِنْ قبل أنّها –وإنْ لم تكن لفظا– **فإنّها صورة يحملها اللّفظ** ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المعتزم بها. فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللّفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. أمّا المعنى فإنّما دلالته لا حقة بعلوم الاستدلال. وليست في حيّز الضّروريات. ألا ترى حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه ثمّ تنظر فيما بعد فتقول: هذا فِعْل، ولابد له مِنْ فاعل...إلى أنْ تعلمَ الفاعل مَنْ هو، وما حاله مِنْ موضع آخر لا مِنْ مسموع (ضرب)"[1]؛ **فطبيعة البنية الإفراديّة للفعل** تتطلّب مجموعة مِنَ الدّلالات: **دلالة وضعية (لغوية / معجمية)، ودلالة صناعية مِنْ جهة اللّفظ، والدّلالة المعنوية للفعل على الفاعل وهي مِنْ جهة المعنى وليس اللّفظ** *بِخلافِ **البنية الإفراديّة للاسم**، فـ "اسم الفاعل –نحو قائم وقاعد– لفظه يفيد الحدث الّذي هو القيَّام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل"[2].

–إذن– **الكلمة لها بنية إفراديّة** يُعتمد فيها على **العلامات البنوية** فقط هو"**التّحليل** الّذي أدّى **اللّغوي العربي** إلى **اكتشاف كيانين اثنين تتكوّن منهما الكلمة العربيّة المتصرِّفة غير**

---

[1]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص328.

*** الفعل يطلب مجموعة من المعاني الإسنادية فعل+ فاعل ± م به من دلالته داخل التّركيب أضافت له معان غير موجودة في الدلالة اللّغوية، والاسم له معنى إسنادي فقط لأنّه يحيل على نفسه.**

[2]– المرجع نفسه، ص330.

الجامدة، وهما **الأصل الحرفي** مِنْ جهة أو **الجذر**، و**بناء الكلمة** مِنْ جهة أخرى لا يمتّ بسبب إلى تحليل الكلام إلى وحدات دالة بطريقة العلماء الغربيين في اللّسانيّات الحديثة"[1].

فهذا النّوع مِنَ البُنَى أصلها تركيب بين جذر وصيغة في كلمة واحدة أو مفردة واحدة أو وحدة إفرادية واحدة، ولا تعرفها اللّسانيات الغربيّة بهذا التّصوّر؛ لأنّها لا تأخذ بعين الاعتبار إلاّ القطعة مِنَ الكلام الدّالة الصغرى، وهي المورفيم عندهم. وقد تفطنوا إلى وجود اندماج مماثل للدّوال في اللّغات الجرمانيّة الألمانيّة والإنكليزيّة (مثل جمع: Man ⟵ Men , Child ⟵Children) مثل ما يوجد في اللّغات الساميّة مِنَ الاشتقاق وهو يحصل بإدماج الزّوائد في المادة الأصلية (على صيغة خاصّة). فطبقوا على تحليلهم لهذه الدّوال الطّريقة التّقطيعية. فقالوا بوجود مورفيمات متقطّعة (Discontinu morphems).

مثل ذلك: **Sang** (= غنَّى) بالألمانية المشتقّ مِنَ المصدر **Singen**. فهم يعتبرون أنّ

|...a...| مورفيم بمعنى الغناء. والمصوّت |z...n| الحرفين المنفصلين بالتّقطيع هو المورفيم الدّال على الماضي.

ومثل ذلك جمع **Woman** في الإنجليزيّة الّذي هو **Women**. فيقولون إنّ

|Wom...n| يدلّ على معنى المرأة و |...e...| هو الدّال على الجمع في مقابل

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص44.

| ...a... | الدّال على المفرد وكلّ واحد مِنْ ذلك مورفيم واحد متقطّع[1].

فـ | wom...n | و | e | قطعتان متباعدتان كلاهما يدلّ على الجمع.

وبالغ اللّسانيون الأوربيون في "اعتدادهم بهذا المفهوم حتّى جعلوا الكثير مِنَ **المورفيمات المنفصلة بعضها عَنْ بعض متقطِّعة** للقرب في المعنى وبسبب مجرّد التّطابق الوظيفي مثل ما في الفرنسيّة: **nous courons (نجري)** فاعتبروا **nous = نحن** و **ons**– هو ضمير المتكلّم مع غيره **مورفيما واحدا متقطِّعا** مع أنّ الأوّل يدلّ ثبوته على معنى ما يعادل الفعل المضارع المرفوع العربي وحذفه على الأمر في **courons = لنجرِ** (بلام الأمر في العربيّة). فهما –إذن– **مورفيمان مختلفان بسبب قبول أحدهما للحذف وتغيّر المعنى بذلك"**[2].

وهذا التّحليل فيه تكلّف وتعسّف؛ لأنّهم لا يتصوّرون أنْ تكونَ اللّغة كوضع ونظام إلاّ على ما هو عليه الكلام المسموع مِنَ **القطع المتسلسلة. فلا تحليل لهذا إلاّ بالتّجزئة (= بالطّريقة التّقطيعية).**

وأمّا **اللّغات الرّومانية فيقع فيها إلحاق الزّوائد بالجذور أفقيًا (في تسلسل الكلام: قبلها وبعدها غالبا ولا اندماج فيها) وصارت فيها الجذور تحتوي على الصّوامت والمصوّتات، مثل: Informateur/Information/Informe/forme**

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص309/45.

[2]– المصدر نفسه، ص45.

فالتصرّف الدّاخلي للكلمة الرّومانية يكتفى فيه بزيادة علامة. ولهذا كان التّحليل تقطيعيًا وهو صحيح فقط بالنسبة للّغة الرّومانية[1].

وهذا التّحليل لا يصلح للّغات الّتي تحتوي على وحدات مندمجة العناصر (الجذور والصِّيغ). والدّليل على صحة ذلك أنّه في تحليل كلمة "مَكْتَبَة" إلى:

السَّابقة	الجذع	العلامة اللاحقة
مَـــــــ	كْتَبَـــــــــــ	ـــــــــــة

نجد أنّ:

| كْتَب | ≠ | كـ – ت – ب | الدّال على معنى المصدر أو المفهوم العام للكَتْب أو الكتابة؛

لأنّه جزء مِنْ صيغة "مَفْعَلَة"[2]، يقول الرّضي: "**المراد ببناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها الّتي يمكن أنْ يشاركَها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرتَّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها على اعتبار الحروف الزّائدة والأصلية كلّ في موضعه**"[3].

وبالتّالي **فتحليل كلمة "مَكْتَبَة" ليس هو التّقسيم الخطّي إلى السّابقة الجذع العلامة اللاحقة، بل تحلّل عموديا إلى أصل وصيغة؛ لأنّ أصلها تركيب بناء بين كـ ت ب**، كالآتي:

مَفْعَلَة

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص309/45.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص306– 307.

[3]– الرضي الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص2– 3.

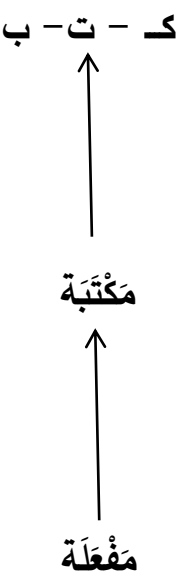

ولذلك **فتطبيق التّقطيع أو التّجزيء أي تحليل خطّي فقط للكلم المشتقّة في اللّغة العربيّة أفظع غلط منهجي في نظر عبد الرّحمن الحاج صالح.**

وهنا تفوّق عنهم العرب. يقول **الحاج صالح:** "ولا بد مِنْ أنْ ندركَ ذلك جيّدا فإنّ التّحليل الغربي يتبع تسلسل اللّفظ فهو يحاول أنْ يكتشفَ القطع الصوتية الّتي تتألف منها الكلمة فيقسّم هذه القطع إلى جذر وما يزاد عليها مِنَ السّوابق واللّواحق. فهذا لا يمكن أنْ ينطبقَ هو وحده على العربيّة لأنَّ تحويل الكلم مِنَ المفرد إلى جمع التّكسير مثلا أو مِنْ فعل مجرّد إلى مزيد وغير ذلك لا يمكن أنْ يحلّلَ تحليلا أفقيًّا فقط: فخذ كلمة "كُتُبْ" كجمع "الكتاب": أين هي القطعة الصّوتية الّتي تدلّ فيها هي وحدها على الجمع؟"[1].

وبالتّالي **يحتاج اللّغوي إلى تحليل مِنْ نوع آخر "غير التّقطيع المتسلسل. وأحسن طريقة في ذلك هي ما وصفناه مِنَ البحث عَنِ النّظير ولا يكون إلاّ عموديًا (في الجذر**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص48– 49.

وتمثيل الصِّيغة) فهذا لا يشوّه الوحدات"[1]؛ لأنّ **البُنَى الإفراديّة (الكلم) العربيّة لا تَنتُج بزيادة حروف قبل الأصل وبعده،** وإنَّما "**العلاقة الّتي تربط بين الحروف الأصول والزّوائد في الصّيغ هي البناء فقط أي التّركيب مع تعذر الانفصال. وهو أشدّ الاتصال لاستحالة انفصال مكوّنات الكلمة المصوغة فيها. ولا تعاقب هذه المكوِّنات الأساسية للكلمة أي عنصر آخر حتّى الصّفر وهو حذفها وإلاّ تلاشت الكلمة (إلاّ في حالات خاصّة كما في الإعلال)"**[2].

هذه **الخاصِّية تتميّز بها اللّغة العربيّة خلافا للّغات كثيرة،** "ولا سيّما **اللّغات الأوربيّة تلك الّتي تعتمد على إلصاق زوائد الصّيغ بأوّل الأصل الثّابت أو بآخره، دون أنْ يحدثَ أي تغيير في داخله"**[3].

لذا يرى **الحاج صالح** أنّ الحالة الوحيدة الّتي **تصاغ الكلمة في صيغة كلمة أخرى هو إذا كانت علامة كهاء التّأنيث (وعلامة التّثنية والجمع السالم وياء النّسبة)**[4]، لذلك يقول **سيبويه:** "**وليست بزيادة لحقت لمعنى كألف حبلى، وإنّما هي كلمة كهاء التّأنيث**"[5]

---

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص48.

[2]– المصدر نفسه، ص97.

[3]– ع الصابور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية –رؤية جديدة في الصرف العربي–، ص44.

[4]– المصدر السابق، ص95/57.

[5]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص50.

إذن هاء التّأنيث عند سيبويه كلمة بخلاف ألف "**حُبْلَى**" الّتي تدلّ على معنى فهي **مورفيم**، وهي جزء مِنْ صيغة **فُعْلَى** مثل كلّ الزّوائد الدّاخلة في الصّيغة المبنية فيها مع غيرها مِنْ حروف الكلمة، مثل: (مَـ) في مَكْتَبْ، و(تَـ) في "افْتَقَد" و"تَفقّد".

يستنتج أنَّ هناك **بناء محضا في مستوى الكلم يُعلم وجوده بثلاثي الكلمة بانفصال أحد حروفها، وهناك بناء وَسَطٌ أو وَصْل وَسَطٌ = ضمٌ تُرجع فيه الكلمة بانفصال الزّائد إلى أصلها، مثل: قائمة←قائمٌ، وبصرة ←بصرى، وكذلك فَعَلْتُ ←فَعَلَ**[1].

ولا يكون الأمر خلاف ذلك فالزّوائد الّتي اعتبرها **بعض اللّسانيين العرب المحدثين المتأثّرين بالغربيين** "معاني صرفية ومعجمية بمفردها"[2]، مثل: "...ألف فاعل مِنَ الثّلاثي للدّلالة على اسم الفاعل..."[3]، وكذلك الألف في جمع التّكسير مثل: "رجل: رجال"[4].

إنّ ألف "فاعل" وألف "فِعَال" في "رِجَال" **مورفيمًا** أي **أصغر ما يدلّ مِنَ اللّفظ** وليس كلمةً. بل زيادة ثابتة في الصِّيغة؛ لأنّ "**ماله معنى وهو مصوغ في صيغة فهو ليس كلمة**

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص97/48.

[2]– حميدي بن يوسف: "تعليم الوحدات الصرفية في اللّغة العربية دراسة نقدية على ضوء مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2012، العدد15، ص198.

[3]– أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1999، ص150.

[4]– عبد الوهاب شحاتة: "أنواع المورفيم في العربية"، مجلة علوم اللغة، دار غريب، مصر، 1998، العدد2، ص213.

بل عنصرا زائدا مِنْ مكوّنات صيغة الكلمة لفظا ومعنى"[1]؛ أي **زيادة أساسية عند الحذف تتلاشى البنية.**

فبهذا يتّضح أنّ **التّحليل المصيب هو الّذي يراعي مستويات اللّغة***: ما هو مِنَ الكلمة: الأصلي والزّائد وما هو خارج الكلمة زائد عليها هي بأجمعها كتاء الضّمير، نحو "كَتَبْتُ"[2] **فضمير الفاعل (ـــتُ) كلمة لأنّه منفصل بِالبدلِ وبِالحذفِ**، لأنّ **سيبويه** يقول: "**وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل**"[3]. وما هو منفصل تماما وبنفسه وبدون قيد مِنَ الْكلامِ وهو الاسم المظهر؛ أي **مراعاة التّمييز بين الوحدات كالمصوغ وغير المصوغ والمنفصل وغيره.**

وأمّا **التّحليل التّقطيعي الذريّ فإنّه يسوي بين الوحدات بِجعلِها كلّها مورفيمات (= أدنى مايدلّ على معنى مِنْ أجزاء الكلام) متساويّة في كلّ المستويات**، فـ "**كتاب**" هو **مورفيم** عندهم و**الميم مع فتحتها** الّتي في "مَكْتَبْ" **مورفيم** كذلك، على الرّغم مِنْ أنّهما مِنْ مستويين مختلفين*: "**كتاب**" **وحدة دالة مفردة لانفصاله بِالتّمامِ فهو كلمة لا مورفيم**، وأمّا **الوحدات الدّالة الّتي تكون زائدة مصوغة في صيغة المتصرّف مِنَ الْكلمِ (وهي مورفيمات**

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص50.

* إذ لايمكن أن تظهر الوحدات إلا بالاعتداد بدور التداخل للمستويات بسبب انتماء كل واحدة منها إلى أحدها دون الآخر من جانب، وإلى المستوى الأعلى من جانب آخر. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص135.

[2]– المصدر نفسه، ص39.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص423.

* كمستوى مَكْتَبْ ومستوى الميم المفتوحة؛ أي الأصلي (كـ – ت– ب) والزائد (مـ) ولهذا فالتّحليل العربي هو التّحليل المصيب. ولا يميّز أصحاب المورفيم بين مستوى "مَكْتَبْ" ومستوى الميم المفتوحة. وليس لهم اسم يدلّ على مثل "مَكْتَبْ" كوحدة دالة مفردة أي الصيغة وهي هنا "مَفْعَلْ". وهذا راجع لاتجاهم الذريّ. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص309.

"مربوطة" عند مارتيني) فليست كلمة عند العرب لعدم انفصالها[1]. وكذا الميم المفتوحة في مَكْتَبْ/ مَفْعَلْ؛ لأنّ "**أصل زيادة الميم في الأوّل إنّما هي لمعنى**"[2]*. **الميم تدلّ على معنى** فهي **مورفيم. وهذا ناتج عَنِ النّزعة التّقطيعية (Segmentalisme) (النّزعة إلى تحليل كلّ شيء إلى أصغر المكوّنات كغاية أساسية لعلم اللّسان). وزعم التّمييز فيها بين المتقطِّع وغيره وبين المورفيم المعجمي (الاسم والفعل)، والمورفيم النّحوي (حرف المعنى)، ثُمّ هل يكفي أنْ نزيدَ على ذلك التّمييز بين المورفيم الوظيفي، والمستقل، ولا نحاولَ أنْ نعرفَ كيف يتمّ اندماجهما في صيغة معينة بالنِّسبة لكلِّ مستوى؟ والواقع أنَّ لكلّ مستوى تقديراً خاصًا به**[3].

وبهذا **فاللّسانيون الغربيون قرروا بأنّ كلّ اللّغة هي قطع (segments). لكن عندما نعود إلى الأصل نجد بأنّ مفهوم المورفيم وهو "أصغر ما يدلّ مِنَ اللَّفظ" لا يطابق مفهوم الكلمة في النّحو العربي في جميع الأحوال، فالمورفيم ليس هو الكلمة أحيانا تكون الكلمة مورفيم**؛ ولذلك بالنّسبة إلى العربيّة "فالتّقطيع يؤدي إلى أنْ يجعلَ الحروف الأصول مِنْ جهة ومجموع الحركات والزّوائد مِنْ جهة أخرى كلّها مورفيمات أيضا لكنها متقطِّعة

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص309/135/49.

[2]– ابن جني: الخصائص، ج2، ص239.

* وذلك في هذه البُنَى: "مَفْعَلْ"، "مفعيل"، "مفعول"، "مفعال". لمزيد من التفصيل ينظر: ابن جني: الخصائص، ج2، ص239.

[3]– المصدر السابق، ص309/135.

ومجموعها هو الوزن، كما يجعل الكلم المتصرّفة المتمكّنة كلّها مورفيمات مثل الوحدات الزّائدة المصوغة في داخل الكلمة"[1].

ومن ثمّة كان **التّحليل البِنَوي قاصراً عَنْ تحليل العديد مِنَ البُنَى اللّغوية تحليلاً سليمًا**، يقول **الحاج صالح:** "أنّ النّزعة التّقطيعية السّاذجة لا يمكنها أبداً أنْ تحلّلَ بِكيفيةٍ مرضية الكلم العربيّة بل الكثير مِنَ الدّوال في عدد كبير مِنَ اللّغات كالإنجليزيّة والألمانيّة، إذ ليست كلّ اللّغات بنيت دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى، فهناك مِنَ الْوحدات الدّالة ما ليس مِنْ قبيل القطع إطلاقا. وإذا حاول البنوي أنْ يسلطَ تحليله التّقطيعي على كلمة، مثل: "أصحاب" فإنّه سيتعسّف عندما يحاول أنْ يجدَ أيّ قطعة فيها تدلّ على الجمع!"[2]. **فالعيب الكبير الموجود في التّحليل أنّه مبني على التّقطيع**، لذا يقول **الحاج صالح:** "فلست أدري لماذا **يتعسّف** بعضهم للعثور على **المورفيمات الدّالة** على معنى **الجمع** في مثل: صاحب/ **أصحاب؟** أيّ الأجزاء في **أصحَاب** يدلّ على الجمع؟ أليس من البيّن أنّ **صيغة "أفْعَال"** (أي زيادة همزة مفتوحة في الأوّل مع سكون الحرف الأصلي الأوّل وفتح الثّاني بزيادة المدّ كلّ في موضعه هي الوحدة الدّالة ولم تكن جزءً مقطعا، **ويتعسّف البنويون عندما يحكمون على الهمزة هنا وعلى الفتحة مع مدّتها بأنّهما مورفيم متقطع**

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص135.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظرية الخليليّة الحديثة -مفاهيمها الأساسية-، ص23.

(Discontinu)[1]؛ أي عند **تقطيع أصحاب الدّال على الجمع = الهمزة والألف مع الفتحة قبلها (مدّ الحركة)، لكن الصّحيح الصّيغة أفعال هي الّتي تدلّ على الجمع.**

وأيضا الوظيفيون اعتبروا مثل "رِجَال" الدّال على الجمع = ألف، وهذا خطأ، والصّحيح الصّيغة (فِعَال) هي الّتي تدلّ على الجمع، والدّليل أنّه عند تقطيع رِجَال نحصل على رِجَل، ولكن مُفرد رجال هو رَجُل.

وما يقولونه يَنْطَبِقْ بِالفِعْلِ على مثل: مسلمون، فزيادة الواو والنّون هي وحدها تدلّ على الجمع. وهذه الزّيادة اللاحقة هي ميزة لأكثر اللّغات الأوروبيّة[2] .

لذا عجزوا عَنْ تحليل جمع التّكسير في العربيّة كما قرّر عبد الرّحمن الحاج صالح، وهذا لأنَّ **التّقطيع هو التّحليل الأفقي، وهو التّحليل الوحيد المعتمد عند الغربيين، وطبق مارتيني التّقطيع على تحليل الكلمات بِاللّجوءِ إلى التّقطيع المزدوج،** فمثلا: عنده الكتابان.

التّقطيع الأوّل: ⟵الوحدات الدّالة ⟵ عند/هـ/الـ/كتاب/ان

حيث أنّ:

عند: صرفة (أداة)

هـ: صرفة (ضمير)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص287.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص48.

الـ: صرفة (أداة)

كتاب: كلمة

ان: صرفة دالة على التثنية

التّقطيع الثّاني ⟵ الوحدات غير الدالة ⟵ ع/ن/ه/ا/ل/ك/ت/ب/ا/ن[1].

أمّا **التّحليل العمودي** فيتعلّق عندهم **بِالاستبدالِ**[2]، تقول خولة طالب الإبراهيمي: "اعتمادهم على **محور الإدراج** أي **التّركيب ومتابعة تسلسل الوحدات فيه جعلهم لا يبالون تماما بالمحور العمودي** اللّهم إلاّ عند **إجرائهم للاستبدالات البسيطة**؛ وذلك راجع إلى كونهم ينظرون إلى **المحورين التّركيبي والاستبدالي لا عند التقائهما وتقاطعهما**، بل **ينظرون إلى كلّ محور مستقلّا عَنِ الآخر** في حين أنَّ الوحدات اللّغويّة في كلّ مستوى مِنْ مستويات النّظام اللّغويّ تحدّد بتقاطع هذين المحورين حيث تشكل كلّ وحدة إحداثية أي نقطة اتصال التّركيب والاستبدال"[3].

فيكون **التّحليل** بهذا بحسب **مدرج الكلام** فقط؛ "لأنّهم غفلوا عَنْ وجود محور آخر للنّظام اللّغويّ وهو **المحور التّصريفي** الّذي تكون فيه الوحدات متكافئة بنويًا، ممَّا يسمح

[1]– يوسف منصر: الخطاب اللّساني المغاربيّ أصوله، مفاهيمه وإجراءاته عبد الرّحمن الحاج صالح –عبد السّلام المسدي– عبد القادر الفاسي الفهري، نماذج، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013/2012، ص363– 364.

[2]– مبارك تريكي: الجملة الندائية في القرآن الكريم بين التراث والمناهج اللسانية الحديثة، ص228– 247/229.

[3]– خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص94– 95.

باستنتاج مفهوم المثال"[1]، وهو "يمثّل عملا عربيّا خالصا لا يشترك معهم فيه أحد، بل مثل عملهم هذا تحديا للعقلية الغربيّة الّتي لم تألف في الصّرف هذا النّمط مِنَ التّجريد"[2].

وبذلك لم **يكنْ تحليلهم تقطيعيا تسلسليًا، بل عموديًا إلى عنصرين دالين مجردين مندمجين لفظا ومعنى، وهما يتحلّلان إلى أصل وصيغة.**

[1]– حميدي بن يوسف: "تعليم الوحدات الصرفية في اللغة العربية دراسة نقدية على ضوء مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة"، ص198.

[2]– محمد عبد العزيز عبد الدايم: "نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2001، العدد21، ص47.

المبحث الثّاني: تحليل البُنَى الإفراديّة على مستوى اللّفظة

1: حدّ اللّفظة، وأقسامها

إنّ بين الكلم الّتي تكون في مستوى واحد (الإفرادي) وبين الجمل المفيدة مستوى آخر لا تعرفه اللّسانيّات الحديثة وهو ما سمّاه الحاج صالح "باللّفظة"، وهي مختلفة عَنِ الْكلمة تَمَامًا وعَنِ الْجملةِ تَمَامًا، وأقسامها هي:

1: 1: اللّفظة الاسمية:

يطلق مصطلح **اللّفظة الاسمية عند الحاج صالح** على **الاسم المفرد** و**الاسم مع زوائده** لا المبنية فيه الخاصّة به؛ لأنّها بعضه مثل: علامات الإعراب والتّنوين والمضاف إليه والصّفة وحروف الجرّ والألف واللام للتّعريف، أمّا ماليس مِنَ الاسم فعلامته –غالبا– النّصب كالحال والتّمييز الّذي يأتي بعده، فهذا دليل على وعي واضح بوجود وحدة متكوِّنة مِنَ الاسم وزائده[1]، كما في الرّسم :

[1]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرحمن الحاج صالح "قراءة استكشلفية في أهم النصوص"، ص419.

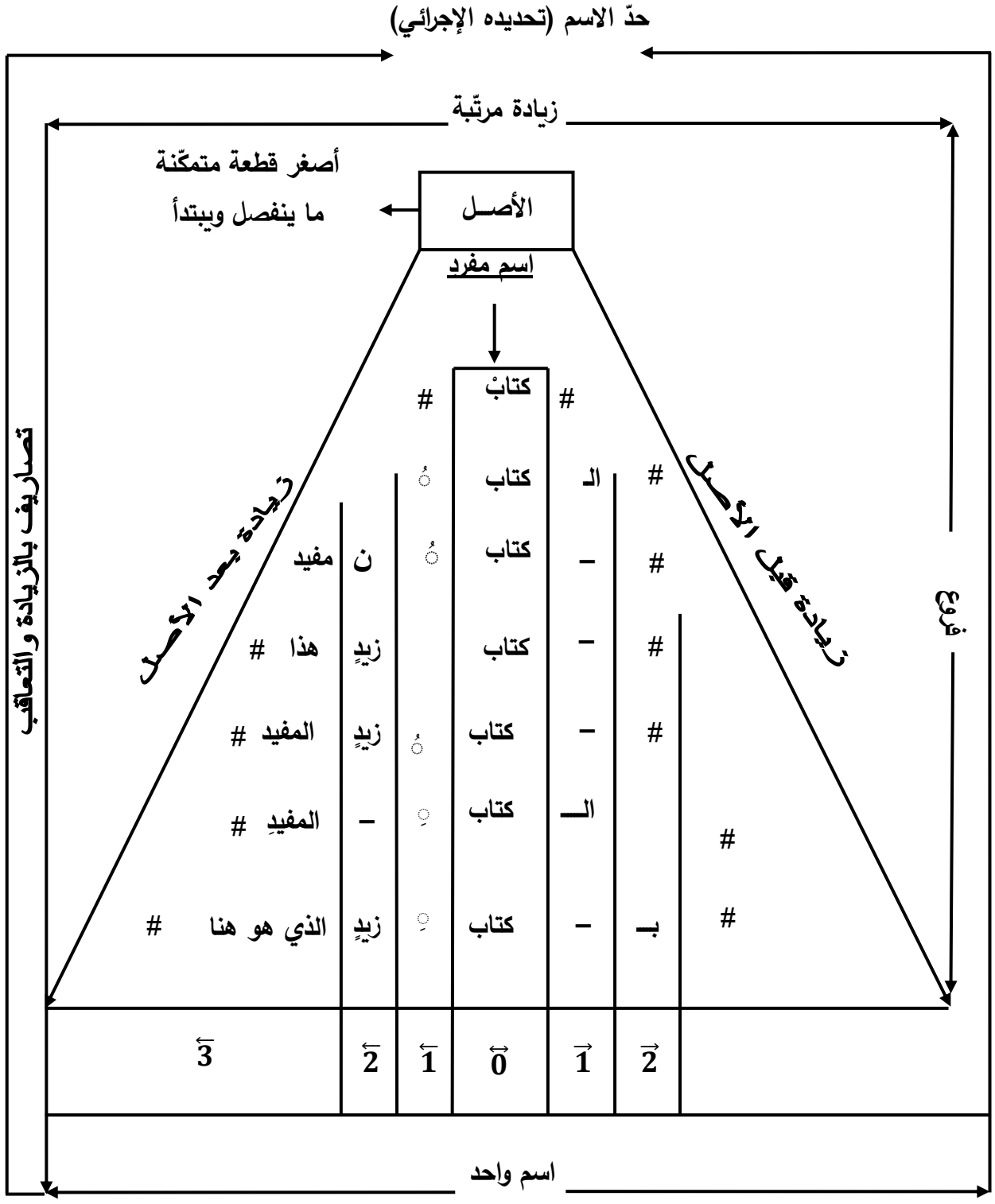

(1)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص89.

في **"النّظريّة الخليليّة الحديثة" اللّفظة الاسمية عبارة عَنْ مجموعة مِنَ المواضع؛ الموضع يتحدّد بما يمكن أنْ يتضمنه (مكوّنات الموضع)، وفي نفس الوقت الموضع يُحدِّد خصائص الوحدات اللّسانيّة الّتي تظهر فيه؛ ففي الصّدر: حرف الجرّ (2)، أداة التّعريف (1) وفي الآخر: الإعراب (1)، التّنوين/ المضاف إليه (2)، الصّفة (3) لا تتعدّاه أبدا كبنية لفظية، وهذه الزّوائد هي "تمام الاسم"، أو "مِنَ الاسم" (عند سيبويه والخليل).**

ففي مستوى اللّفظة **حدّ اللّفظة الاسمية** عبارة عَنْ **انتقال** مِنَ **الأصل وهو الاسم المجرّد المفرد بِإضافةٍ قبله وبعده؛ فعلماء النّحو الأوّلين،ومنهم الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه قد لجأوا إلى طريقة تحليلية أفقية عمودية كتفريع الفروع. وقد انطلقوا في تحليلهم للبُنَى النّحوية مِنَ اللّفظة ولاحظوا أنّ نواة اللّفظة أقلّ ما يمكن أنْ ينطقَ به مِنَ الكلام في الخطاب المختصر بِالحذفِ مثل "زيدٌ" في إجابة للسؤال: "مَنْ خرج؟"، و "كتاب" في الإجابة عَنِ السؤال: "ما هذا؟"**[1]. **وأثبت الحاج صالح أنّه يُمكن أنْ أوسّعَ في "كِتَاب"** إذا انتقلت مِنَ **النّواة بِالزّيادةِ (أصل وفروع) والرّد (فروع وأصل)**؛ يعني **تحويل عمودي** يحصل على **محور التّصاريف** (نحو الأسفل) في الوقت الّذي تحصل **أُفقيا زيادة** في المحور الّذي تتوالى فيه أجزاء الكلام؛ أي **تركيب** بين **الفئة** و**التّرتيب** (= Synthesis betwin the class and the order) أو تحصيلها بالمعنى الرّياضي والمحصّلة ههنا نتيجة لاجتماع حركتين مختلفتين في الاتّجاه.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص84.

هذا التّفريع الّذي يخصّ ما فوق المفردة لمْ يلتفتْ إليه النّحاة العرب على الرّغم مِنْ معرفتهم لِمفهومِ التّفريع مِنَ الْكلم كالتّصريف والاشتقاق وكذلك اللّسانيّات الحديثة لم تلتفتْ إليه بعد لاكتفائها على الـــ (Commutation)*.

والرّسم فيما يأتي يُبيّن تركيب المحور الأفقي والعمودي في التّفريع كما تصوّره **الحاج صالح**

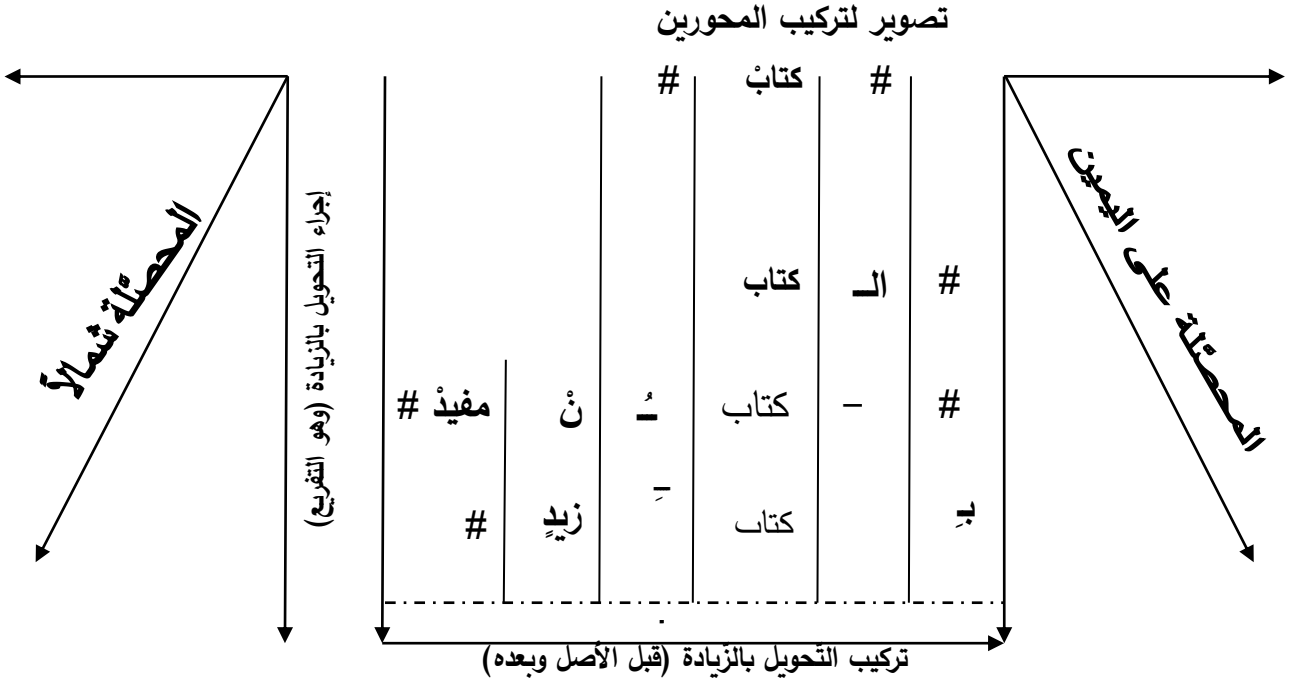

(1)

* وهو اختبار القطعة من الكلام الّتي لا يعرّف هل هي وحدة أم لا بقابليتها لاستبدالها بعنصر آخر قد ثبت سابقا أنّه وحدة لغوية ويسمى عند مارتيني (Commutation). لمزيد من التفصيل ينظر: ع الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص92.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص94.

إنّ **الزّيادة المتدرّجة يمينا أو شمالا لا تقتضي دائما تعاقب العناصر في نفس الموضع كالحركات الإعرابية، وكوجود كلّ عنصر وعدم وجوده (الـ/∅) (حرف الجرّ/∅) (الصّفة/∅)، بل قدْ يَقعُ التّعاقب في موضعين مختلفين، مثل: ال في موضعها مِنْ جهة، والتّنوين والمضاف إليه: التّعاقب أفقي على مدرج الكلام بين ال والتّنوين والمضاف إليه،** كالآتي:

	الـ	كتاب	ُ	
	∅	كتاب	ُ	نْ
بـ	∅	كتاب	ِ	زيدٍ

و**يتعاقب المضاف إليه والتّنوين عموديا*** **(= في نفس الموضع)**[1]، لأنّ **سيبويه**، يقول: "**المضاف إليه معاقبٌ للتّنوين**"[2]؛ أي أنّ المضاف إليه إذا ظهر فهو دليل على انفصال الاسم عمَّا بعده وزوال التّنوين.

بـ	الـ	كتاب	ـِ	∅	المفيدِ
بـ		كتاب	ـِ	زيدٍ	الّذي هو هنا

* **وتتعاقب علامات الإعراب عموديًا. وكذلك حروف الجرّ.** لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص84.

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص89- 115/94.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص14.

إذن الزّوائد تتعاقب على الاسم والعلاقة بينهما علاقة **وصل** لا **بناء** فهي كلّها **كلم لانفصالها. وإذا خرجت فيبقى موضعها، لأنّ الموضع هو عنصر مكوّن للبنية في كلّ البُنَى.** إلاّ أنَّ **الصّفة والمضاف إليه هما مِنَ الزّوائد المخصّصة لنواة اللّفظة،** هذا كما يقبل موضع المضاف إليه وموضع الصّفة **التّكرار أو الإطالة (Récursivité)**؛ ويحصل ذلك بإضافات متكرّرة وذكر صفات متعدِّدة (مثل "كتابٌ كبيرٌ أحمرٌ مجلدٌ.....").

فالبُنَى اللّفظية هي **وحدة إمتدادية (إلى مالا نهاية)؛ فالزّيادة** تحصل في **المحور الأفقي** فيكون فيه **امتداد في درج الكلام** وهذا يقتضي بالضّرورة الانتقال **عمودياً** مِنَ الأقصر إلى الأطول امتدادا[1]؛ أي انتقال مِنَ **النّواة إلى نظائر النّواة "بإجراء التّحويل إمّا طرديا بِالانتقالِ مِنَ الأصل إلى الفرع؛ وذلك بِزيادةِ العناصر اللّغويّة على الأصل، وإمّا عكسيا بِالانتقالِ مِنَ الفرع إلى الأصل؛ أي بردّ الفروع إلى الأصل (بحذف الزّائد)"**[2]؛ يعني يمكن أنْ **أوسِّعَ** في **اللّفظة الاسمية،** كالآتي: **كتاب ← الكتاب بإضافة** ال **أفقيا** في موضع زياة ال التّعريف وهو الموضع $\overrightarrow{1}$ على اليمين، ممّا يسمح **بتفريع عمودي أو العكس كتاب⟵الكتاب** بحذف الألف واللام.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص92– 93/ 182.

[2]– كريمة أوشيش، فتيحة خلوت: "منطق الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في دراسة اللّغة"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، جوان 2020، مج 26، العدد1، ص263.

وهذا **التّصرّف مِنَ الاسم المجرّد المفرد إلى ما تحته بِالزّيادةِ كلّ شيئ فيه مُتَّسَاوٍ***، **فـ [كتابُ زيدٍ] لفظة واحدة**؛ لأنّ "**الإضافة تجعل المضاف إليه** يتنزل مِنَ **المضاف** منزلة الجزء مِنَ الكلّ فإجراء **العلاقة بينهما مجرى الاسم الواحد** أولى مِنْ أنْ يكونا منفصلين"[1]، **فالمضاف والمضاف إليه علاقة نحوية داخل اللّفظة (= هما بمنزلة اسم واحد)**، يقول **سيبويه:** "مِنْ قبل أنّ **المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومنتهاه، ومِنَ الاسم**"[2]، **وأيضا [كتابٌ مُفيدٌ] لفظة واحدة، فالصّفة والموصوف علاقة نحوية داخل اللّفظة (= اسم واحد)، وقد تكون لفظة طويلة، كما في "كتبت [درسًا مكوَّنًا مِنْ عشرين صفحة]". فـ [درسًا مكوَّنًا مِنْ عشرين صفحة] كلّها هنا لفظة اسمية واحدة تنتمي إلى المجموعة (الاسم ± الزّوائد) الّتي هي زمرة**[3] **مثل مجموعة العدد الصّحيح الايجابي (العدد + واحد ابتداء من 0)**[4]؛ لأنَّ كل عنصر فيه يتولّد مِنَ السّابق بِعمليةٍ تحويليةٍ هي ههنا زيادة وهو مكافئ لكلّ العناصر الأخرى مِنَ المجموعة المتولّدة مِنَ السّابق بنفس العمليّة ولكلّ تحويل تحويل مناظر له. وقد لا يقع أيّ

* لأنّ المضاف إليه والصفة هما من **تمام الاسم** أي من الاسم كما أثبته النّحاة الأولون؛ فالمضاف والمضاف إليه **بمنزلة اسم واحد** والصفة والموصوف كذلك. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص79/295.

[1]– عبد السلام عيساوي: قضايا المعنى في البنية النحوية، الدار التونسية للكتاب، تونس، د ط، 2016، ص31.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص226.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص92– 93/182.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة"، ص27.

عمليّة هذا بالإضافة إلى **التّجميع (Associative Operation)**، **مثل: ((بـــ) + (الْـــ + كتاب)) = ((بـــ + الْـــ) + (كتاب))**[1]

1: 2: اللّفظة الفعليّة:

إنَّ الفعل يتصرّف مثل الاسم؛ إذْ يحتملُ الزِّيادة. ويُبنى أبنيّةً هو في ذاته كالاسم بل بأوسع مجال منه. وتتعاقب زوائده كما يحصل تعاقب لزوائد الاسم فالفعل بِزوائدِه يكوّن أيضا بنية وهي مجموعة مرتّبة مِنَ المواضع، كما سنراه. **ولا تكُون اللّفظة الفعليّة مِنْ حيث البنية إلاّ لفظة واحدة**، فمثلا:

قد	قُمْـ	تُ	= **لفظة فعلية** واحدة كاملة
قد	قَامَ	زَيدٌ	= لفظة فعلية وفي موضع الضّمير لفظة اسمية (زيد) فهما لفظتان. فبذلك يصير محتوى $\overleftarrow{1}$ منفصلا بانفصال المُظْهَر ولا يتمّ ذلك إلاّ في الغائب.

$\overleftarrow{1}$ $\overleftrightarrow{0}$

ومِنْ ذلك: أنّ الموضع $\overleftarrow{2}$ مِنَ اللّفظة الفعليّة وهو موضع الضّمير المنصوب (الكاف في "ضَرَبْتُكَ" ∨ الهاء في"ضَرَبْتُهُ") قد يقع فيه اسم أيضا مُظْهَر فيزول الموضع $\overleftarrow{2}$ الخاصّ بالضّمير المفعول لأنّه منفصل بوجود المظهر (ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا) (= 3 لفظات).

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص94/91.

وعلى هذا، فإنَّ الموضعين 1 و2 كعنصرين مكوِّنين لبنية اللّفظة الفعليّة لا يدخل فيهما إلاّ ضمير متّصل، وفيما يأتي رسم لبنيتها (في جوهرها).

وصل+ موضع ثابت	نواة اللّفظة	الزّيادة في اللّفظة
فعل متعدّ	ضمير متّصل مرفوع	ضمير متّصل منصوب
فعل لازم	ضمير متّصل مرفوع	–
بمنزلة: ع في الجملة	بمنزلة: م1	بمنزلة: م2

(1)

بناء على هذا، فإنَّ **اللّفظة الفعليّة** إمّا:

فعل متعدّ + ضمير متّصل مرفوع + ضمير متّصل منصوب.

أو

فعل لازم + ضمير متّصل مرفوع – ضمير متّصل منصوب.

هذا وتوجد، **ثلاثة أقسام للّفظة الفعليّة**[1]؛ لأنّ الفعل في العربيّة ينقسم مِنْ حيث زمنه

زمنه

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية ص182/115– 185/183

على المستوى الصّرفي إلى **ثلاثة أزمنة: ماض، وحاضر، ومستقبل**، يقول **سيبويه: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذتْ مِنْ لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقعْ، وما هو كائن لم يَنقطعْ"**[2]، وتقابلها الصِّيغ الآتية **(فَعَل- يَفْعُل- اِفْعَل)** عند البصريين وخالفهم في هذا التّقسيم الكوفيون؛ إذْ يعدون صيغة **(افعل)** ليست صيغة مستقلّة، بل مِنْ بناء **(يفعل)**؛ إذْ كان الأصل فيها **(لِيفعل)** بلام الأمر[3]، يقول الأزهري: "الفعل جنس تحته ثلاثة أنواع عند جمهور البصريين، ونوعان عند الكوفيين والأخفش، بإسقاط الأمر بناء على أنّ أصله مضارع"[4].

وهذه أشكال ثلاثة لبُنَى اللّفظة الفعليّة، وهي:

1: 2: أ: لفظة الفعل الماضي، وهذا رسم لتَصَاريفها:

---

[1]- المصدر نفسه، ص298.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

[3]- كمال رشيد: الزمن النحوي في اللغة العربية، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص25.

[4]- الأزهري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج1، ص25.

.

حدّ الفعل الماضي (أومثاله)

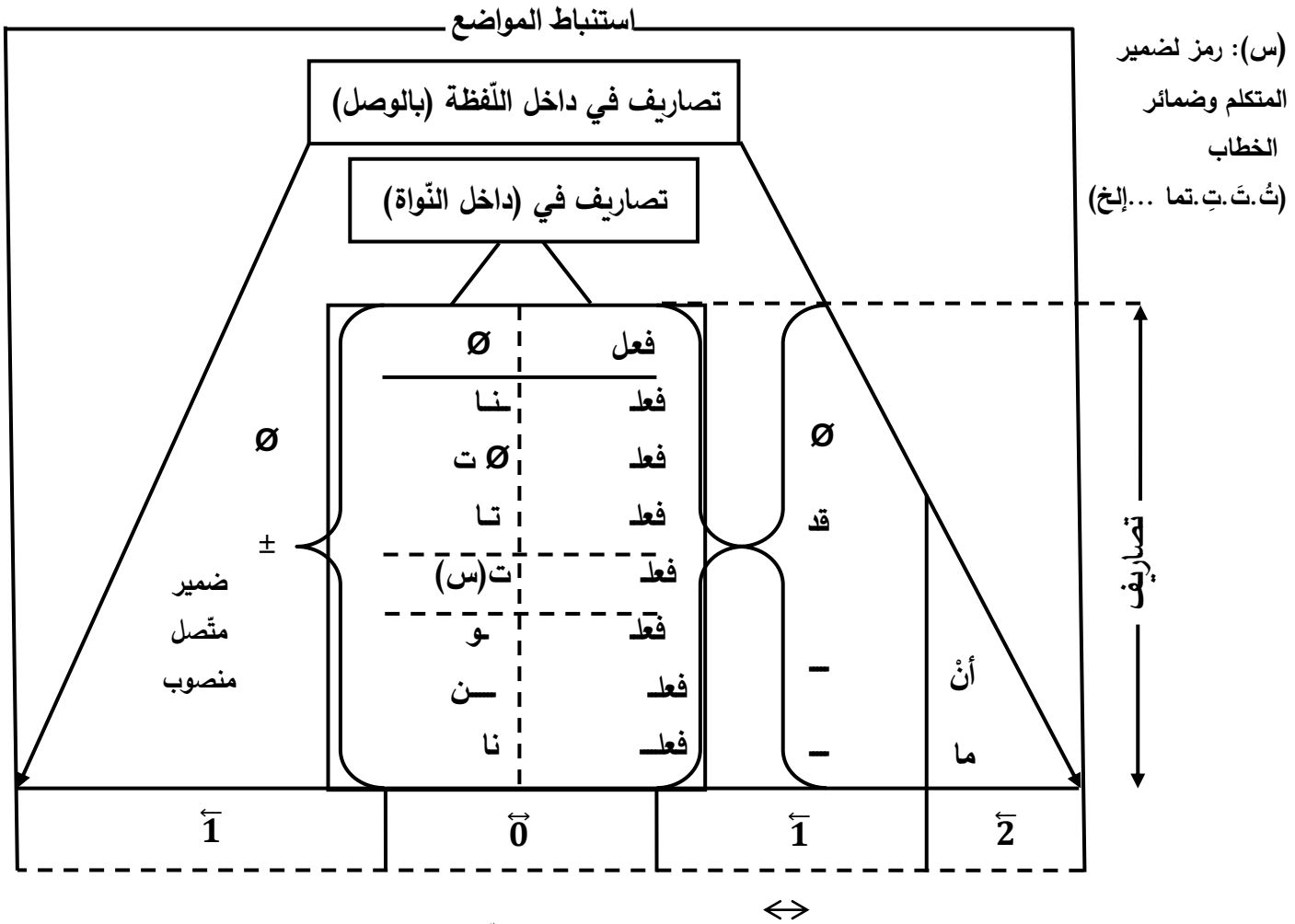

إنَّ الموضع المركزي $\overleftrightarrow{0}$ هو موضع **النّواة الثّنائية: فعل مبني على ضمير متّصل فاعل**[1]، يقول سيبويه: "...كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْتُ وفَعَلْنَ، فأُسكنَ هذا ههنا وبُنيَّ على هذه العلامة"[2]*؛ فاتصال الضّمير الفاعل بِالفعلِ هو **بناء على مستوى النّواة**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص103

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص20.

* لأنّ الفاعل لا يفارق فعله فهو كجزء منه فلا يمكن أن يبنى الفعل عليه كما يبنى الخبر على المبتدأ. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية ، ص102.

لا اللّفظة. وتدخل الزّوائد على النّواة |**فعل + ضمير الفاعل**| فهذا **وصل على مستوى اللّفظة.**

وأمّا **النّواة**، فهي **صيغة الغائب:** |**فَعَلَ∅**| لأنّها لا زيادة فيها. وتتفرّع منها الفروع بِالزّيادةِ؛ فيأتي قبل النّواة زيادتان: في الموضع $\overrightarrow{1}$ **"قَدْ" للتّأكيد أو تقريب الزّمان الماضي إلى زمان الكلام (حال الحديث عند سيبويه)**[1]**، وتُعاقب هذه الزِّيادة |قد + فَعَلَ| الصّفر |∅+ فَعَلَ| في نفس الموضع.**

وتزاد في الموضع $\overrightarrow{2}$ **"أنْ" و"ما" المصدريتان. فهما مِنَ الأدوات الّتي تُحوّل الفعل بدخولها عليه (مع ضميره) إلى مجموعة يكون لها معنى المصدر (مضاف إلى ضمير: "بعد أنْ أقُومَ" = بعد ما أقُومَ = بعد قيامِي)**[2]. ومن ذلك أيضا قول سيبويه: "**[وأتاني بعد أنْ وقعَ الأمرُ]، كأنَّه قال: بعد وقوع الأمر**"[3].

فهذه **الزّوائد –والقرائن– هي الّتي تُعيّن الزّمان** بما في ذلك **تَجَرُّد الفعل مِنْ كلّ ما يدخل عليه لا صيغة الفعل وحدها.** يعني أنّ **صيغة الماضي" فعل" تدلّ على انقطاع الحدث فقط. وأمّا الزّمان فهو مستقلّ**، بدليل أنّ:

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص103– 298/104.

[2]– المصدر نفسه، ص104.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج3، ص155.

- **الأصل يكون بِعدمِ دخول الأدوات،** يقول سيبويه: "فإذا قال ذَهَبَ فهو دليل على أنَّ الحدث فيما مَضَى مِنَ الزّمانِ"[1] **(= منقطع فيما مضى)؛ فصيغة الماضي "ذَهَبَ= فَعَلَ" تدلّ على انقضاء هذا الحدث وخلو الموضع مِنَ الزّوائد "∅ ذَهَبَ" يدلّ على الزّمان الماضي.**

- **وتغيُّر الزّمان بِدخولِ الْقرائن، مثل: "يَكُونُ قَدْ خَرَجَ" (= منقطع في المستقبل أو الحال)؛** أي بزيادة **"يكون"** صار الزّمان **المستقبل.**

وبعد النّواة زيادة واحدة: في الموضع 3← الضّمير المتّصل المنصوب (يدخل ويخرج فلا يثبت). وهو المفعول به. وبما أنّه علامة داخلة في اللّفظة فلا يكون إلاّ على شكل ضمير متّصل وله صيغة خاصّة. وهو موصول لأنّ خروجه لا يُحدث أي خلل للنّواة خلافًا لضمير الفاعل[2]. والدّليل على ذلك أنَّه لمّا **"نُزّلت التاء** مِنْ **فَعَلْت منزلة جزء مِنَ الفعل، أسكنوا اللام كراهية اجتماع المتحرّكات؛ ألا ترى أنّهم لا يكرهون هذا التّوالي إذا اتصل الفعل بضميرِ المفعول، وذلك نحو ضَرَبَكَ وضَرَبَهُ. وذلك أنَّه ليس لِضميرِ المفعول مِنَ الاتصال بِالفعلِ ما لِضميرِ الفاعل؛ لأنَّ الفعل لا بدّ له مِنْ فاعل البتّة، وقد يستغني عَنِ المفعول في كثير مِنْ أحكامه"**[3].

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص35.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص104

[3]- ابن جني: سرّ صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985، ص220- 221.

1: 2: ب: لفظة الفعل المضارع، هي أوسع تصرّفًا مِنْ لفظة الماضي ومِنْ لفظة الأمر. كما يُبينه الرّسم الآتي:

حد الفعل المضارع

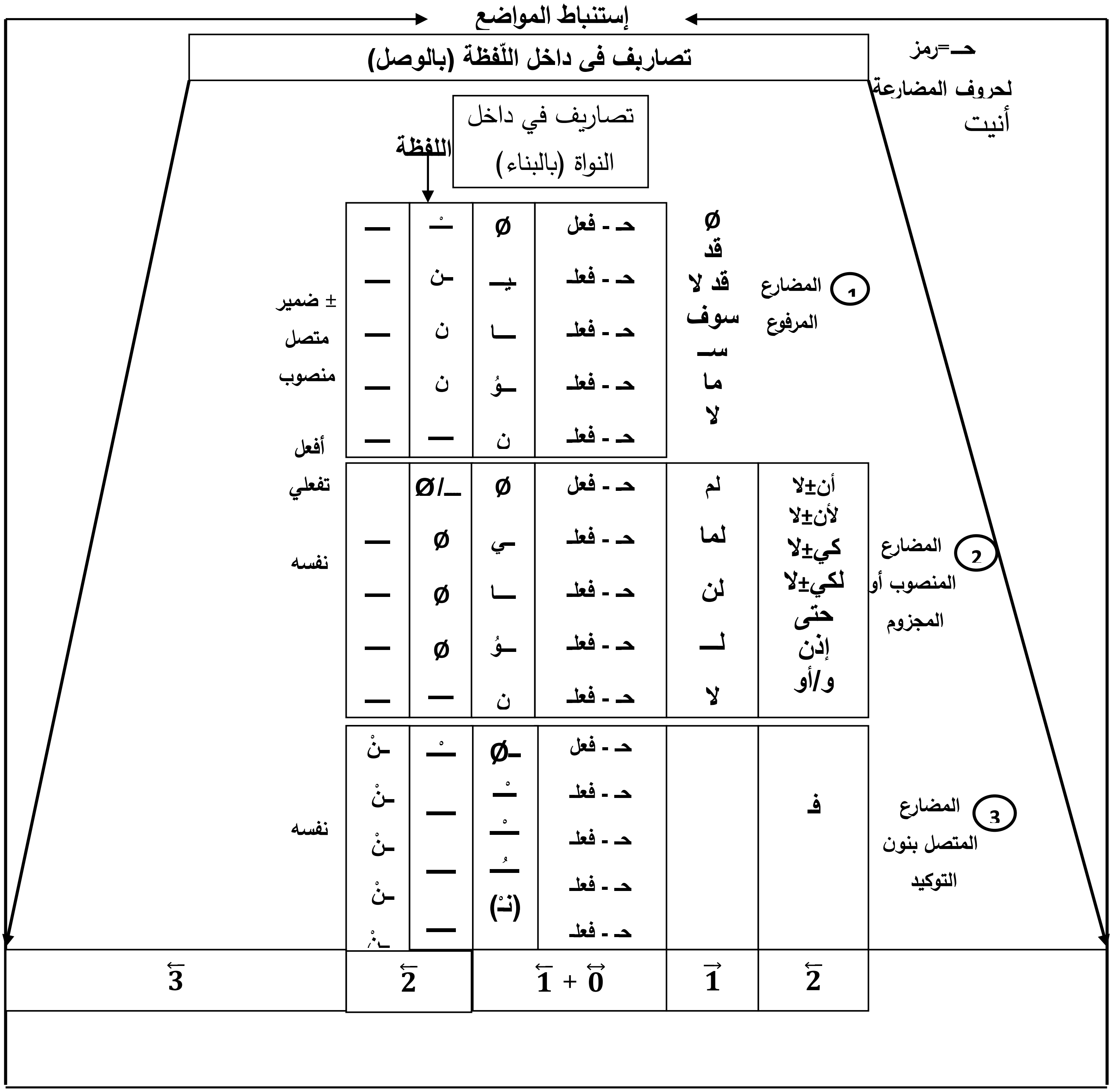

(1)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص89.

فالموضع $\overleftrightarrow{0}$ **+1** هو **موضع النّواة** يحتوي على **الثّنائية: |الفعل+ الضّمير الفاعل|** وهو بناء على مستوى النّواة كما في الفعل الماضي.

ويفترق حدّ المضارع عَنِ الحدّين الآخرين **بِالحروفِ السّوابق (أَنَيْتُ)***، وهي مِنْ تصرّف الكلمة **في داخلها فهي مصوغة فيها** فليست بكلمة ولا علاقة لها بتصرّف اللّفظة الفعليّة. فهما مستويان مختلفان وكذلك هو مستوى تصرّف نواة اللّفظة في ذاتها لأنّ محتواها كلمة واحدة[1]، **وبهذا الإعراب (رفع ونصب وجزم)**، يقول سيبويه: "فالرّفع والجرّ* والنّصب والجزم لِحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب لِلأسماءِ المتمكّنة، ولِلأفعال المضارعة لأسماءِ الفاعلين الّتي في أوائلها الزّوائدُ الأربع: الهمزة، والتّاء، والياء، والنّون. وذلك [قولك]: أَفْعَلُ أنا، وتَفْعَلُ أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ونَفعل نحن"[2]. وموضع **علامة الإعراب** للفعل المضارع هو $\overleftarrow{1}$ الّذي يلي $\overleftrightarrow{0}$ على اليسار.

و**الأصل** في لفظة المضارع هو **المتكلّم (أفعل- تفعل- نفعل)**[3]. وتتفرّع منه الفروع بزيادة الزّوائد، منها:

ما يدخل على الفعل (على اليمين):

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص105- 106.

* الجرّ يكون في الأسماء فقط، كما أنّ الجزم يكون في الفعل المضارع فقط.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص13.

[3]- كريمة أوشيش: "استغلال مفهوم الحدّ الصّوري الإجرائيّ للنّظرية الخليليّة الحديثة في تحليل أخطاء التّداخل اللّغوي لدى تلاميذ المرحلة المتوسّطة حدّ اللّفظة وحدّ أبنيّة الكلام أنموذجا"، جهود الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح العلميّة في ترقيّة اللّغة العربيّة، منشورات المجمع الجزائريّ للّغة العربيّة، الجزائر، 2023، ص351.

فالموضع $\overrightarrow{1}$ الموالي لِلنّواةِ على اليمين تدخل فيه مجموعة واسعة مِنَ الْحروف مِنْ مميزاتها أنَّها **لا تؤثّر في الفعل لفظا فلا تُغيِّر فيه الإعراب الأصلي الّذي هو الرّفع**. وهي "قَدْ" **الدّالة على التّوقُّع هنا تدخل وحدها، أو مع النفي "قد لا"**. و"**سوف**" و"**ســـ**" **للمستقبل و"لا" للنّفي عموما**. فهذا **اختصاص**[1]، يقول الرّماني: "لا يجوز أنْ تعملَ فيها [الأفعال] عوامل الأسماء لأنَّ معنى عوامل الاسم في الاسم خاصة: إنّما العامل بمعناه وسبيل الاختصاص بالاسم كسبيل اختصاص الألف واللام الّتي للتّعريف بالاسم لأنّ التّعريف لا يكون إلاّ في الاسم. وكذلك سبيل السِّين وسوف في الاختصاص بِالفعلِ لأنّ هذه الزِّيادة تكون للاستقبال..."[2].

إذن هذه الزّوائد تعاقب بعضها بعضا ولا تؤثّر في إعرابه؛ وإنّما هي للاختصاص: |سـ/سوف+ يَفْعَلُ |مستقبل، و |قد+ يَفْعَلُ |توقُّع، و |قدلا + يَفْعَلُ |توقُّع ونفي، وتعاقب الصّفر (حذفها) |∅+ يَفْعَلُ |؛ **فخلو الموضع هو الّذي يدلّ على الحال أو الاستقبال، وهو الأصل في المضارع إذْ لاعلامة له ملفوظة**، وأمَّا **مدلول الصِّيغة (يَفْعَلُ) وحدها** هو **حدوث حدث غير منقطع (= اتصال الحدث) مع إبهام في دلالة الزّمان**[3]، **والّذي يُعيِّنُ هذه الدَّلالة الزَّمنيَّة هو خلو موضعها بما في ذلك "السّياقُ اللُّغويّ* بِقرائنِهِ**

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص105- 110/106.

[2]- الرماني: الحدود، ج3، ص91.

[3]- المصدر السابق، ص106- 114/107.

* **أو السّياق غيرُ اللّغويّ المتمثّل في السّياق الثّقافي والاجتماعي والعاطفي**. لمزيد من التفصيل ينظر: عاطف طالب عبد السلام الرفوع: "التّعاور بين الفعل الماضي والمضارع في ضوء نظريَّة السّياق"، ص30.

اللّفظيَّة مِنْ سوابق ولواحق وغيرها"[1]؛ والدّليل على ذلك –عند **الحاج صالح**– أنَّه "عندما لا تظهر أي واحدة مِنْ هذه الزّوائد (∅ + **صيغة النّواة مشروطة بـ ∅**)، فإنَّ السّياق الكلامي وحده هو الّذي يزيل إبهام الفعل المضارع مثل وجود الظّروف الزّمانية: "**غَدًا**"، "**الآن**"، أو"**كان**" "[2]، نحو: "**كَانَ يَكْتُبُ**" فهذا **غير منقطع فيما مضى**[3]؛ **لأنّ عدم انقطاع الحدث يدلّ عليه بناء الفعل (= الصيغة: يَكْتُبُ = يَفْعُلُ)، وأمّا الزّمان فتحصّله القرينة أي بدخول "كان" صار الزَّمان الماضي.**

ونحو ذلك أيضا المثالين الّذين مثّل بهما سيبويه:

كان زيد ضاربًا أباك = كان زيد يضرب أباك (غير منقطع فيما مضى).

وهذا ضاربٌ عبد الله الساعة = هذا يضرب عبد الله الساعة (غير منقطع الآن)[4].

وتدخل على **المضارع** عوامل **تؤثّر فيه لفظاً ومعنًى. فتنصبه أو تجزمه**، وهي "**لم" عامل إفرادي؛ لأنّها: تجزمه وتنفيه وتقلب معناه إلى الزّمان الماضي**[5]، يقول ابن السَّرَّاج: "أمَّا (لَمْ) فَتدخلُ على الأفعال المضارعة، واللَّفظُ لَفظُ المضارع، والمعنى معنى

---

[1]– عاطف طالب عبد السلام الرفوع: "التَّعاور بين الفعل الماضي والمضارع في ضوء نظريَّة السّياق"، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، فيفري– أفريل2015، المجلد17، العدد2، ص30.

[2]– صليحة مكي: دراسة تحليلية تقويمية لطريقة تعليم اللفظة الفعلية في السنة السابعة من التعليم الأساسي واقتراح البديل بالاعتماد على مبادئ المدرسة الخليلية الحديثة، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2001، ص120.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص107.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: "توهمات النّحاة العرب بعد عصر الخليل وسيبويه"، ص29.

[5]– المصدر السابق، ص106.

المضي"[1]. وكذلك هي **"لمّا" مع زيادة تقريب النّفي إلى الحاضر**، ثمّ **"لنْ" عامل إفرادي تعمل في النّواة فتنصبها وهي للنّفي في المستقبل، كما أنَّ " لـِ" (لام الأمر) عامل إفرادي.**

وهذا توضيح **لتعاقب الزّوائد** في **لفظة المضارع** |لَمْ + يَفْعَلْ| تنفي المضارع وتقلب معناه إلى الماضي، و|لَنْ + يَفْعَلَ|تنفي المضارع وتخصِّصه للمستقبل [2]، |لمّا+ يَفْعَلْ|نفي+ ترك، و|لـ+ يَفْعَلْ| أمر الغائب* و|لا+ تَفْعَلْ|نهي. فهذا تخصيص* ومع ذلك فإنّ{ لم– لَّما الجازمة – لـ (اللام المكسورة)– لا} تعمل في الفعل المضارع فتجزمه؛ "ولا يكون الجزمُ إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء"[3] وذلك: "لَمْ، ولَمَّا، واللامُ الّتي في الأمر، وذلك قولك: ليَفْعَلْ، ولا في النّهي، وذلك قولك لا تَفْعَلْ؛ فإنَّما هما بمنزلة لَمْ"[4].

وأمّا الموضع 2 فتدخل فيه **حروف تحوّل الفعل بدخولها عليه إلى مصدر**، مثل: **"ما"** في حدّ الفعل الماضي وما عدا **"ما" فهي مؤثّرة في الفعل لفظاً ومعنىً. وأهمها: "أنْ± لا"، "لأن± لا"، "كي± لا"، "لكي± لا"، "لـِ"، "حتّى" و"إذن"**

---

[1]– ابن السّرّاج: الأصول في النحو، تح: ع الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996، ج2، ص157.

[2]– كريمة أوشيش: "استغلال مفهوم الحدّ الصّوريّ الإجرائي للنظرية الخليلية الحديثة في تحليل أخطاء التداخل اللغوي لدى تلاميذ الملرحلة المتوسطة حد اللفظة وحد أبنية الكلام أنموذجا"، ص351.

* أما أمر المخاطب فهو(افْعَلْ).

* علامات الإعراب في المضارع في الموضع 2 أيضا للتخصيص. **فالرفع يجعل الحدث أو نفيه واقعًا ("واجب" في اصطلاح سيبويه).** أما **النّصب فهو لحدث غير واقع** في حال الحديث ولكنه لا يمتنع وقوعه في المستقبل لأنه **يكون غاية**، وأما **الجزم فهو للحدث الممتنع**. ولا تكون هذه المعاني المختلفة مع فعل الماضي والأمر فلا يحتاجان لذلك إلى إعراب. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص108.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص132

[4]– المرجع نفسه، ص134

وتدخل على الفعل المضارع أيضا: **"فــ"** و**"و/أو"**. **وكلّها تنصب الفعل إذا كان يدلّ على غاية**[1]، لذا يقول سيبويه: "فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ"[2]. وأمّا ما يشبه (كي وحتّى) فينصبان بإضمار "أنْ" عند البصريين، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ أنْ لا تظهر بعد حتَّى وكَيْ، كما لا يَظهر بعد أَمّا الفعلُ في قولك: أمَّا أنتَ منطلقاً [انطلقتُ] ...واكتَفوا عَنْ إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطَب أنَّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنَّهما ليسا مِمّا يَعمل في الفعل، وأنَّ الفعل لا يُحسن بعدهما إلاّ أن يُحمَل على أنْ"[3].

فمثلاً: " **"سرْتُ حتَّى أَدْخُلَهَا = سرْتُ إلى أَنْ أَدْخُلَهَا"**، فإنْ جعلتَ الدخول في ذا غايةً نَصبتَ"[4].

فيكون التّعاقب في $\overrightarrow{2}$، كالآتي: |أنْ/ أنْ لا+ يَفْعَلَ|مصدر، و|كَي/ كي لا+ يَفْعَلَ| و|لكي/ لكي لا + يَفْعَلَ| و|لـِ + يَفْعَل| و|حتّى+ يَفْعَلَ| كّلهاغرض/غاية، و|إذن+ يفْعَلَ|جزاء.

وأمّا ما يزاد على اللّفظة (على اليّسار):

في الموضع $\overleftarrow{2}$ تدخل **نون التّوكيد الثّقيلة والخفيفة**، مع زيادة "لـ" **(لام التّأكيد)**، وهي مِنَ **الزّوائد الخارجة عَنِ اللّفظة**، **واتصالها بالفعل والضّمير هو أيضا بناء إلاّ أنَّه على مستوى اللّفظة لا النّواة. ولهذا يمكن أنْ تحذفَ بخلاف الضّمير الفاعل.** ثمّ إنّ زيادة

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص106- 107.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص17

[3]- المرجع نفسه، ص7.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص20/17.

نون التّوكيد تغيّر معاني الفعل لفظًا ومعنًى[1]؛ "فتأثير اللّفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أنْ كان معربًا وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أنْ كان يصلح لهما"[2].

وهناك الموضع 3 مماثل تمامًا لما في حدّ الفعل الماضي: تدخل فيه **الضّمائر المتّصلة المنصوبة الّتي تمثّل المفعول وهي زوائد تدخل وتخرج** مثل نظائرها في لفظة الفعل الماضي.

1: 2: ج: لفظة فعل الأمر، وهذا رسمها:

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص106.

[2]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج7، ص37.

حدّ فعل الأمر

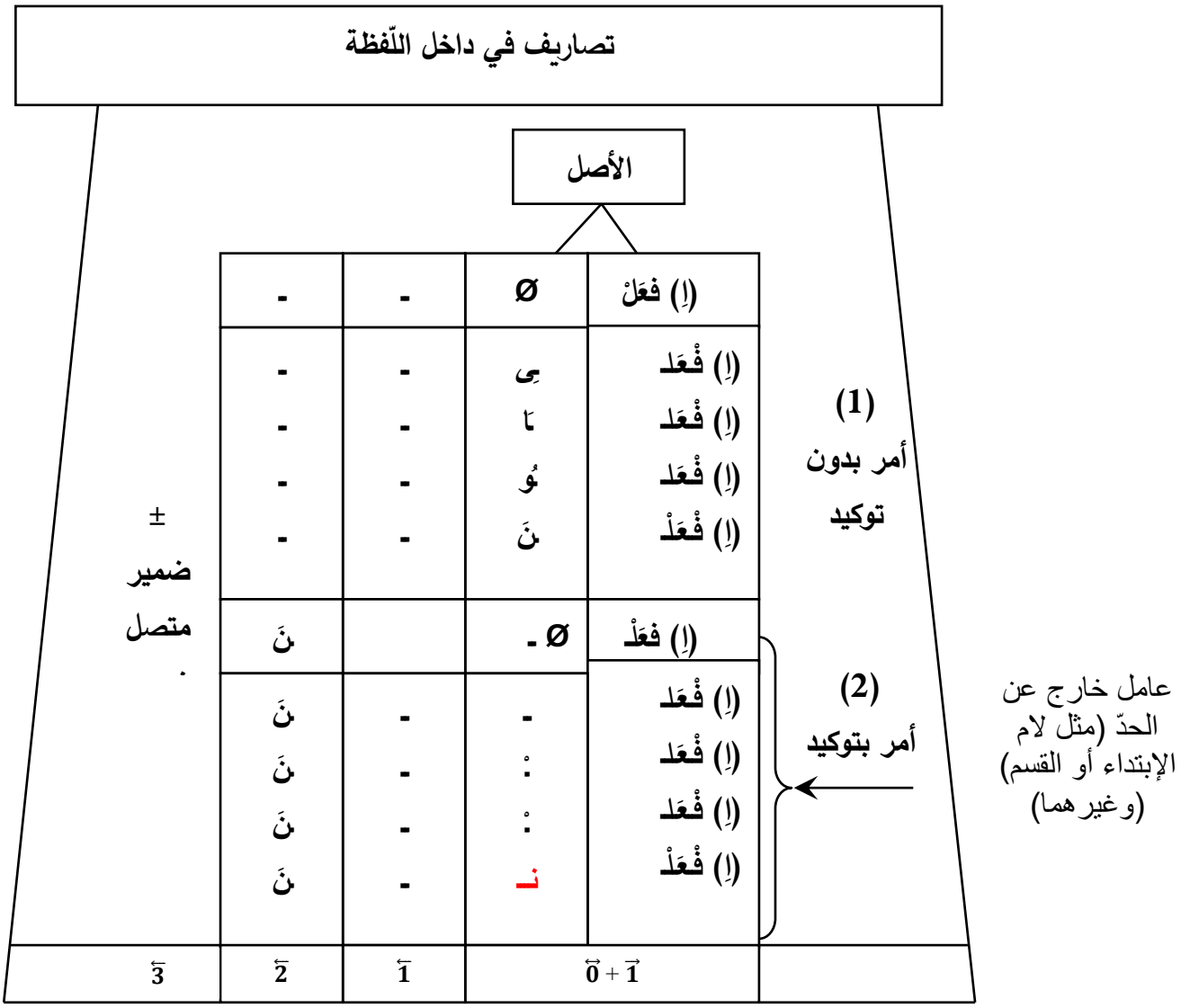

(1)

إنَّ **بنية لفظة فعل الأمر** تختلف عَنِ البنيتين السّابقتين. وهي في **الأمر عدم وجود موضع قبله ووجود ثلاثة مواضع بعده**؛ لأنّ:

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص 108.

النّواة في هذه البنية الفعلية لم تكتفِ بالكلمتين: الفعل + ضمير الرّفع في $\overleftarrow{1}$. وهما بمنزلة كلمة واحدة كما هو الحال في حدّي الماضي والمضارع. بل تحتوي على الموضع $\overrightarrow{1}$ وهو داخل في الموضع المركزي $(\overrightarrow{1}+\overleftrightarrow{0})$؛ إذ لا عامل لفعل الأمر في داخل اللّفظة[1]. والمقصود بذلك "ليس في الأمر عامل الجزم"[2]. ولاتكون فيه علامة الجزم؛ لأنّه مبني على السّكون.

والأصل –ههنا– هو **صيغة المخاطب (افْعلْ∅)**. مثل: **اكتُبْ∅**. أمّا **أَمْرُ الغائب والمتكلّمِ مع غيره فيكون بلام الأمر والمضارع المجزوم. وهي طريقة طريفة جدا: وهو أنْ تُعاقبَ نواة فعل الأمر لا النَّواة في حدّ المضارع وحدها بل تَعَاقُب: هذه النّواة + الموضع $\overleftarrow{1}$، والّذي مبيّن أدناه:**

لِـــ	تَـفـعَلْ
(إ) فْـعَـلْ	

(3)

إذن **لِتَفْعَل** = **اِفْعَلْ** في **المعنى**، يقول الرّضي: "**الأمر مثال أو صيغة يطلب بها الفعل مِنَ الفاعل المخاطب**"[4] وهو يدلّ على **حدث لم يقعْ**؛ إذ يقول سيبويه: "وأما بناء ما لم يقعْ،

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص106/108– 109.

[2]– أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني: شرح اللمع في النحو، تح: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007، ص45.

[3]– المصدر السابق، ص109.

[4]– الرضي الاسترابادي: شرح الكافية في النحو، ج2، ص267.

فإنَّه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب"[1].

وأمّا يسار النّواة ففيه: الموضع 2 ← الّذي يلي 1 ← موضع الضّمير المتّصل الفاعل، وتدخل فيه **نون التّوكيد** وتكون مسبوقة **بعامل خارج عَنِ الحدّ** مثل **لام الابتداء** أو **القسم وغيرهما**. ويبنى الأمر على الفتح باتصاله بهذه النّون.

ونجد الموضع 3 ← ± **ضمير متّصل منصوب**[2]، مثل: "اكْتُبْنَهُ"؛ فإنّ الهاء ضمير متّصل م به (لأنَّ التقدير: أُكْتُبْنَ الدَرْسَ).

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص12.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص108- 109.

2: تحليل اللّفظة الاسميّة والفعليّة على مستوى اللّفظة

إنّ **النّحاة القدامى** انطلقوا في **التّحليل** مِنَ **اللّفظة** وهي **أقلّ ما يمكن أنْ يُنطقَ به مِنَ الكلامِ وبِهِ فائدة؛ فما يحدّد اللّفظة الانفصال والابتداء والانفراد كـ "كتاب"، ولا يمكن تقطيعه (تقسيمه) إلى أقلّ لأنّه لايفيد، واعتبرها الحاج صالح مجموعة (النّواة ± الزّوائد) وبالتّالي تحليل البُنى الإفراديّة في مستوى اللّفظة مِنَ النّاحية الصّوريّة المحضة هو تحليل حسب مثال اللّفظة،** وهو عبارة عَنْ **مجموعة مِنَ المواضع، فصحيح أنّه يوجد تسلسل خطي في مستوى اللّفظة لكن الموضع في حدٍّ ذاته يحدّد خصائص الوحدات اللّسانيّة الّتي تظهر فيه (مكوّنات الموضع)،** وعليه يكون **تحليل اللّفظتين الاسميّة والفعليّة،** كالآتي:

:1

لفظة اسمية واحدة ⟵ ⟶			
0 ⟷	**1** ⟵	**2** ⟵	**3** ⟵
رَجُل	**ُ**	**نْ**	**ظَرِيفٌ**

"رجلٌ ظَرِيفٌ" "رجلٌ" نواة اللّفظة الاسمية (ن = رجل، ز$_1$ = ـُ علامة الرّفع ، ز$_2$ = التّنوين (نْ))، ولفظة "ظَرِيفٌ" في موضع الصّفة (3⟵)، والمجموع (اسم + صفة) ههنا لفظة واحدة

لأنّ "الصفة تمامُ الاسم"[1] أي مكمل، ولذلك يقول **سيبويه: "فأما النَّعْتُ الّذي جرى على المنعوت فقولك: مرَرْتُ [برجُلٍ ظَرِيفٍ]، فصار النَّعْتُ مجرورًا مثل المنعوت لأنَّهما كالاسم الواحد..."[2].**

:2

لفظة اسمية واحدة ←			→
$\overleftarrow{2}$	$\overleftarrow{1}$	$\overleftrightarrow{0}$	$\overrightarrow{1}$
زيدٍ..#	ِ	بَيت	بِـــ

"بِبَيتِ زيدٍ" لفظة اسمية واحدة (حرف جرّ + اسم مجرور+ مضاف إليه) تحليلها على مستوى اللّفظة هو كمايلي: بـ حرف جرّ فهو $\overrightarrow{ز_1}$ وهناك تبعية نظرا لعمل حرف الجرّ في الاسم المجرور "بيت" نواة اللّفظة الاسمية في الموضع $\overleftrightarrow{0}$ وهنا أيضا توجد تبعية (= اسم عامل جرّ إذا أضيف)، و"زيد" هو $\overleftarrow{ز_2}$ لأنّه مضاف إليه. و"المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرِد، والمضاف إليه هو تمام الاسم"[3] مثل الصّفة. وبالتّالي فالمجموع: (بِبَيتِ (بِبَيتِ زيدٍ) لفظة واحدة.

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص88.

[2]– المرجع نفسه، ص421.

[3]– المرجع نفسه، ج2، ص226.

3:

لفظة فعليّة واحدة ←		←
2 ←	1 ←	0 ↔
ـكَ	ـــتُـــ	ضربْـ

"ضَرَبْتُكَ" لفظة فعلية يتمّ تحليلها بوضعها في مثال اللّفظة الفعلية، كالآتي: "ضَرَبْتُـ" نواة ثنائية مكوَّنة مِنْ: فعل متعدٍّ + ضمير متّصل فاعل لأنّ الفعل لا يستغني عَنِ الفاعل (اسم مضمر متّصل هنا). وبالتّالي لدينا موضعان موضع الفعل في 0 ↔ وموضع الفاعل في 1 ←، وأمّا "ـــــكَ" فهي ضمير متّصل مفعول به في 2 ←.

4:

← لفظة فعلية واحدة →		
0+1 ↔	1 ←	2 ←
(ـ) أُكْتُبْـ	∅	ـهُ

" أُكْتُبْهُ" لفظة فعلية: (فعل + ∅ (فاعل)+ ضمير متّصل مفعول به)، فاللّفظة تتكوّن مِنْ نواة (أكتبْ∅) ففيها 3 مواضع: 1 → فارغ (ـ) في لفظة فعل الأمر لأنّه مبني غير معرب + موضع أمر المخاطب (أُكْتُبْ/ أُفْعُلْ) في 0 ↔ + موضع الفاعل (∅) في 1 ←، وهناك الضّمير المتّصل المنصوب (ـــــه) في الموضع 2 ←.

5:

← لفظة فعلية →		
0+1 ↔	1 ←	2 ←
لِـ + يَخْرُجَ	∅	ـــ

اللّفظة الفعلية "لِيَخْرُجْ ∅" تتحلَّل على مستوى اللّفظة إلى: "لِيَخْرُجْ ∅" نواة اللّفظة الفعليّة تتكوّن مِنْ : لِـ لام الأمر في $\overrightarrow{1}$ + "يَخْرُج" أمر الغائب في الموضع $\overleftrightarrow{0}$ + ∅ (فاعل) في $\overleftarrow{1}$، ويكون الفراغ (ـــــ) ضروري في $\overleftarrow{2}$ لأنّ الفعل لازم لا يتعدى إلى المفعول به.

نتائج الفصل الثّاني:

كشف تحليل البُنَى الإفراديّة (الكلم واللّفظة) في "التّفكير اللّسانيّ عند عبد الرّحمن الحاج صالح" عن الآتي:

1- وضوح مفهوم الكلمة عند عبد الرّحمن الحاج صالح؛ **فالكلم** إمَّا تنفصل انفصال تام (مثل: كتاب)، أو تنفصل بالبدل أو الحذف (مثل: الضّمير المتّصل)، وأمَّا ما يستحيل انفصاله فهو **مورفيم** (مثل: حروف المضارعة).

2- **تحليل بُنَى الكلم عموديًا باستخراج الصِّيغة والجذر مناسب للّغة العربيّة –والسّاميات–، وأمّا التّحليل التّقطيعي الذّري إلى مورفيمات متقطّعة ففيه تكلّف وتعسّف.**

3- **هناك بُنَى إفرادية تخصّ مستوى اللّفظة وهي: اللّفظة الاسمية (الاسم المجرّد المفرد أو الاسم مع زوائده)، واللّفظة الفعلية (الفعل + ضمير متّصل فاعل ± ضمير متّصل م به)، وأقسامها هي: لفظة الفعل الماضي، لفظة الفعل المضارع، لفظة فعل الأمر.**

4- اثبات أنّ كلّ **وحدة نحوية دالة تحتوي لزوما على نواة وزوائد (أو عدمها) تبنى معها في الكلمة أو تدخل عليها وتخرج في اللّفظة الاسمية والفعليّة؛ نتيجة تعاقب الزّوائد على النّواة، وهي في اللّفظة الاسمية (الاسم المجرّد المفرد)، وفي اللّفظة الفعلية (الفعل + ضمير الفاعل): التّعاقب أفقيًا على مدرج الكلام في موضعين مختلفين. والتّعاقب عموديًا في نفس الموضع. وهو تحليل انفرد به الحاج صالح ولا تعرفه اللّسانيَّات الحديثة بعد.**

5- تحليل الكلمة هو بالطّريقة العموديّة لأنّ الكلمات المشتقّة يمكن أنْ تعودَ إلى أصل وصيغة، ولا يصدق هذا على الضّمائر والكلمات الجامدة.

6- وأمّا تحليل اللّفظة الاسميّة والفعليّة على مستوى اللّفظة هو تحليل حسب مثال اللّفظة. فتحليل "بِهِ" على مستوى اللّفظة، كالآتي:

لفظة واحدة ⟵		⟶
1 ⟸	0 ⟺	1 ⟹
ـِ	ـه	بِـ

اللّفظة الاسمية "**بِهِ**" (حرف جرّ + اسم مجرور)

الفصل الثّالث

تحليل البُنَى التّركيبيّة في

"التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن

الحاج صالح"

توطئة

يكشف الفصل الثّالث عَنْ **طبيعة البُنَى التّركيبيّة؛ مِنْ حيث هي بُنَى عاملية، وعَنْ كيفية تحليلها** "**عند عبد الرّحمن الحاج صالح**"، الّذي **تميّز بمنهجية خاصّة في تحليل بُنَى الكلام إلى العامل والمعمول1 والمعمول2 والمخصّص بِالتّطبيقِ على البنى التّركيبيّة العربيّة**، كما لجأ إلى **تحليل البُنى الّتى تخصّ الصّدارة، وهي أيضا بُنى عاملية (تخصّ مستوى ما فوق العامل)؛ فلاحظ أنّ أدوات الصّدارة بعضها يعمل معنًى ولا يعمل لفظًا مثل الهمزة، وهل، وبعضها يعمل لفظًا أي عامل صدارة، ولكن عندما تكون أسماء فإنّ لها محلّ من الإعراب**. وسيأتي بيان تحليلها في المبحث الثّاني لهذا الفصل.

المبحث الأوّل: تحليل البُنَى التّركيبيّة في مستوى العامل

فيما يخصّ التّراكيب في كلِّ اللّغات يوجد عامل ومعمول أوّل ومعمول ثان ومخصِّص –العامل العربي دخل الثّقافة الأوروبية ولم يعره مثل مارتيني أيّ إهتمام لكن تشومسكي هو أوّل مَنْ أحياه وفسّره تفسيرا آخر غير عربي– فهذا تحليل صوري لا يتبع التّحليل الإعرابي دائما. وهو ما أوجده عبد الرّحمن الحاج صالح، ولذلك وُضع هذا المبحث لدراسة **مفهوم البنية العاملية،** ثمَّ **تحليل** نماذج مِنَ **البُنَى التّركيبيّة العربيّة.**

1: مفهوم البنية العامليّة:

إنّ المكوّن الأساسي للبُنَى التركيبية (مِنْ حيث البنية لا الخطاب) هو البنية العاملية، يقول **عبد الرّحمن الحاج صالح: "لم يُدركْ الكثير مِنَ المتأخّرين أنّ للجملة بناءً ومثالاً كما أنّ للكلمة بناء ومثالا"**[1]، ويشير مبارك التّريكي قائلا: "ومِنْ خلال رصدي للمواضع الّتي جاءت فيها أفكار **أستاذنا حول البنية العامليّة في العربيّة وجدته يعتبرها مثالاً، فعند حديثه عَنْ مصطلح (المثال) في مستوى التّركيب، أي الجملة المفيدة، وجدته يقول عنها إنّها تتكوّن مِنْ موضع العامل وموضع المعمول الأوّل، ثُمَّ موضع المعمول**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص73.

الثّاني، وهي كلُّها البنية النّواة، ثمَّ مواضع العناصر المخصّصة"[1]، والّتي **صاغها الحاج صالح رياضيا**، كمايلي:

$$[(ع، م_1) \pm م_2] \pm خ \quad (2)$$

نواة مخصّص

إنَّ كُلّاً مِنْ ع وم1 وم2 موضع ركن تربطهم علاقة بناء وهي ضرورية، وأمّا خ فهو موضع مخصّص؛ ولذلك علاقتة وصل؛ لأنَّها اختيارية.

ثُمَّ إنَّ **البنية العامليّة تخصّ عنده "لفظ الجملة لا الجملة كخطاب"**[3]؛ بدليل قوله: قوله: **"إنَّ الكلام المستغنى له عند سيبويه والنّحاة الأوّلين صيغة لفظية خاصّة وليست هي الصّيغة الخطابية المتكوّنة مِنْ مسندٍ ومسند إليه، وإلاّ فلمّ احتاج أولائك العلماء إلى تسمية أخرى مثل المبتدأ أو المبني عليه؟ ولماذا احتاجوا إلى تصوُّر عنصر لفظي هام هو العامل وما يتعلّق به مِنْ معمول؟"**[4].

وبالتّالي هناك تحليل للجملة مِنَ النّاحية النّحوية المحضة؛ وهو التّحليل إلى العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثّاني والمخصِّص. فهذا يوحّد أقسام الجملة ويجمع

---

[1]- مبارك تريكي: بحوث محكمة في تعليمية اللغة العربية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2020، ص68- 69.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص133.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح: "الجملة في كتاب سيبويه"، ص112.

[4]- المرجع نفسه، ص106.

الفعل كعامل والابتداء والنّواسخ مِنْ جهة، والفاعل والمبتدأ واسم كان وأخواتها مِنْ جهة أخرى، وكذلك الخبر والمفعول به وغير ذلك. كما يوضّحها الجدول الآتي:

الزّوج المرتّب: **العامل ومعموله الأوّل**		**المبني على (ع، م1)**
العامل (ع)	**المعمول الأوّل (م1)**	**المعمول الثّاني (م2)**
الابتداء (∅)	**المبتدأ**	**المبني عليه (= الخبر)**
كان	**اسمها**	**خبرها**
إنّ	**اسمها**	**خبرها**
...	...	...
الفعل المتعدّي	**الفاعل**	**المفعول به**
الفعل اللازم	**الفاعل**	–
الفعل المبني للمفعول	**نائب الفاعل**	–

نواة الكلام (1)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص133.

لقد جعل **الحاج صالح "مجموع العامل ومعموليه تكوّن النّواة الأساسية لكلٍّ جملة مِنْ حيث البناء النّحوي الإعرابي"**[1]**؛ لأنّها تَكُونُ وحدة نحوية ركنية أساسية**، فمثلا: "**اِكْتَسَبْتُ العِلْمَ**"[2]: اكتسبت (لفظة فعلية: فعل + فاعل ضمير متّصل)، وهنا لدينا موضعان: موضع العامل + موضع المعمول الأوّل م1 (ع، م1)، اللّفظة: (العلم) معمول ثانٍ (م به)؛ **فالمفعول به في البنيّة النّحويّة داخل في النّواة (للكلام)؛ لأنّه يأتي في موضع المعمول الثّاني إذا كان الفعل متعدٍّ كما يأتي الخبر في هذا الموضع في الجملة الاسمية، ويكون الفراغ (ــ) في م2 ضروري لوجود أفعال غير متعدّية. أمّا المفعول به في داخل النّواة (– م2) فيحذف في الخطاب فقط (بحسب الغرض) كونه فضلة**[3].

و"**العِلْمُ مُفِيدٌ**"[4] هنا لدينا بنية متكوّنة مِنْ **ع** (∅) + **م1** (العِلْمُ) مبتدأ + **م2** (مُفيدٌ) خبر.

وهكذا "**تجتمع البنيتان العامليتان في الشّكل العاملي النّووي...فهذه البنيّة المشتركة ناتج تناظر العمل والمواضع الإعرابية**"[5]**؛ فالعامل ومعموله الأوّل هما دائما الزّوج المرتّب (couple ordonné)؛ إذ لا يخلو مِنْ معموله الأوّل ولأنّ المعمول الأوّل ومنه الفاعل**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص75.

[2]– مبارك تريكي: بحوث محكمة في تعليمية اللّغة العربية، ص68.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص183/181.

[4]– المرجع السابق، ص68.

[5]– المنصف عاشور: "علاقة الحمل على النّظير والنّقيض والموضع والمعنى النّحوي"، المعنى وتشكّله، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، د ط، 2003، ج2، ص572.

لا يتقدّم على عامله أبدا[1]، وهنا يجب احترام الرّتبة: ع←م1 [2] ، فالعلاقة بين ع و م1 علاقة لزوم واقتضاء. أمّا العلاقة بين هذا الزّوج المرتّب (ع، م1)، وبين المعمول الثّاني (م2) فهي البناء (= المبني على (ع، م1))؛ أي التّركيبي منه (الخاص بالجمل)[3].

وعليه فإنّ **(ع، م1) ± م2** هي **الوحدة الأساسيّة في البُنَى التّركيبيّة (الجمل لا الكلم)**، و**التّصرّف** في **داخل هذه الوحدة** يكاد يكون **كاملا في التّقديم والتّأخير. فما عدا الامتناع المطلق مِنْ تقديم الفاعل على فعله (ويحصل امتناع التّقديم إذا كان العامل جامدا كـ "إنّ وأخواتها"، مثل امتناع تقديم اسم إنّ عليها، كما لا يتقدّم خبرها على اسمها إلاّ إذا كان ظرفا أو جارًا ومجرورًا.** نحو: "إنَّ فوق المكتب **كِتاباً**"، و"إنَّ في الدّار **رَجُلاً**". والدّليل على أنّ المؤخّر هو اسمها هو نصبه) **يحصل التّقديم مثل تقديم خبر المبتدأ وخبر كان (لا يجمد التّرتيب مع العامل المتصرِّف) وهي غير زوائد وهذا مثل "قائمٌ زيدٌ"، و"قائمًا كان زيدٌ"**، وكذلك **تقديم المفعول به على فاعله أو على فعله وفاعله وكذا الحال وسائر المفاعيل** وهي **زوائد (= مخصّصات)[4]**. والجداول الآتية تُمثِّل هذه التّحولات:

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص133.

[2]– Abderrahman HADJ-SALAH: Linguistique Arabe et Linguistique générale , Sorbonne, Paris, 1979 et Alger ,p 211.

[3] – المصدر السابق، ص193/ 300.

[4]– المصدر نفسه، ص155– 156.

ع	م1/م2	م1/م2
∅ ∅	زيدٌ قائمٌ	قائمٌ زيدٌ

"زيدٌ قائمٌ" مبتدأ وخبر و"قائمٌ زيدٌ" خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخّر؛ فلم تتغيّر طبيعة الجملة ههنا (= جملة اسمية)، لأنّ م2 موضع رُكن، ويمكن أنْ يسبقَ م1 في هذه البنية التّركيبيّة. وبالتّالي فـــ "زيدٌ قائمٌ" هي ع (الابتداء ∅) + م1 (زيدٌ) + م2 (قائمٌ)، و"قائمٌ زيدٌ" الّتي قدِّم فيها الخبر هي: ع (∅) + م2 (قائمٌ) + م1 (زيدٌ) .

خبر كان مقدَّم	ع	م1	م2
 قائمًا	كان كان	زيدٌ زيدٌ	قائمًا ـــــــ

"كان زيدٌ قائمًا" هنا لدينا بنية عاملية متكوّنة من: ع (كان) + م1 (زيدٌ) اسم كان + م2 (قائمًا) خبرها. و"قائمًا كان زيدٌ" هي: م2 (قائماً) خبر كان مقدَّم + ع (كان) + م1 (زيدٌ) اسم كان؛ لأنّ م2 يسبق العامل.

1

ع	م1	م2
ضَرَبَ	زَيدٌ	عَمرًا

2

ع	م2	م1
ضَرَبَ	عَمرًا	زَيدٌ

3

م2	ع	م1
عَمرًا	ضَرَبَ	زيدٌ

ففي **1** و **2** و**3** على التّوالي: **(ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا) = (ع، م1 م2)، و(ضَرَبَ عمرًا زيدٌ) = (ع، م2 م1)، و(عمرًا ضرَبَ زيدٌ) = (م2 ع م1)**[1]. **وبالتّالي فـ م2 يسبق م1 وع ولكن م1 مستحيل أنْ يسبقَ ع. فهذا مجرَّد تقديم للمفعول به وتأخير الفاعل و البنية النّحويّة واحدة.** وقد مثَّل سيبويه لهذا فقال: "**ضَرَبَ عبدُالله زيدًا. فعبدُ الله ارتفع ههنا ...، وشغَلْت ضَرَبَ به...، وانتصب زيدٌ لأنَّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل. فإنْ قدمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللّفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنَّك إنَّما أردت به مؤخّرا ما أردت به مقدّمًا، ولم تُرد أنْ تَشغلَ الفعل بأوَّل منه وإن كان مؤخّرًا في اللّفظ. فمن ثمَّ كان حدّ اللّفظ أنْ يكونَ فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيد كثير**"[2].

وأيضا إذا قدِّم الحال كـ "راكبًا جِئْتُ" لا تتغيّر البنية[3]:

	ع	م1	خ
1	جِئْـــ	ـــتُ	راكبًا

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص155– 156.

[2] – سيبويه: الكتاب:ج1، ص34

[3]– المصدر السابق، ص156.

خ	ع	م1
راكبًا	جِئــ	ــتُ

2

في الجدول 1 البنية التّركيبيّة "جِئْتُ رَاكِبًا" تحوي: الفعل "جِئْــ" عامل في الموضع ع + ضمير متَّصل فاعل (تُ) في م1 + الحال (راكبًا) في خ. وبما أنّ الفعل متصرّف –ههنا–، وحسب قول ابن الأنباري: "وأمّا القياسُ فلأنَّ هذا **العاملَ فعل متصرّفٌ، فجازَ تقديمُ معمولِهِ عليه كسائرِ الأفعال المتصرّفة،** ألا ترى أنّ الفعل لمّا كان متصرّفًا –نحو قولك: ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا– جاز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرّفا..."[1]؛ وبالتّالي فإنّ **خ يسبق ع أي "رَاكِبًا جِئْتُ" (كما في الجدول 2) والبنية نفسها إلاّ أنّ الاختلاف هو في ترتيب الرّكن المخصّص داخلها –خ (رَاكبًا) حال + ع (جِئْــ) + م1 (تُ) ضمير متّصل فاعل–**، هذا ويستدلّ البصريون على جواز **تقديم الحال على العامل فيها مع المضمر "جئتُ راكباً"، والمظهر "جاء زيدٌ راكباً"**[2]، كمايلي:

[1]– ابن الأنباري: الانصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د ت ص221.

[2]– المرجع نفسه، ص210.

ع	م1	خ
جَاءَ	زَيدٌ	رَاكِبًا

خ	ع	م1
رَاكِبًا	جَاءَ	زَيدٌ

وأمّا نقل وحدة نحوية مِنْ موضعِها الأصلي إلى موضع آخر فيغيّر حكمها الإعرابيّ، كما توضّحه الجداول الّتي تمثّل هذه التّحولات :

نقل المفعول به← إلى موضع الفاعل

ضَرَبَ	زَيدٌ	عَمْرًا...
ضُرِبَ	عمرٌو..	–

(1)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص156.

فالبنية الفعليّة **(ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا) (فعل + فاعل + مفعول به)**، و**(ضُرِبَ عمرٌو) (الفعل المبني للمفعول + نائب فاعل)**؛ لأنَّ **نقل الوحدة النّحوية** "عمر" وهو **م به** إلى **موضع الفاعل غيّر محلّه الإعرابي**، يقول الزّجاجي: "فقالوا (ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا) فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو، على أنّ الفعل واقع به. وقالوا (ضُربَ زَيدٌ) فدلّوا بتغيير أوّل الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسمّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه"[1].

مفعول به مقدَّم	ع	م1	م2
ـــ زيدًا	ضَرَبْـــ ضَرَبْـــ	ـــتُ ـــتُ	زيدًا ـــ

(2)

لا تتغيّر البنية هنا بِتقديمِ المفعول به[3]؛ فـ "ضَرَبْتُ زَيدًا" هي ع م1 م2؛ لأنّ "ضَرَبْتُ" (لفظة فعلية: فعل+ فاعل ضمير متّصل)، وهنا لدينا موضعان: موضع العامل + موضع المعمول الأوّل م1 (ع، م1)، اللّفظة "زيد" في موضع المعمول الثّاني م2 وهي مفعول به، و"زيدًا ضربْتُ": (زيد: مفعول به مقدّم (م2))، ضربت هنا لدينا تركيب فعلي

[1]– الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار العروبة، القاهرة، دط، 1378هـ = 1959م، ص69.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص170.

[3]– المصدر نفسه، ص170/156.

متكوّن مِنْ الفعل ضربْ (ع) + المعمول الأوّل (م1) ـتُ فاعل). **والبنية واحدة**؛ لأنَّ سيبويه قدْ قالَ: "**وإن قدّمت الاسم (زَيدًا ضربتُ) فهو عربي كما كان ذلك (أي بدون تقديم) عربيا جيدا. وذلك قولك: ضَرَبْتُ زَيدًا**"[1].

وأمّا **قلب المحتوى فقط؛ أي تحوّل الجملة الفعليّة إلى اسميّة مع بقاء المعنى هو هو؛ فقد مثّل له سيبويه**، يقول: "**فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: "زيدٌ ضَرَبْتُهُ" فلزمته الهاء نفسه**"[2].

	ضَرَبْـ	ـتُ	زيدًا
∅ زيدٌ	ضَرَبْـ	ـتُـ	ـهُ

بناء الاسم على الفعل

بناء الفعل على الاسم

(3)

" ∅ **زيدٌ ضَرَبْتُهُ": الابتداء عامل، اللّفظة: زيد مبتدأ، وضربته (لفظة فعلية: فعل + فاعل ضمير متّصل + م به ضمير متّصل) هنا في محلِّ رفع خبر.**

وعليه فإنّ **تحويل البنية الأصلية إلى أخرى**، مثل:" **ضُرِبَ عمرٌو**"، " **زيدٌ ضَرَبْتُهُ**". فموضع عمرو وزيدٌ مختلف وأيضا **حكمهما الإعرابي** داخل البنية العامليّة في هذا التّحويل:

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص80.

[2]- المرجع نفسه، ص81.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص155.

"ضربَ زيدٌ **عمرًا (مفعول به)**" "ضُرِبَ **عمرٌو (نائب فاعل)**"، "ضربتُ **زيدًا (مفعول به)**" "**زيدٌ (مبتدأ)** ضربتهُ"، أمّا: "**ضَرَبَ زَيدٌ عَمرًا**" ∨"**ضَرَبَ عَمرًا زَيدٌ**" ∨"**عَمرًا ضَرَبَ زَيدٌ**" فهو **مجرّد تقديم وتأخير والموضع واحد والبنية واحدة.**

وأمّا ما يكون موضع ركن في الوحدة النّحوية الأساسية (ع + م$_1$ ± م$_2$)، وما يكون موضع مخصّص، فيؤكّد الحاج صالح أنّه:

- **فيما يخصّ التّراكيب** يوجد **عامل (ع) تركيبي محضّ هو المتسلّط هو الرئيس يتحكّم في باقي الجملة؛ فالعامل يُعْتَبَر هو المِحْور البِنَوي للجملة وليس فقط سبب الإعراب هذا نكره المتأخّرون وقالوا يؤثّر في الإعراب، لذا** يرى **الحاج صالح** أنّه: **"تناسى المتأخّرون مِنَ النّحاةِ أنَّ العامل ليس فقط ما يعمل الرّفع والنّصب والجرّ"[(1)]**، بل **يخضع له كلّ ما يدخل في الكلام؛** لأنّه **"يَعْمَلُ في المعمول الأوّل والمعمول الثّاني لفظاً ومعنًى إذ يكون سببًا في إعرابهما وسببًا في تغيّر المعنى ولكن الأهم هو أنّه سبب بناء الكلام فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل"[(2)]؛ فالعاملية أساسها إحداث التّراكيب في العربيّة[(3)]؛ فلا بنية تركيبيّة بدون عامل ومعمول واحد على الأقلّ؛ لأنّ ما تكون عليه الجملة العربيّة غير المحذوف**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص74.

[2]– المصدر نفسه، ص89.

[3]– مبارك التريكي: محاضرات في أصول النحو ومدارسه، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2020، ص211.

منها شيء، وهي في هذه الحالة فعل وفاعل"[1] كـ "خَرَجَ عبد الله". لا يكون فاعله إلاّ بعده إذا تقدَّم صار جملة اسمية "عبد الله خَرَجَ". وللعامل أنواع هي:

1- **الابتداء (∅)[2]: العامل قد يكون عنصرا معنويا هو الابتداء** أو"**لا شيء بالمعنى الرّياضي أي صفرا، وهو عند العرب الخُلُوّ، لأنّ هذا الموضع قد يخلو ويتجرّد مِنَ العامل الملفوظ"**[3]؛ أي في "**المثال المجرَّد لا موقعه الحقيقي في مدرج الكلام، ولهذا فالموضع قد يكونُ فارغا، وذلك مثل الابتداء الّذي هو الخلو مِنَ العامل الملفوظ في الاسم المبتدأ"**[4].

وقد يكون العامل عنصرا ظاهرًا؛ أي "يأتي مسببًا عَنْ لفظ يصحبه"[5]:

2- **فعل غير ناسخ** مثل **ضرب**[6]. يقول سيبويه: "**ضربت زيدا، هو الحدّ لأنك تريد أَنْ تعمله [أي الفعل] وتحمل عليه الاسم كما كان الحدّ: ضرب زيد عمرا، حيث كان (زيد) أوّل ما تشغل به الفعل وإنْ قدَّمت الاسم [أي المفعول] فهو عربي، كما كان ذلك عربيا جيدا، وذلك قولك (زيدا ضربت)**"[7].

3- **فعل ناسخ، مثل: كان وإنّ وأخواتها وهي حروف تنصب الاسم وترفع الخبر.**

4- **كلفظة (حسبْتُ) أو كزوج مرتّب فيه اسم مظهر (حسب عبد الله).**

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيّات العربيّة، ج2، ص74.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص127- 128.

[3]- المصدر السابق، ج2، ص89.

[4]- المصدر نفسه، ص50.

[5]- ابن جني: الخصائص،ج1، ص149.

[6]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص148.

[7]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص80.

5- كتركيب: من لفظة فعلية ولفظة اسمية أو زوج مرتّب مع لفظة[1]

والجدول التّالي يبيّن **أنواع العامل التّركيبي –الّذي يعمل عمل نحوي- في البنى العاملية العربيّة:**

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص148.

تصرف بناء الكلام

الأصل1	العامل= الابتداء أو كلمة واحدة		م1	م2	
	∅		زيدٌ	منطلقٌ..	#
	كان	ـــ	زيد	منطلقا..	#
	كنـــ	تُ	ـــــ	منطلقا..	#
	إن	ـــ	زيدًا	قائم..	#
	إنـــ	كَـــ	ـــــ	قائم..	#
	ضرب	ـــ	زيدٌ	عمرًا	#
	ضربْـــ	تُ	ـــــ	عمرًا	#
	مرَرْ	تُ	ـــــ	بعمروٍ..	#
	عامل واحد مركب			المبتدأ في الأصل	الخبر في لأصل
الأصل2	ع=فعل يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة		م1	م2	م3
	أعطى	ـــ	زيدٌ	عمرًا	مالا #
	أعطيـــ	تُ	زيدًا	ـــــ	مالا #
الأصل3	ع(= أكثر من كلمة)	ـــ	م1	م2 (المفعول1)	م3(المفعول2)
	حسبْـــ	تُ	ـــــ	زيدًا	منطلقا.. #
	حسب	ـــ	عبد الله	زيدًا	منطلقا.. #
الأصل4	ع=(ع←م1)م2	م1	م2	م3	م4
	أعلمـــ	تُ	عبد الله	زيدًا	منطلقا.. #
	أعلم بكرٌ	ـــ	عبد الله	زيدًا	منطلقا.. #

(1)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص148.

إذن يكون **الابتداء (∅) العلامة العدميّة عامل، في مثل:**

"# زَيدٌ مُنْطَلِقٌ (يافتى)#*

#منطلقٌ زيدٌ (فاعلمْ)# [1]

ع	م1/م2	م2/م1
∅ ∅	**زيدٌ (مبتدأ)** **منطلقٌ (خبر مقدّم)**	**منطلقٌ (خبر)** **زيدٌ (مبتدأ مؤخّر)**

و أيضا الفعل عامل؛ لأنّه يخضع له كلّ ما يدخل في الكلام؛ فيكون:

ع= فعل ناسخ كـ كان وإنّ.

* إنَّ مثل هاته العبارة (يافتى) كان النّحاة العرب يُلحقونها بكلّ كلام يمثلون به لتفادي الوقف وإظهار الإعراب. وقد سار الحاج صالح على منهجهم إلاّ أنّه يُشير إلى ذلك بهذا الرمز: (..). أمّا هذه العلامة # فتدخل للدلالة على السكوت. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص123.

[1]– ع الرّحمن الحاج صالح: البنى النّحوية العربية، ص123.

ع	م1/ م2	م2/ م1
كان	زيدٌ	منطلقًا..
كان	منطقًا	زيدٌ..
إنَّ	زيدًا	منطلقٌ..

(1)

ع= فعل غير ناسخ لازم أو متعدٍّ إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة في :

 # ضربَ عبدُ الله زيدًا (فاعلمْ)#

 # رأيتُ اليومَ زيدًا (يافتى) # [2]

ع	م1	م2	م3
ضَرَبَ	عبد الله	زيدًا..	ـــــ
رَأَيْـ	ـتُ	اليومَ	زيدًا

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص125.

[2]- المصدر نفسه، ص 125/123.

"ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا" فعبد الله فاعل والعامل فيه الفعل ضَرَبَ، وانتصب زيدٌ؛ لأنَّه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل. والفعل [رَأَى] تعدّى إلى ظرف الزّمان [اليومَ]، وتعدّى إلى [زيد] فعمل فيهما النّصب فهما م به1، وم به 2.

إضافة إلى هذا فإنّ ع يكون إمّا **لفظة فعليّة كـ: "حسبتُ زيدًا منطلقًا". حسبت (لفظة فعلية: فعل + فاعل ضمير متّصل)، وهنا لدينا موضعان: موضع العامل + موضع المعمول الأوّل م1 (ع، م1)، اللّفظة (زيدًا) هنا في موضع المعمول الثّاني وهي مفعول به1، اللّفظة (منطلقًا) في موضع المعمول الثّالث هنا مفعول به 2.** وهذا لأنّ **السّيرافي.** يقول: **" "حسبت" فعل مع فاعل المحسبة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما... فانتصبا على أنّهما مفعولا حسبت"**[1]. ومثل ذلك أيضا: **"ظَنَنْتُ الصديقَ مُخْلِصًا"**[2]. **ظننت (لفظة فعلية: فعل + فاعل ضمير متّصل)، اللّفظة "الصّديق" هي المفعول1، اللّفظة "مخلصا" هي المفعول2،** كما يظهر في الجدول:

ع	م1	م2	م3
ظَنَنْـــ	ـــتُ	الصَّديقَ	مُخْلِصًا

[1]– السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج3، ص167.

[2]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص266.

وإمّا جملة (أعلمتُ عبد الله) هنا لدينا تركيب: ع الفعل "أعلمَ"، وم1 هو "تُ" ضمير متّصل فاعل، وم2 وهو "عبد الله" م به1. والمجموعة كلّها هي الّتي تدخل على المبتدأ والخبر في "أعلمت عبد الله زيدًا منطلقًا". ويكون م3 المفعول 2 وهو "زيدًا"، وم4 المفعول الثّالث: "منطلقًا". وهما المبتدأ والخبر في الأصل[1]؛ لأنّ "أَعْلَمَ" يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل (م به1 م به2 م به3)، يقول ابن يعيش: "أمّا الضّرب الثّاني: فما كان في معنى العلم، وهي خمسة أفعال: "أَخْبَرَ" و"أَنْبَأَ"، و"خَبَّرَ"، و"نَبَّأَ"، و"حَدّثَ"، فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبار إعلام. فلمّا كانت في معنى الإعلام، تعدّت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدّى "أَعْلَمَ" "[2]. والّذي مبيّن أدناه:

ع	م1	م2	م3	م4
أعلمـ	ــت	عبد الله	زيدًا	منطلقاً
أعلمَ	بكرٌ	عبدُ الله	زيدًا	منطلقًا
فعل	فاعل	م به1	م به2	م به3

ونحو ذلك: "أعلمت عمرًا خالدًا مسافرًا"، فإنّ (أعلمت عمرًا) عامل تركيبي مركّب يتكوّن بدوره مِنْ عامل وهو الفعل "أَعْلَمَ"، ومعمول أوّل الفاعل "التّاء" ضمير متّصل، ومعمول

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص148- 149.

[2]- ابن يعيش: شرح المفصّل، ج4، ص302.

ثان وهو "عمرًا" م به[1]. وبالتّالي "أعلمت عمرًا" كعامل زيادة على الجملة الاسمية الأصلية الأصلية "خالد مسافر". ثُمَّ إنَّ العاملَ "أعلمَ" يعمل الرّفع في الفاعل "تُ" في الموضع م1، كما يعمل النّصب في م2 لأنّه م به 1، وم3 لأنّه م به 2، وم4 لأنّه م به3.

ع	م1	م2	م3	م4
أَعْلَمْـ	ــتُ	عَمْرًا	خَالدًا	مُسَافِرًا

ولذلك فإنّ **البنية الّتي تدخل فيها النّواسخ كعامل (ع = كان/ إنّ) أو أفعال القلوب (ع = حسبت/ حَسِبَ عبدُ الله/ ظَنَنْتُ/ ظَنَّ عمروٌ/ أَعْلَمْتُ/ أَعْلَمَ بَكْرٌ/ خَالَ عبدُ الله/ رأى عبدُ الله/ ...). فإنّها تكون زيادة على الأصل: #[المبتدأ] [الخبر]..#، ولا تكتفي بمفعول واحد.** مثل ذلك: **"حَسِبَ عبدُ الله زيدًا بَكْرًا"**، و**"ظَنَّ عمروٌ خالدًا أباك"**، و**"خال عبد الله زيدًا أخاك"**، ومثل ذلك: **"رأى عبدُ الله زيدًا صاحبنا"**، و**"وجد عبدُ الله زيدًا ذا الحِفاظ"....فإنّما ذكرتَ (ظَنَنْتُ) ونحوه خبر المفعول الأوّل يقينا أوشكاً، ولم تُرِدْ أنْ تَجعلَ الأوّل فيه الشَّك أو تقيم عليه في اليقين. ومثل ذلك: علمتُ زيدًا الظريفَ، وزَعم**

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص266-267.

عبدُ الله زيدًا أخاك"[1]، ويمكن أنْ ترسمَ هكذا:

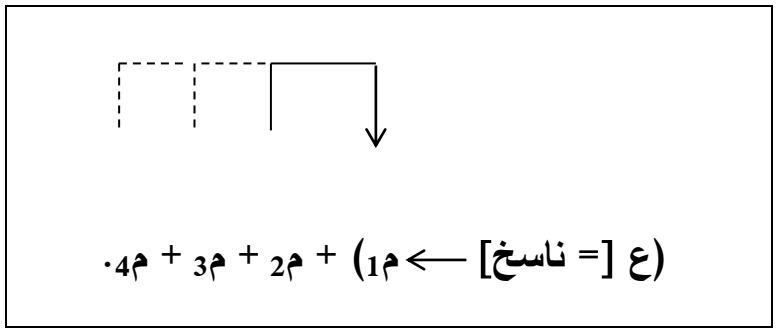

(2)

وبالعودة إلى **الجدول القياسي لأنواع العوامل التّركيبيّة** نجد أنَّ: **"إنَّ زيدًا قائمٌ"** هي **(ع + م1) + م2 = (فعل ناسخ + اسم إنّ) + خبرها.**

و"حسِبَ عبد الله زيدًا قائمًا" هي **(ع + م1) + م2 + م3** أي **فعل + فاعل + م به1 + م به2.**

و "أَعْلَمَ بكرٌ عبد الله زيدًا منطلقًا" هي **(ع + م1) + م 2+ م 3+ م4.** لأنّها **فعل + فاعل + م به1 + م به2 + م به3.**

وأمّا **البنية الّتي يكون فيها عامل غير ناسخ مِنَ الأفعال فهذا رسمها**[3]:

[1]- هاني حسن حمودي: أساليب التّعبير عند الخليل بن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012، د ط، ج1، ص147.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص149.

[3]- المصدر نفسه، ص ن.

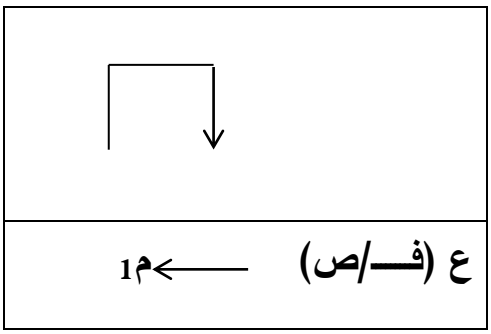

(ف = فعل غير ناسخ/ ص= مِنَ الصّفات الّتي تقوم مقام الفعل (اسم الفاعل وغيره). فمثلاً: "انطلقَ زيدٌ" بنية مِنْ ع م1 لأنّ "انطلق" كفعل لازم لا يُبْنَى عليه مفعول به في مستوى العامل. ولهذا يعتبر النّحاة الفعل والفاعل (ع، م1) هو الأصل في التّركيب إذ لا يحتاج إلى معمول ثان ليتمّ الكلام[1]؛ أي يَسْتَغْنِيْ عَنِ المفعول به في م2 (ـــ) فيكون هذا الفراغ ضروري.

- **يأتي في (م1) المبتدأ، واسم كان، واسم إنّ، والفاعل ونائب الفاعل...**
- **وفي (م2) المبني عليه (= الخبر) و± المفعول به؛** لأنّ **سيبويه** يقول: "فأمّا **ضَرَبْتُ** و**قَتَلْتُ** ونحوُهما فإنَّ **الأسماء بعدها بمنزلة المبنيِّ على المبتدأ"[2]*.**

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص218/149.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص387.

* **المفعول به في البنى الفعلية داخل في النواة للكلام لأنّه المعمول 2 (م2)؛ وإذا كان الفعل لازمًا كـ "قَامَ زَيدٌ" فإنّه يستغني عنه. أما كون المفعول اختياريا (= فضلة) والخبر عمدة فشيء يخصّ الخطاب.** لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص181.

إذن وحسب **الحاج صالح "فمن ناحية الحكم الإعرابي المعمول الأوّل هو دائما فاعل أو مبتدأ وما بمنزلتهما والمعمول الثّاني مفعول به أو خبر أو ما بمنزلتهما"**[1].

- أمّا ما يتعلّق **بالمخصِّصات (خ)**، وهي تلك "الكيانات الّتي لها صلة **بِعناصرِ البنية العاملية**، لكنها ليست **عاملاً**، و**معمولاً أولاً**، ولا **معمولاً ثانياً**، فهي **فضلات يمكن الاستغناء عنها؛ فالبنية النّووية تستغني عنها لكنها لها دور في الإفادة**"[2]؛ **أي يمكنُ الاستغناء عنها في الجانب التّركيبي (المَبْنَى) وليس في المعنى. فمثلا: "جَاءَ الولدُ مسرعًا" نستطيع أنْ نكتفي بـ "جاءَ الولدُ" جملة تامة، فحذف الحال لايؤثّر في البنية النّحويّة، أمّا في الجانب المعنوي الخطابي فإنّها أضافت معنى (الحالة الّتي جاء عليها الولد).**

وهذه **المخصّصات كزوائد** في الكلام المفيد **كلّها معمولة –ههنا– بوجود العامل.** وتكون كلّها **منصوبة**، والّذي يمنع **الزّوائد كالحال، والتّمييز الخاص بالفعل، والظّرف، والمفاعيل***، **والمستثنى** مِنَ الالتباس بعنصر مِنْ عناصر النّواة هو أنّ أكثرها تكون **نكرةً (مع النّصب)** أو وجود حرف معنى معها مثل **الواو (واو المعيّة)** في **المفعول معه** و**حرف**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص311.

[2]– مبارك التريكي: بحوث محكمة في تعليمية اللغة العربية، ص77.

* أي المفعول المطلق "قام قيامًا"، المفعول لأجله "خرج زيد خوفا من الرجل"، المفعول فيه، المفعول معه "ذهبت والنهرَ".

الاستثناء في **المستثنى**• أو وجود لفظ **كمفعول أوّل** أو **ثان**[1]، وفسّر **السيرافي** مجيء قائمًا حال في: "**ضَرَبْتُ زيدًا قائمًا**" بوجود المفعول الأوّل وهو زيد فاكتفى به "ضربت" في التّعدي إليه[2]. وكذلك **الحال** في أنموذج البنيّة النّحوية التّالية:

جَاءَ	الرَّجُلُ	رَاكِبًا
↓	↓	↓
ع	م1	م2

"جاءَ الرَّجُلُ راكبًا" بنية عاملية تتكوَّن مِنْ: "جاء" ع لأنّه فعل، "الرجل" م1 لأنّه فاعل، "راكبًا" خ لأنّه حال يؤثِّر فيه العامل (الفعل "جاء") لفظًا، "فإنْ قيل: فما العاملُ في الحال النَّصْبَ؟ قيل: ما قبلها مِنَ العامل؛ وهو على ضربين: فعل، [.....]، فإن كان فعلا نحو: "جاءَ زيدٌ راكبًا" "[3]

• مثل "جاء القوم إلاّ زيدًا" وللاستثناء حروف كثيرة، منها ما يكون معربا مثل "غير" ومنها ما يمكن أن يكون فعلا مثل "عدا" و"خلا". كما يأتي المستثنى في مواضع من النّواة فيرفع وينصب ويجرّ بحسب الموضع مثل: "ما جاء القوم إلا زيدٌ" و"ما رأيت إلا زيدًا" و"ما مررت إلا بزيد". لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النّحوية العربية، ص171.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص171/164.

[2]– السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص21

[3]– الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص151.

و الحال في خ إمّا مفردة، كما مثّلنا هنا، وإمّا جملة كـ "جاء الرّجل يركب حصانهّ؛ فجملة الحال [يركب حصانه] تؤدي وظيفة المفرد (راكباً)."

وكذلك الأمر بالنّسبة للتّمييز الخاص بالفعل فهو مخصّص، كما في المثال:

ع	م1	خ (تمييز)
طاب	زيدٌ	نفسًا

(1)

يدلّ النّصب والتّنكير على أنّ **نفسًا** تمييز في : طَابَ زيدٌ **نفسًا.**

وهذا ينطبق أيضا على الظّرف، والّذي مبين أدناه:

خ (ظرف)	ع	م1	خ (ظرف)
ـــ	جاءَ	عليٌّ	الآنَ
الآنَ	جاءَ	عليٌّ	ـــ

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص 169.

"**الآن**" ظرف زمان منصوب نظرا لتأثير الفعل "جاء" يأتي في خ، ويسبق عامله.

بناء على ماسبق يُستنتج أنّ **الحاج صالح أوجد للبُنى التّركيبيّة تخريج عاملي إعرابي تركيبي (كما يظهر في الجدول أدناه). وسيأتي تفسير ذلك في هذا الجزء مِنَ المبحث.**

ع	م1	م2	خ
الابتداء	المبتدأ	الخبر	مخصّص
الفعل	الفاعل	المفعو ل به	مخصّص
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.

2: تحليل بنية التّركيب:

طبّق عبد الرّحمن الحاج صالح على البنى التّركيبيّة العربيّة تحليل نحوي يتبع التّحليل الإعرابي (= تخريج عاملي إعرابي تركيبي)، كما في الأمثلة الآتية:

:1

ع ← م1	م1	م2
كتبَ	الرّجالُ الطّوالُ	الرِّسالةَ

(1)

هنا لدينا: **كتبَ عامل، الرّجالُ الطِّوالُ (لفظة اسمية: فاعل + الصّفة) وهي في موضع المعمول الأوّل؛ لأنّ الصّفة والموصوف بمنزلة اسم واحد عند النّحاة العرب القدامى، اللّفظة (الرِّسالةَ) هنا مفعول به.**

وإسقاط البنية بِتمثِيلها بِشكلِ شجرةٍ على طريقة تشومسكي، فهو كالآتي:

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص265.

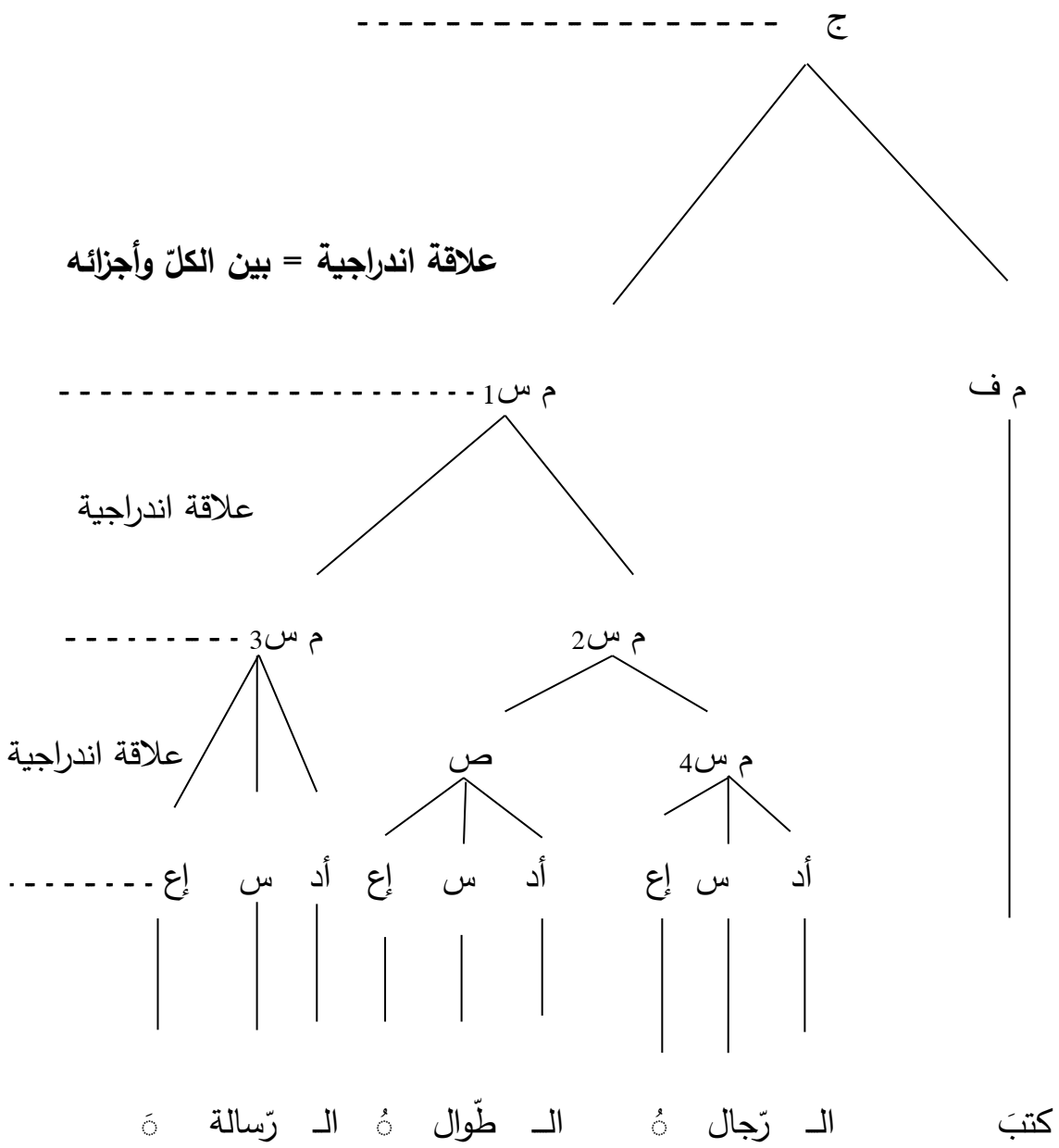

(1)

الرّموز: **ج= جملة، م س = مركب اسمي، م ف= مركب فعلي، س= اسم، ف= فعل، ص= صفة، أد= أداة تعريف، إع= علامة إعراب.**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص265.

تبيّن أنّه لا ينطبق في حالة **(بناء الاسم [الرّسالة] على الفعل)؛ نظرا** لتقدّم الفعل. وعدم وجود مركب فعلي في هذه البنية؛ –أي لفظة فعلية أو تركيب فعلي (ع، م1) في النّظريّة الخليلية الحديثة– وبالتّالي فهو بعيد كلّ البعد **عمّا يخضع له التّحليل إلى مركّب اسمي ومركّب فعلي عند تشومسكي.**

أمّا ما يخصّ **التّخطيط بالشّجرة في ذاته فلا يمتنع** [1] **حسب الحاج صالح.** وبيّن ذلك **بما يقتضيه التّحليل العربي:**

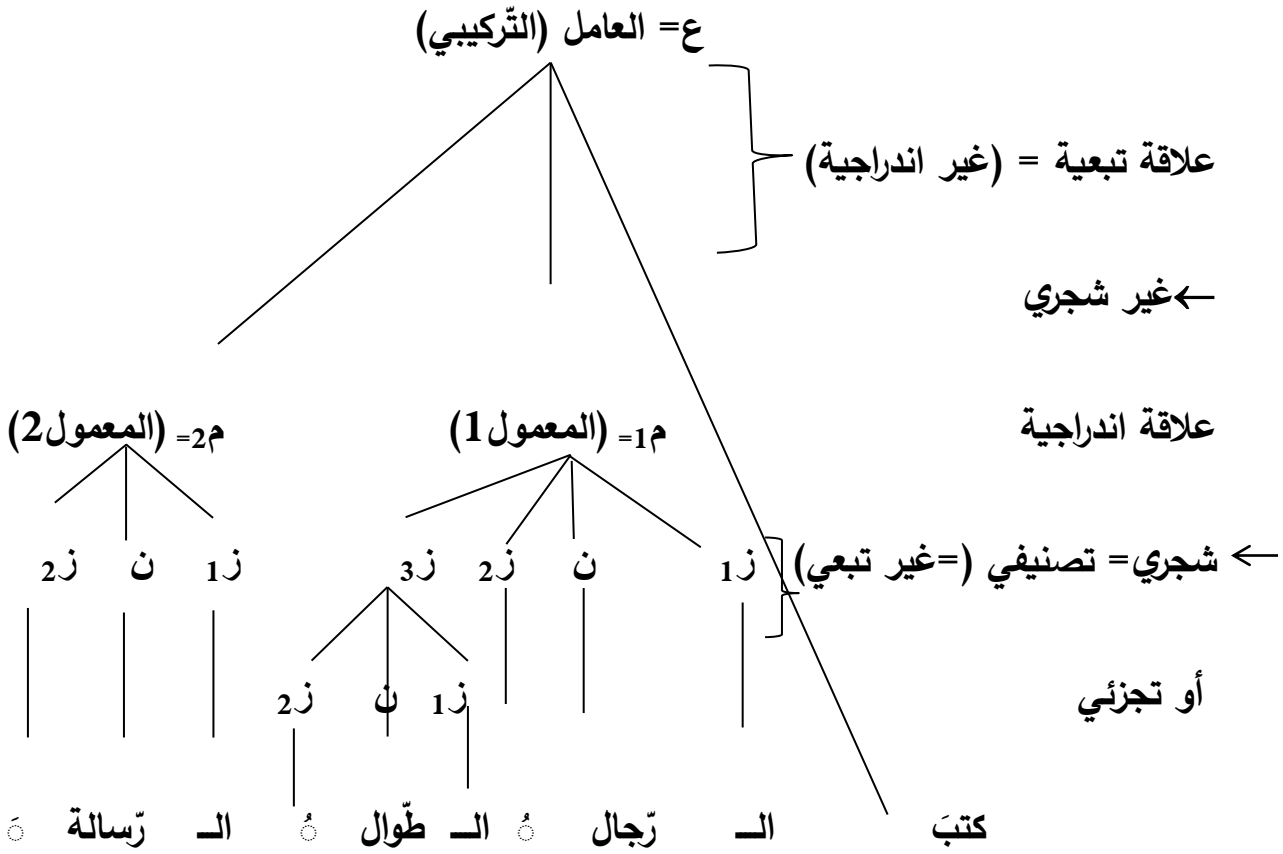

(2)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص265/263.

[2]– المصدر نفسه، ص266.

فعلاقة العامل بمعموليه هي علاقة تبعية (= غير اندراجي) ؛ فبين "كتبَ" و"الرّجال" **علاقة مِنْ نوع التّبعية وهي العمل**، وكذلك بين "كتب" و"الرّسالة"؛ لأنّه كما قال سيبويه: "**فكما لم يكنْ للفعل بُدٌّ مِنْ فاعل يعمل فيه، كذلك أرادوا أنْ يَكْثُرَ المفعول الّذي يعمل فيه**"[1]. هذا مِنْ جهة.

ومِنْ جهة أخرى، فإنَّ **الوحدات الدّاخلة في اللّفظة تنحلّ بِالطبعِ إلى مكوّناتها القريبة الّتي هي النّواة وزوائدها: "رجال" نواة في م1 وزوائدها على التّوالي: يمينا ز1 (الـ)، ويسارا ز2 ُ (علامة الإعراب)، وز3 (الطِّوال) هي الصِّفة، وهي مِنْ زوائد اللّفظة الاسمية لأنّها مكمّل. وتنحلّ بدورها إلى ن= طوال، ز1= الـ، ز2= ُ؛ لأنّ العلاقة بين "الرّجال" و"الطّوال" اندراجية غير تبعية.**

وأيضا **لفظة "الرِّسالة" في م2 تنحلّ إلى: ن= رسالة، ز1= الـ، ز2= َ ، وكلّ** هذه الزّوائد ليست **عامل إفرادي.**

وأمّا تحويل بنية "كتبَ الرِّجالُ الطّوالُ الرِّسالةَ"؛ فإنّه يخضع **للتّحليل البلومفيدي (= على شكل علب متداخلة (= عُلَب هُوكِيت)):**

- **بتقديم الاسم على الفعل أي ببناء الفعل على الاسم:**

[1]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص78.

الرجالُ الطوالُ كتبوا الرسالةَ											
الرِّجالُ الطِّوالُ كتبوا الرِّسالةَ											
الرِّجالُ			الطِّوالُ			كتبوا			الرِّسالةَ		
الـ	رِّجالُ		الـ	طِّوالُ		كتبـ	ـــُوا		الـ	رِّسالةَ	
الـ	رِّجال	ُ	الـ	طِّوال	ُ	كتبـ	ـــُوا		الـ	رِّسالة	َ

(1)

- **بتقديم الفعل مِنْ جهة وتقديم المفعول على الفاعل مِنْ جهة أخرى:**

كتبَ الرسالةَ الرجالُ الطوالُ									
كتبَ الرِّسالةَ الرِّجالُ الطِّوالُ									
كتبَ	الرِّسالةَ			الرِّجالُ			الطِّوالُ		
كتبَ	الـ	رِّسالة	َ	الـ	رِّجال	ُ	الـ	طِّوال	ُ
كتبَ	الـ	رِّسالة	َ	الـ	رِّجالُ	ُ	الـ	طِّوال	ُ

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص263.

تسلسل العناصر في: الرِّجالُ الطوالُ كتبُوا الرِّسالةَ / كتبَ الرِّسالةَ الرِّجَالُ الطِّوالُ ينتج عنه **مركّب اسمي (وهو بمنزلة اللّفظة الاسمية)، ومركّب فعلي (الفعل والمفعول) مجمعين بالضّرورة عند بلومفيلد[1].**

ويخضع تمامًا لصياغة تشومسكي (المركبان موجودان فيه)، كما في المخطّط:

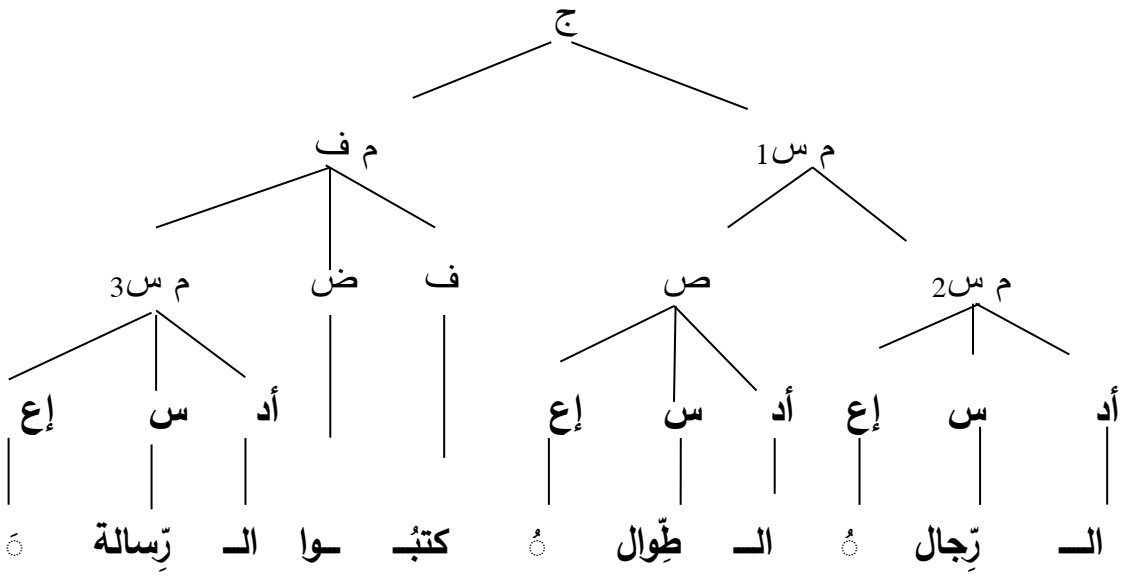

(2)

ومما سبق يُستنتج أنّ **طريقة الحاج صالح في تحليل البنى التّركيبيّة هي تخريج عاملي إعرابي تركيبي، وأمّا الّذين حلّلوا الإنجليزيّة بالمنهج الغربي فهي التّقطيع وهو العيب الكبير الموجود في التّحليل؛ لأنّ اللّغة كنظام لا تساوي قطع، وإنّما اللّغة ككلام قطع.**

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص263.

[2]- المصدر نفسه، ص262- 265/263.

ونشير هنا إلى أنّ **تحليل تشومسكي للجملة الإنجليزيّة إلى مركّب اسمي ومركّب فعلي هو اندراجي محض**، كما في المثالين:

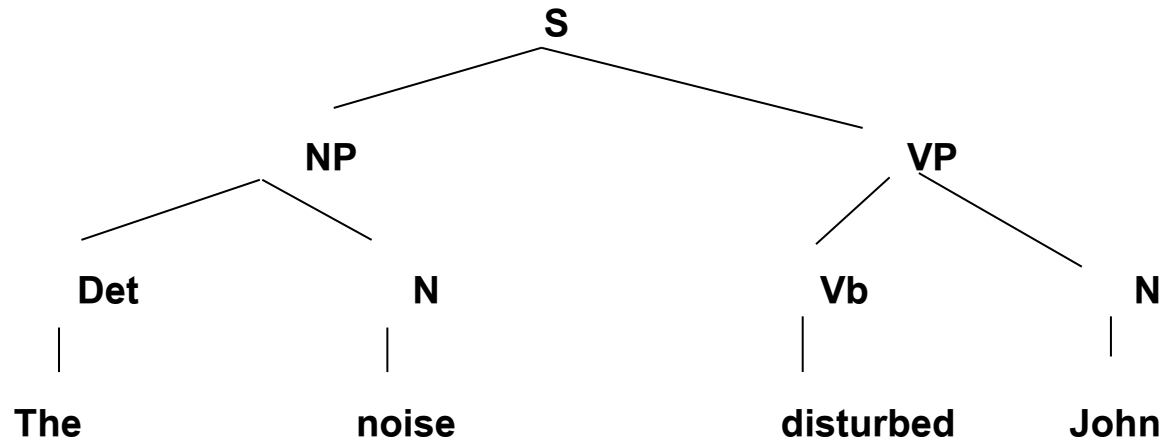

(1)

((the) Det (noise)N)NP ((disturbed)vb (John)N)VP)S

ملاحظة: ترجمة المثال إلى العربيّة هي:

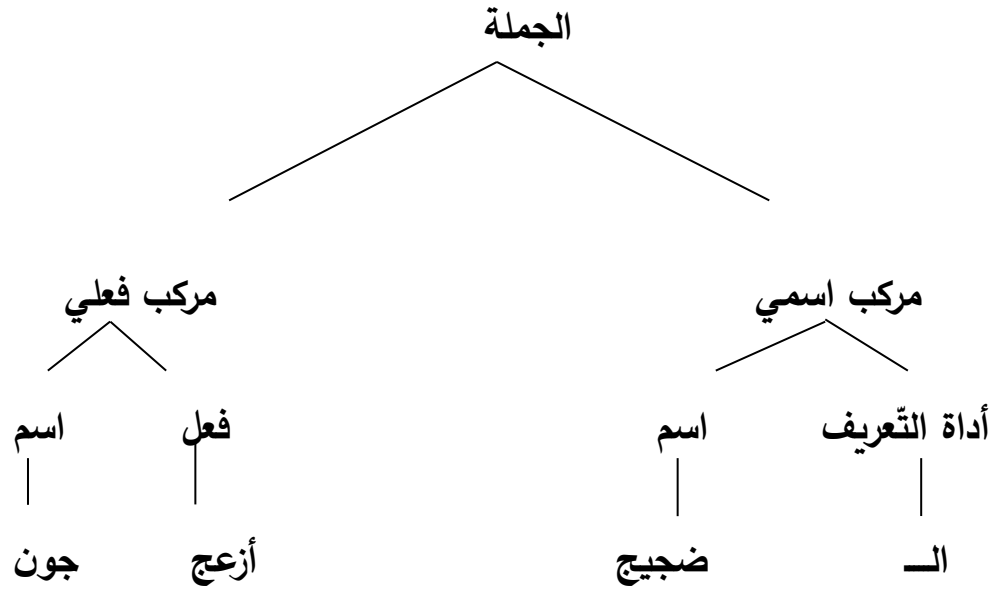

[1] –Noam Chomsky: Aspects of the theory of Syntax, Mit Press, 1969,P13.

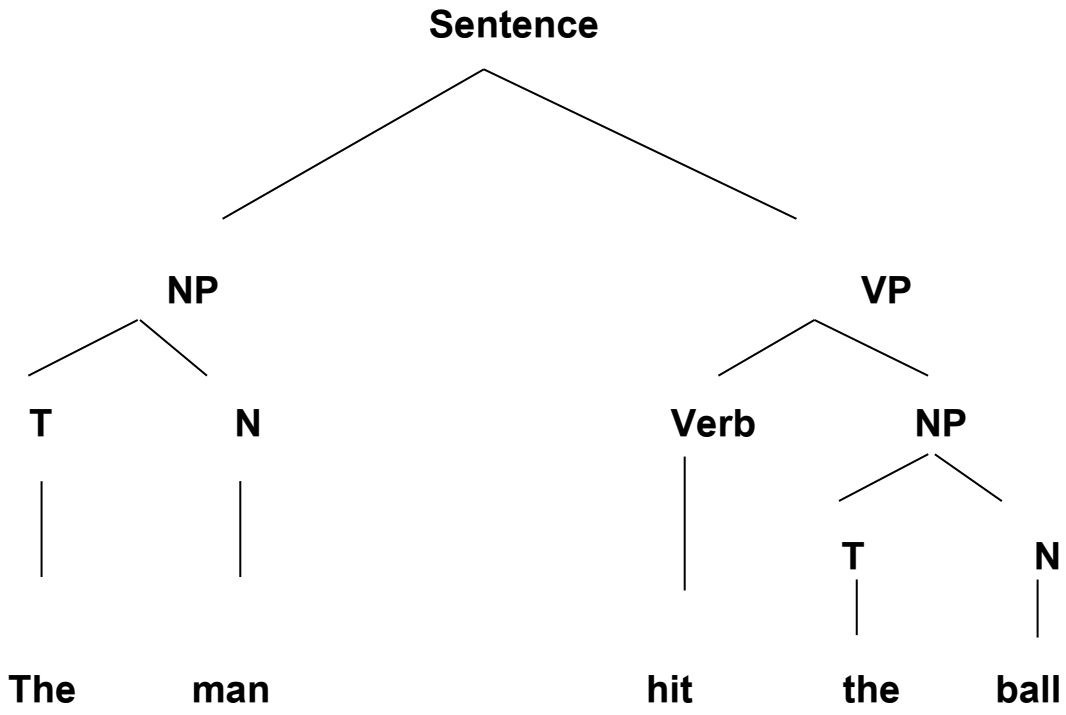

(1)

Sentence as NP+VP

NP asT+N

VP as verb+NP

ترجمنا المثال إلى العربيّة فصار:

[1]– Noam Chomsky: Aspects of the theory of Syntax,P25.

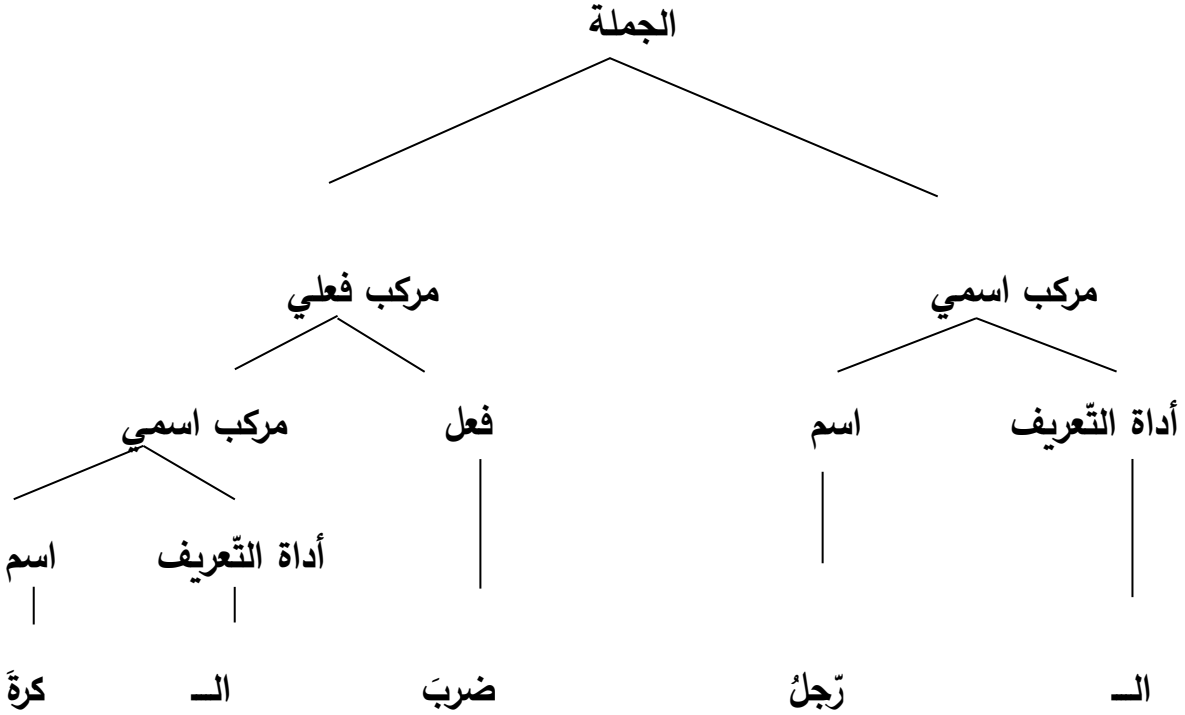

2:

ع	م1	م2= لفظة واحدة	خم1
مَرَرْ	تُ	برجلٍ قائمٍ	أبوهُ

(1)

فـــــ "مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ" مررت (لفظة فعلية: فعل + فاعل ضمير متّصل)، هنا لدينا: موضع العامل + موضع المعمول الأوّل (ع، م1)، برجل قائم (لفظة اسمية: حرف جرّ + اسم مجرور+ الصّفة) وهي في موضع المعمول الثّاني، اللّفظة (برجل) هنا في محلّ

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص178.

نصب مفعول به؛ لأنّ **"برجلٍ" جار ومجرور نظرا للعامل الإفرادي "الباء"، وأيضا يؤثّر فيه العامل الأوّل (الفعل "مرر" أو اللّفظة الفعلية "مررت")؛ لأنّه يكمِّل الفعل اللازم ويأتي في موضع المفعول به أي م2.** يقول سيبويه: **"ولو قلت: مررتُ بعمرٍو وزيدًا لكان عربيا، فكيف هذا؟ لأنّه فعلٌ والمجرور في موضع مفعولٍ منصوبٍ، ومعناه أتيتُ ونحوُها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأوّلُ فعلا وكان المجرورُ في موضع المنصوب على فعلٍ لا ينقض المعنى"**[1]، و**"قائم" هو عنصر مِنْ لفظة ("هو مِنْ اسمه")**[2] **أي مكمّل لأنّه صفة لـ "رجل"؛ ولذلك تجريه على رجل*** **(ويكون تابعا في الإعراب للاسم المجرور فيجرّ مثله)؛ لأنّ اسم الفاعل "قائم" لشيء هو من سبب الأوّل، وترفع "أبوهُ" به**[3]**؛ لأنّه يعمل فيما بعده كالفعل،** يقول سيبويه: **"...وإنّما حسن عندهم أن يجريَ مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف [نعت]..."** [4]**. فـ "قائم" اسم فاعل يعمل عمل فعله فهو عامل (خع)، ومعمول "قائمٍ" (في خم1) هو "أبوهُ" وهو فاعل (ولا يقدّم عليه لأنّه فاعله) ويمكن حذفه دون أنْ تتلاشى البنية (مررتُ برجلٍ قائمٍ)**[5]**.**

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص94.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص178/176.

* بمنزلتها إذا كانت للأوّل أي "مررت برجلٍ قائمٍ" كما جاء عند سيبويه **(في باب ما يجري عليه وصفة ما كان من سببه)**. لمزيد من التفصيل ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه،ج2، ص350.

[3]– السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص67.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص127.

[5]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النّحويّة العربيّة، ص178.

3:

ع	م1	م2/خع	خم2
∅	**هذا**	**ضاربٌ**	**زيدًا**

(1)

تحليل البنية العامليّة "هذا ضاربٌ زيدًا" هو: **(ع + م1)** + م2 + **خم2**؛ حيث أنّ العامل (ع) هو الابتداء (∅)، والمعمول الأوّل م1 "هذا" لأنّه مبتدأ، والمعمول الثّاني م2 "ضاربٌ" خبر هنا. وبمّا أنّه اسم فاعل وقع في موضع الخبر (المبني على المبتدأ)؛ أي في موضع محمول على غيره (= يعمل فيه ما قبله)، فإنّ معموله الثّاني (خم2) "زيد" مفعول به؛ لأنّ سيبويه، يقول: "لا يكون **مفعولا** في "**ضارب**" حتّى يكون **محمولا على غيره**، فتقول: "هَذَا ضَارِبٌ زيدًا""[2]. فضارب تحت تأثير **عامل هو الابتداء الّذي يعمل فيه؛ ولذلك يعمل عمل فعله.**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص220/178.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص127.

4:

ع	م1	م2	خ (تمييز)
امتلأْ	ـــــتُ	–	مَاءً
تصببْـ	ـــــتُ	–	عَرَقًا

(1)

تحليل هاتين البنيتين التّركيبيتين هو كمايلي: **(ع+ م1)– م2+ خ. وهنا لدينا: فعل عامل غير متعدٍّ دال على الانفعال**[2]*. بدليل قول سيبويه: **"لأنَّه فعل لا يتعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو كسَّرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النّحو إنّما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت مِنْ هذا الضّرب، كأنّك قلت: ملأني فامتلأت"**[3] **وقد عمل الفعل ههنا فيم يكون فاعلاً وتمييزًا (في "امتلأتُ مَاءً")، و(في "تصببتُ عَرَقًا")**[4]*؛ **لأنَّه يأتي (في م1) الفاعل وهو"ـتُ" الضّمير المتّصل، ومستحيل أنْ يأتي المفعول به في م2 (ـــ) فيكون هذا الفراغ ضروري؛ لأنَّه يأتي في الموضع خ التّمييز وهو "ماءً"، و"عرقًا" يؤثّر فيه العامل باعتباره فعلاً "امتلأ" أو لفظة**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص170.

[2]– المصدر نفسه، ص170.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص205.

[4]– المصدر السابق، ص170.

فعلية "امتلأت"*، وإنْ كان سيبويه قد سمَّى هذا التّمييز مفعولاً، يقول: **"وقد جاء مِنَ الفعل ما أنفذ إلى مفعول ولم يَقْوَ قوة غيره ممّا تعدى إلى مفعول وذلك نحو "امْتَلَأْتُ مَاءً"..."**[1] **فالعامل ههنا هو فعل ومعموله المنصوب به هو المفعول به (مَاءً)، إلاّ أنَّه لا يمكن أنْ يأتيَّ في موضع المفعول به (في م2)؛ لأنَّه لا يتعدى إليه هذا الفعل مثل تعدي غيره إلى مفعول به؛ وإنّما هو فعل لازم دال على الانفعال يعمل النّصب في التّمييز في الموضع (خ) لأنَّه مخصّص خارج نواة الكلام أي بعد تمام الكلام كما يقول النّحاة. وفي هذه البُنَى لا يجوز التّقديم للتّمييز على عامله**[2]**. أي "ماءً امتلأتُ" / "عرقًا تصببتُ".**

:5

ع	م1	خ
قُمْـــ	تُ	قيامًا حسنًا

(3)

*** لأنَّ الفعل اللازم الدال على المطاوعة والانفعال مثل "امتلأت" لفظة فعلية (ع+م1) حيث أنّ العامل (ع) هو الفعل "امتلأ" يعمل في م1 "ـت" وهو فاعل ويكون الفراغ ضروري في م2 (ـــ) والدليل على ذلك امتناع مجيء المفعول به ضميرا متّصلا (ـه) في "امتلأته"؛ لأنّه يأتي في الموضع خ تمييزا "ماءً" في "امتلأت ماءً" ويؤثّر فيه العامل (الفعل "امتلأ"). فهذا النوع ليس له قوة الفعل اللازم الذي لا يدلّ على الانفعال مثل: قام وجاء لأنه يكتفي بـ م1 "كزيد" معمول أوّل وهو فاعل يعمل فيه الفعل قام/ جاء. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص 169.**

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص204.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص168– 169.

[3]– المصدر نفسه ، ص170.

تحليل "قمتُ قيامًا حسنًا": (ع+ م1)– م2+ خ. العامل فعل لازم غير دال على الانفعال، ومعموله (م1) ضمير متّصل فاعل، إلاّ أنّه يتعدى إلى المفعول المطلق (في خ) وهو "قيامًا" فعمل فيه النّصب، لأنّ الفعل لازم أو متعدٍّ يتعدى إلى جميع المفاعيل بالعمل فيها. ويمكن أنْ يتقدّمَ المفعول المطلق (في خ) على عامله، كما في الرّسم:

خ مفعول مطلق مقدَّم	ع	م1
قيامًا حسنًا	قمــ	تُ

(1)

فيصبح التّركيب خ ع م1 ؛ لأنَّ خ يسبق العامل.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص170/169.

المبحث الثّاني: تحليل البُنَى التّركيبية على مستوى الصّدارة:

1: مفهوم بنية الصّدارة:

إنَّ **الصّدارة موضع لعامل آخر يقع قبل موضع العامل التّركيبي وجوبا، لأنّه موضع مستأنف؛** حيث **امتنع أنْ يعملَ ما قبله فيما بعده فهو حاجز لما قبل ولما بعد (في التّقديم مثلا) تأتي فيه أدوات بعضها يعمل معنى ولا يعمل لفظا، مثل: الهمزة وهل، وبعضها يعمل لفظا، لكن عندما تكون أسماء فإنّ لها محلّ مِنَ الإعراب. فهي عوامل صدارة –ابتداء مطلق كما عند الأخفش–[1] تعمل في جملة واحدة في الاستفهام لأنَّ جوابه غير آني، ويكون التّعليق فقط عمليا حقيقيا مؤدى في الشّرط (جملتين).**

ويمكن أنْ ترسمَ **البنية الّتي تخصّ الصّدارة** هكذا:

تعليق

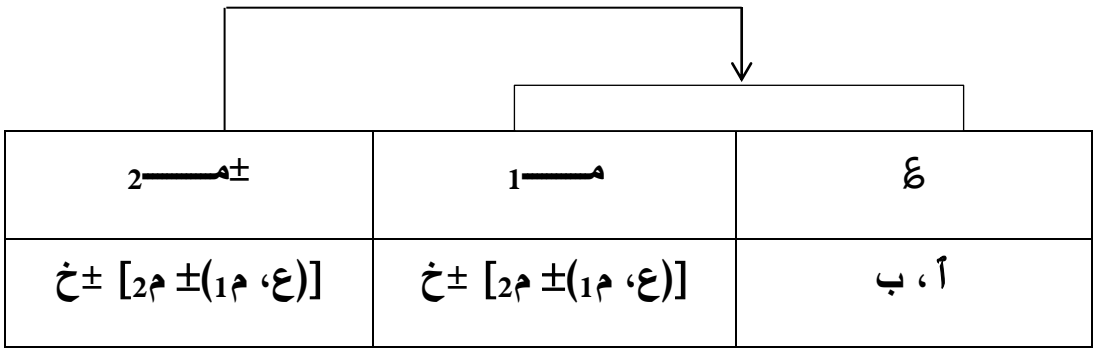

(2)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص214– 215/ 218.

[2]– المصدر نفسه، ص218.

فإنْ كانت **بنية مع حروف الصّدارة (أ*: الخبر: ∅/ الاستفهام : أ/ هل / النّفي: ما وغيرها)** تكون **الجملة المعلّقة (مـ2) مسبوقة بعلامة ±**؛ لأنّها **تلزم فقط في حالة وجود الموضع ب غير فارغ وهذا يحصل في الجزاء بحروفه نحو: "إنْ تَقُمْ أَقُمْ"، أوما أشبهها مِنَ الأسماء نحو: "أَيُّهمْ تَضرِبْ أضرِبْ" (أو بفعل أمر نحو: "أَكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ")**[1].

و يمكن أنْ يتضِّحَ هذا أكثر مع **جملتي الاستفهام**، كما في الجدول:

أ	ب	خ (الظرف)	ع	م1	م2
أ	ـــــ	هُنا	ضرَبَ	زيدٌ	عمرًا؟
← هل →		اليومَ	كلَّم	زيدٌ	عمرًا؟

(2)

* أ- **في ع- يقع فيه التقابل: الخبر/الاستفهام؛ حيث أنّ الخبر له العلامة العدمية(∅)، والاستفهام يحصل بأداة الاستفهام . ويكون كلاهما إيجابا (= إثباتا) بـ ∅ ونفيا بـ أدوات نفي لا/ليس...** لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص223.

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص228/218.

[2]- المصدر نفسه، ص229.

هنا لدينا: "أ"، و"**هل" صدارة**، يقول الأنباري: "**والنّفي له صدر الكلام كالاستفهام**"[1]، إلاّ أنّهما **لا تعملان لفظًا؛ أي لا أثر لهما مِنْ حيث الإعراب**[2]**؛ فهما عاملان يعملان في المعنى لا في اللّفظ؛** لأنّ الجملة يكون لها معنى الثّبوت ولمّا يدخل عليها النّفي أو الاستفهام أو غيرهما ينقل معناها مِنَ الإثبات إلى النّفي أو الاستفهام[3].

وهذا ينطبق فيما يخصّ **الصّدارة** أيضا على "**إنَّ" وأخواتها** في مثل: "إنَّ زيدًا قائمٌ"، كما في الجدول الآتي:

ع، ع	م1	م2
ـــــ إنَّ ـــــ	زيدًا	قائمٌ

(4)

فمن الواضح أنّ "**إنَّ**" تأتي في **موضع العامل التّركيبي (ع)** وهو **موضع الفعل والابتداء (∅) وكلّ النّواسخ. فتغطي موضعها الأصلي وموضع الصّدارة أي الموضع (ع، ع) (فتكون في مستوى أعلى كما يظهر ذلك في الرّسم)**[5]**. ولذلك فـ "إنَّ" لكونها زيادة على الجملة**

[1]– الأنباري: أسرار العربية، ص89.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص216.

[3]– بن لعلام مخلوف: مفاهيم أساسية في أصول النحو، ص122.

[4]– المصدر السابق، ص216.

[5]– المصدر نفسه، ص230/224.

الأصلية المبتدأ والخبر عاملة عمل نحوي لأنّها تعمل النّصب في المبتدأ "زيدٌ" وهو م1، وتعمل الرّفع في الخبر"قائمٌ" فهو م2. وأيضا عمل معنوي لأنّها تفيد التّوكيد، يقول **سيبويه: "...لأنَّ معنى إنَّ زيدًا منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإنَّ دخلت توكيدًا.."**[1]. وبالتّالي "**إنَّ" صدارة وهي تعمل لفظًا ومعنًى.**

وأمّا **بنية مع حروف الصّدارة (ب: الشّرط: إنْ/...):**

التّعليق

ع	م1		م2	
	ع	م1	ع	م1
إنْ	تَقُمْ	∅	أَقُمْ	∅
	↓			
صدارة	**الشّرط**		**الجواب**	

[1]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص144.

هنا لدينا: "إنْ" عامل صدارة ، ومعمولا الصَّدارة: "تَقُمْ"، و"أَقُمْ" اللّذين هما عاملا الشّرط وجوابه[1]؛ لأنّ لجملة الشّرط عامل هو الفعل "تَقُمْ"، ومـ1 هو الفاعل المضمر (∅)، وكذلك وكذلك لجملة الجواب عامل هو الفعل "أَقُمْ"، ومـ1 فاعل مضمر∅.

وأمّا بنية مع **أسماء الصّدارة** مثل: **أين ومتى ومَنْ وأيٌّ، و"كيف" (في الاستفهام)، و"كيفما" (في الجزاء). أمّا "حيثما" فهي للشّرط فقط... ؛ ويعتبرها النّحاة أسماء لأنّها تقع في مواضع الأسماء فتكون مبتدأً أو خبرًا أو مفعولاً به. و بما أنّها أدوات للجملة يجب لها الصّدارة فلا بدّ أنْ تغطيَّ هذا الموضع ثمَّ موضعها الإعرابي؛ أي** تقع في موضع الصّدارة (ع) وقد يمتدّ ذلك –في نفس الوقت– إلى موضع العامل نفسه (ع)، أو المعمول الأوّل (مـ1)•، كما في العبارتين الأخيرتين: **"مَنْ هذا؟"**، و**"أينَ زيدٌ؟"**.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص267/217.

• فوقوع الوحدة في موضع يحدّد انتماءها إلى جنس معين كوقوع "مَنْ" في موضع المعمول الأوّل (**"كمن هذا"** و**"من ضربت"**) فتتعين اسميتها؛ إذ لا يعمل العامل التركيبي في البنى التركيبية (= الجمل) إلاّ في الأسماء وما يقوم مقامها من الجمل. وبمجيء الشيء في مواضع غير موضعه الأصلي يفسّر النحاة القدماء بناء الأسماء. لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص227.

صدارة/ع			مـــ1
آ	ع	م1	م2
مَنْ ⟵		⟶	هذا..#؟

في تحليل بنية **"مَنْ هذا؟"** الّتي تخصّ ما فوق العامل نجد أنّ: اسم الاستفهام **"مَنْ"** هو **المعمول الأوّل (م1) وليس عامل صدارة؛** لأنّه **مبتدأ**[1] متضمّن معنى حرف له صدر الكلام[2]. و"**هذا**" هو **المعمول الثّاني (م2)** فهو **خبر**. و**العامل** ههنا –أي في م1 وم2– هو **الابتداء** ∅. يقول سيبويه: "مَنْ ذا قائما بالباب، على الحال، أي مَنْ ذا الّذي هو قائمٌ بالباب. هذا المعنى تريد. **وأمَّا العامل فيه فمنزلةِ هذا عبدُ الله، لأنَّ مَنْ مبتدأ قد بُنِيَ عليه اسمٌ**"[3]. ومراعاةً **لاستقامة الكلام،** فإنّ "**منْ**" تأتي في **موضع الصّدارة ويمتد ذلك إلى موضع موضع العامل (ع) ومِنْ ثُمّ موضعها الإعرابي** لأنَّها اسم استفهام مبتدأ. وبالتّالي فهي م1.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص227/229.

[2]– أبو موسى عبد العزيز الجُزُولي: المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل، نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط1، د ت، ص96.

[3]– سيبويه: الكتاب، ج2، ص61.

مـــــ1			ئ
م1	م2	ع	آ
زيدٌ..#؟	←———	أينَ	———→

(1)

"أين زيدٌ؟" **بنية تخصّ الصّدارة**؛ لأنَّ "**أين**" **صدارة** وهي **م2**، و"**زيدٌ**" **م1**، يقول الجرجاني: "**زيد** و**عمرو** في قولك: **أين زيدٌ؟ وكيف عمرٌو؟** مرفوعان **بالابتداء وكيف وأين خبران**. والأصل: **زيدٌ أينَ**، و**عمرٌو كيف؟** إلا أنّ **الاستفهام له صدر الكلام**؛ فلذلك **تَقَدّم الخبر على المبتدأ** البتّة"[2]. أي **وجوب استئناف** "أين" في "أين زيدٌ؟". ومِنْ ثمَّ **تغطيتها لموضع العامل (ع) وهو الابتداء، وأيضا موضع المعمول الثّاني (م2) بفضل تقديمها على المبتدأ المؤخّر** "**زيد**"[3]؛ لأنّها **اسم استفهام محلّه الإعرابي خبر مقدّم** وجوبا. يقول الشلوبين: "وقد يلزم

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص229.

[2]– الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د ط ، 1982، ج1، ص224.

[3]– المصدر السابق، ص227/229.

إخراج الخبر عَنْ أصله وذلك إنْ كان مفردا وفيه **معنى الاستفهام**"[1]. وسيتّضح كلّ ما سبق سبق بِهذينِ الرّسمين:

صدارة	ع	م1	م2
	∅	**زيدٌ (مبتدأ)**	**أين (خبر)**

صدارة	ع	م2	م1
←——— **أين (خبر مقدَّم)** ——→			**زيدٌ (مبتدأ مؤخَّر)؟**

2: تحليل البُنَى الّتي تخصّ الصّدارة؛ وذلك بالتّطبيق على النّماذج الآتية:

[1]– الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص225.

ع	مـــــ1		
	ع	م1	م2
∅	يقوم	الأخوان	–
أ/ ما	قائمٌ	الأخوان	–

(1)

"**أ/ ما قائمٌ الأخوان**" بنية في مستوى أعلى؛ فالحرفان "أ" همزة الاستفهام، و"ما" النّافية في موضع الصّدارة (ع) ولا تأثير لفظي لهما، ويأتي اسم الفاعل "قائم" ههنا في الموضع ع؛ لأنّ سيبويه يسميه **الاسم المبتدأ؛ أي** الّذي يأتي في **موضع مستأنف (غير تابع لما قبله) وهو موضع الابتداء وليس موضع المبتدأ الّذي له خبر وهو معمول الابتداء كما فهمه أكثر النّحاة**[2]*، **بل "هو موضع العامل في الاسم لأنَّه يعمل عمل الفعل تمامًا"**[3]، يقول

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص220.

[2]– المصدر نفسه، ص220–221.

* **وقد سبّب قول سيبويه: "في موضع اسم مبتدأ" اضطرابا فهمه الأخفش وابن السراج على أنه موضع المبتدأ (الاسم المبتدأ الذي له خبر) وهو المعمول الأول للعامل المعنوي في الاسم أي الابتداء(∅). وأما الرضي في القرن6 فهو الوحيد من المتأخّرين الذي تفطّن إلى هذا الغلط لأنّ اسم الفاعل في "أ قائم الزيدان" أو "أقائم الأخوان" في موضع الابتداء فهو عامل وهو من أنواع المبتدأ الذي لا يحتاج إلى خبر لأنّ الوظيفة وظيفة فعلية.**

فعند سيبويه: الاسم المبتدأ أي اسم الفاعل الآتي في موضع الابتداء فهو عامل إلاّ أنّه تحت تأثير عامل صدارة بدون تأثير لفظي خاصة: "أ" همزة الاستفهام، و"ما" النافية مثل: "أ قائم الأخوان" "ما قائم الأخوان". ويكون له بالضرورة فاعل ومفعول (كفضلة). وأيضا الفعل المبتدأ لأنّه يأتي في موضع الابتداء (غير تابع لغيره مثل: قام زيد). لمزيد من التفصيل ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص220.

[3]– عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص19.

الجرجاني: "اسم الفاعل يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل إذا اعتمد على شيء"[1]. و"قائم" في "أ قائم الأخوان"، أو "ما قائم الأخوان" تحت تأثير ما هو بمنزلة العامل وهو العامل الّذي له الصّدارة (أ / أو ما) أي معتمدًا على ما قبله. وبالتّالي يعمل عمل فعله المضارع: "∅ يقوم الأخوان"*

ويكون له بالضّرورة* معمول أوّل (م1)* ؛ لأنّ "أ/ ما قائم الأخوان" جملة فعلية رغم طبيعة الاسمية. فـ "قائم" محلّه الإعرابي **مبتدأ مِنَ النّوع الثّاني** ليس له خبر؛ إذ الصّفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النّفي إذا كانت مفردة وما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير، وما بعدها فاعلها عند الرَضي الاستراباذي[2]. **ولا يعني كما فهمه الأخفش ومَنْ جاء بعده بأنّه مبتدأ سدّ مسدّ خبره الفاعل. و"الأخوان" فاعل وبه يتمّ الكلام ولا يسدّ هذا الفاعل مسدّ الخبر**[3]؛ لأنّ **لاسم الفاعل "قائم" وظيفة فعلية والفعل لا يحتاج إلى خبر بل يحتاج م1 وهو الفاعل،** يقول ابن هشام الأنصاري: "إذا كان **المبتدأ وَصْفاً معتمِداً على نفي أو استفهام، اسْتَغْنَى بمرفُوعِه عَنِ الخَبر**، تقول: **"أَ قَائِمٌ الزَّيدانِ"**، و**"مَا قَائِمٌ الزَّيدَانِ"** فـ **"الزيدان" فاعل بالوصف،**

---

[1]– الجرجاني: المقتصد في شرح الايضاح، ج1، ص247.

* "∅ يقوم الأخوان" موضع الصدارة (ع) قد جاء فارغا (∅) لأنّ الفعل وهو هنا "يقوم" كعامل – وكل العوامل (الابتداء والنواسخ) يمكن أن تستغني عن الحروف التي تدخل فيع أي التي لها الصدارة . وليس الأمر كذلك بالنسبة لاسم الفاعل (الصفة) لأنه اسم وليس فعلا (يدخل عليه التنوين والإعراب بما في ذلك الكسر) رغم أنه يقوم بدور الفعل فلا يمكن أن يعمل عمل فعله إلا معتمدا على ما قبله (مثل: أ قائم الأخوان)؛ أي تحت تأثير ما هو بمنزلة العامل وهو العامل الذي له الصدارة (همزة الاستفهام في موضع ع فيآ) ولا يكون لها تأثير لفظي، أو تأثير عامل (مثل: هذا ضارب زيدًا) لأنها بنية عاملية: (ع + م1) + م2 + خم2. أي ∅+ مبتدأ (هذا) + خبر (ضارب) + مفعول به لاسم الفاعل (زيدا).

[2]– الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1، ص200.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص221.

والكلام مُسْتَغْنٍ عَنِ الخبر، لأنّ **الوصف هنا في تأويل الفعل، ألا ترى أنَّ المعنى: أ يقوم الزّيدان، وما يقوم الزّيدان؟ والفعل لا يصحُّ الإخبار عنه**، فكذلك ما كان في **موضعه**"[1]

ع	مـ1		
أ	ع	م1	م2
أ/ ما	ضاربٌ	الأخوان	عمرًا

(2)

"أ ضارب الأخوان عمرًا" / "ما ضارب الأخوان عمرًا": "أ" و"ما" لهما الصّدارة (في موضع ع)، واسم الفاعل "ضارب" في **موضع الابتداء غير محمول على ماقبله فهو عامل (ع)**[3]، وقد اعتمد على همزة الاستفهام، و"ما" النّافية فعمل عمل فعله، و"الأخوان" فاعل لضارب وهو في موضع (م1)، و"عمرًا" مفعول لضارب في (م2).

[1]– ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط4، 2004، ص117.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص220.

[3]– المصدر نفسه، ص221.

صدارة	مـــ1	
ع (أ)	ع	م1
أ	آكِلٌ	الرَجُلاَنِ

"أ آكِلٌ الرّجُلاَن" بنية نحوية تخصّ الصّدارة، وهنا لدينا: "أ" صدارة وهي عامل (ع) في الاستفهام (أ) وهناك تبعية بين "أ" و"آكِلٌ الرَّجُلاَن" لأنَّ هذه الجملة تدلّ على الثُّبوت وبدخول أ فإنّها تدلّ على الاستفهام؛ وبذلك فهي معمولها مـــ1، وهي متكوّنة مِنْ اسم فاعل "آكِلٌ" عامل تركيبي في الموضع ع ههنا لأنَّ الوظيفة وظيفة فعلية –ولابدّ مِنْ زيادة همزة الاستفهام حتّى يستقيم الكلام–، و"الرّجُلاَن" فاعل لآكل في الموضع م1.

ع	مـــ1			
ر	خ (ظرف)	ع	م2/م1	م1/م2
أ	ثَمَّ	∅	جالسان	الأخوان..#؟
أ	ثَمَّ	جَالِسٌ	الأخوان	#؟..

(1)

في المثال الأوّل "**أ ثَمَّ جالسان الأخوان..#؟**" لدينا: عامل صدارة ع (أ) + معمول الصّدارة مـــ1" ثَمَّ جَالسان الأخوان" بنية تركيبيّة تتكوّن من: خ (ثَمَّ) ظرف + ع (∅)+ م2 (جالسان) خبر مقدّم + م1 (الأخوان) مبتدأ.

أمّا المثال الثّاني "**أ ثَمَّ جالس الأخوان#؟..**" فلدينا: أ صدارة فهي ع + مـــ1 "ثَمَّ جالس الأخوان" بنية عاملية: الظّرف (ثَمَّ) في الموضع (خ) + اسم الفاعل (جالس) يؤدي **وظيفة فعلية**، والأخوان فاعل لجالس، وهما في الموضع (ع وم1).

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص229.

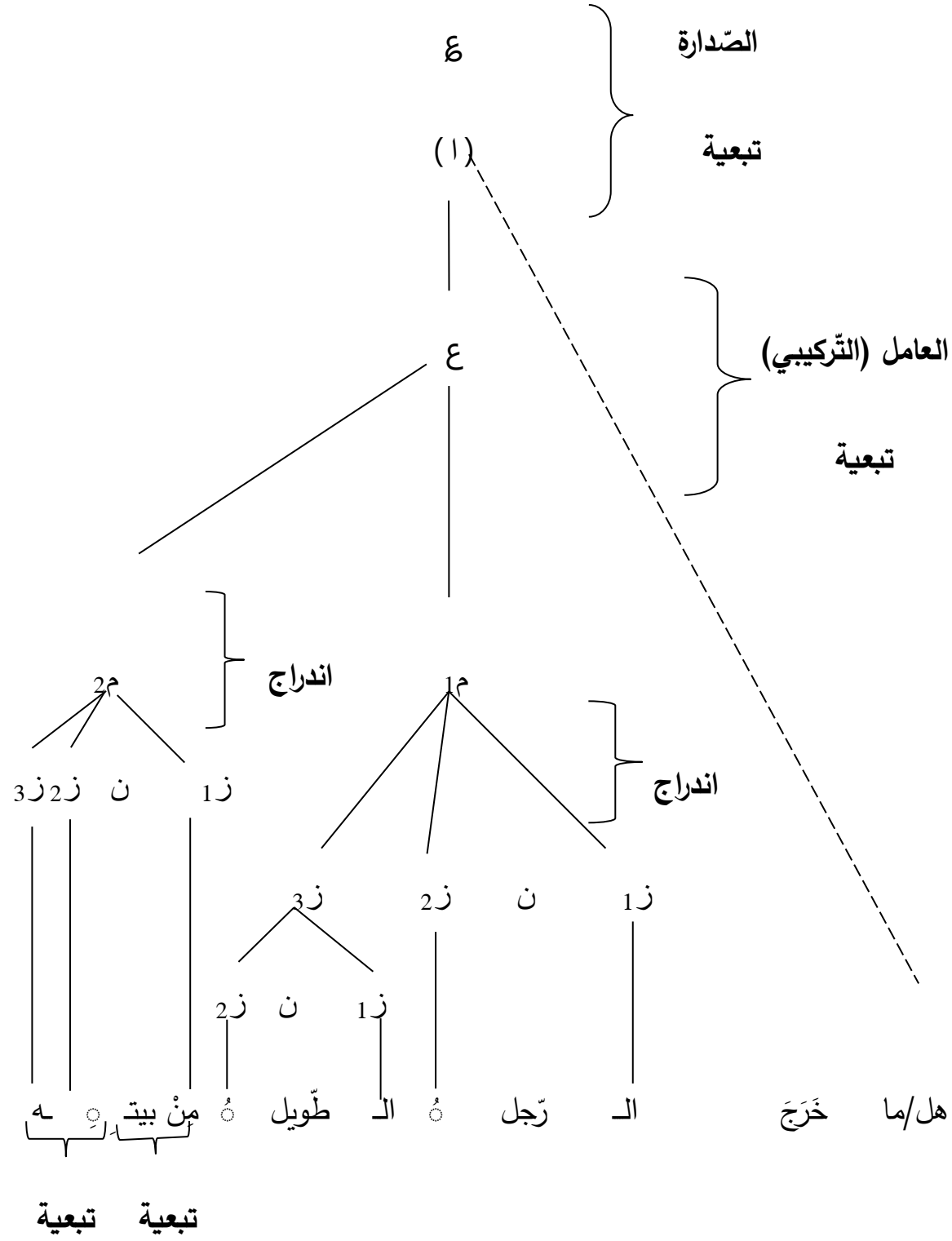

(1)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص267.

ع	مـــ1		
آ	ع	م1= لفظة واحدة	م2
هل/ ما	خرجَ	الرّجلُ الطّويلُ	[مِنْ بَيْتِهِ] مفعول به

لدينا هنا **الصّدارة** (هل/ ما) **تبعية** فهما **عاملان يعملان في المعنَى لا في اللّفظ** ؛ لأنّ لهما **معنى الحرف***، **وجملة ما بعد الاستفهام (خرج الرّجلُ الطّويلُ مِنْ بَيْتِهِ)** في الموضع **مـــ1** هي **المعمولة وهي ع م1 م2 تركيب داخلي يؤثّر فيه العامل (التّركيبي) (= تبعية)** وهو الفعل "خرج"، الرّجلُ الطّويلُ (لفظة اسمية: فاعل + صفة)، وهي هنا في موضع المعمول الأوّل م1، وفي الموضع م2 (مِنْ بَيْتِهِ) (جار ومجرور ومضاف إليه) –وهذا بمثابة تركيب نظرا **للتّبعية؛ فـ (مِنْ) عامل إفرادي يعمل في المجرور(بيتِـ)، وتبعية المجرور (بيتِ = اسم عامل جرّ إذا أضيف) للمضاف إليه (ــه)– مفعول به**؛ لأنّ (خرج) متعدٍّ لمفعول بواسطة حرف الجرّ، وهذا مثل: "ذَهَبْتُ إِلَى اَلْمَدْرَسَةِ" (إلى المدرسة) (جار ومجرور) مفعول به، أو"قَصَدْتُ اَلْمَدْرَسَةَ" (المدرسةَ) مفعول به.

*هل/ ما حرفا استفهام

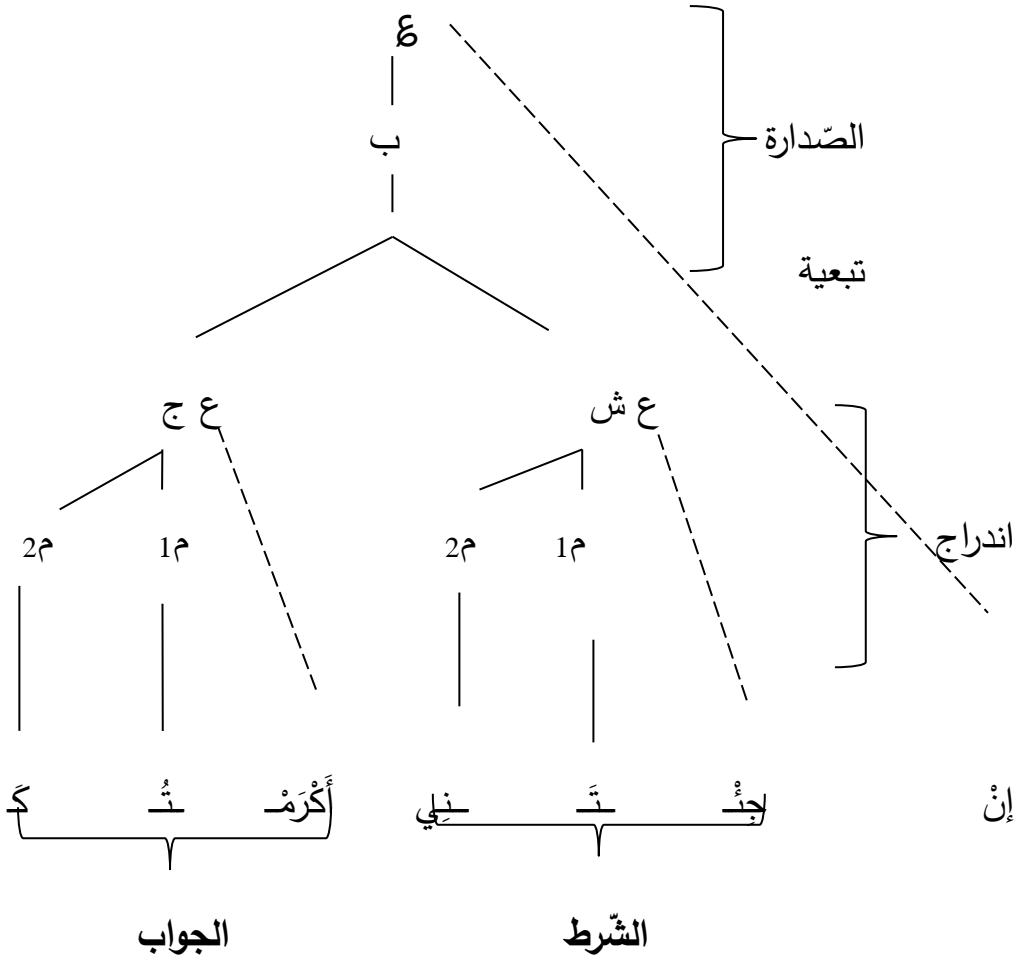

لكلٍّ **جملة عامل:** هو **معمول لأداة الصّدارة** وهو **عامل لما هو تابع له**[1]. ويتضّح تحليل هذه البنية برسم المواضع هكذا:

صدارة/ع	مـ1			مـ2		
ب	ع	م1	م2	ع	م1	م2
إنْ	جِئْـ	ـتَـ	ـنِي	أَكْرَمْـ	ـتُـ	كَـ

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص267.

الصّدارة أداة الشّرط "إنْ" عامل ومعمولاها هما **العاملان: الشّرط وجوابه**؛ لأنّ **ع ش** الفعل "**جِئْــ**"، **وع ج** الفعل" **أكْرَمْـ**" مجزومان بإنْ. ثمَّ إنَّ **الشّرط "جِئْتَنِيْ**" جملة مِنَ العامل (التّركيبي) الفعل "جِئْـ"، وم1 "ـتَـ" الفاعل (ضمير متّصل)، وم2 "ـــنِـ/ي (= ياء المتكلّم المفرد)" م به. **والجواب "أَكْرَمْتُكَـ**" جملة مِن ع الفعل "أَكْرَمْـ"، وم1 "ـتُـ" فاعل ضمير متّصل، وم2 "كَـ" م به.

المبحث الثّالث: مواضع الإطالة وشروطها

انتبه أكثر نحاة العالم إلى ظاهرة الإطالة مِنْ تكرير لكلمة أو وقوع في موضع الاسم وغيرهما ممّا يقبله القياس (الوضع).

أولاً: فيما يخصّ **الإطالة بالتّثنيّة أو التّكرير للموضع أو محتواه –أيًّا كان الموضع–؛ فيحصل بتكرير الموضع نفسه وهو تعدّد للموضع بمحتوى غير الأوّل؛ كتكرير المبتدأ[1]**، **المبتدأ[1]**، يقول **ابن السراج: "وقد يجوز أنْ يأتي مبتدأ بعد مبتدأ... "[2]**؛ يعني **إطالة المبتدأ**، كما في المثال الآتي:

ع	م1	م2	
		م1	م2
∅ ابتداء	بَكْرٌ مبتدأ 1	أبُوهُ مبتدأ 2	منطلقٌ خبر

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص204/201.

[2]– ابن السراج: الأصول في النحو، ص65.

أو "تكرير الصّفة"[1] ومثّل لها سيبويه، إذْ يقول: "فإنْ **أطلت النّعت** فقلت: مَرَرْتُ برجلٍ **عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ** فأجره على أوّله"[2]، ويتبيّن **تكرير هذا الموضع** بتحليل البنية، كالآتي:

ع	م1	م2						
		⟵ لفظة ⟶						
مرر	تُ	بـ	رجل	ـِ	نْ	عاقلٍ	كريمٍ	مسلمٍ
		1⇒	0⇔	1⇐	2⇐	3⇐	3⇐	3⇐

نلاحظ أنّ الموضع 3⇐ في اللّفظة تكرّر ثلاث مرات؛ لأنّ النّعت (الصّفة) قد طال، فـ: عاقل نعت وما بعدها بدل، فالبدل تكرار للشّيء في موضعه يحلّ محله إذا كان عنصرًا منفردًا مستقلّا في ذاته، وليست الصّفة كذلك، فهي جزء مِنَ الاسم لا تنفكّ عنه[3].

ويوجد تعدّد مثله لكنه بواسطة حرف "كموضع الفاعل فلا يكون للفعل فاعلان إلاّ بالعطف مثل: "قام زيدٌ وعمرٌو""[4].

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص204.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص422.

[3]– نعمان عبد الحميد بوقرة: اللّسانيات العربية أصولها المعرفية وامتداداتها التطبيقية عند عبد الرّحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النصوص"، ص78.

[4]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص 204.

هذا، وقد قال سيبويه: **"وإذا ناديته والاسم زَيْدٌ وعَمْرٌو، قلت: يا زيداً وعمراً؛ لأنَّ الاسم قد طال ولم يكن الأوّل المنتّهى ويَشرك الآخِر، وإنّما هذا بمنزلته إذا كان مضافا"**[1].

وأمّا **المكرّر نفسه فهو تثنية لمحتوى الموضع كالتّوكيد**[2]. **قال سيبويه: "التّوكيد والتّثنيّة: لَقَيْتُ عَمْرًا عَمْرًا"**[3]،

ومن ذلك أيضا **قوله: "...ولكنَّه ذكر الرّجلَ توكيدًا، كقولك: هذا رجلٌ رجلٌ صالحٌ"**[4]

ع	م1	م2
لَقَيْـ	ـتُ	عَمْرًا عَمْرًا

ع	م1	م2
∅	هذا	رجلٌ رجلٌ صالحٌ

يلاحظ أنّ **تثنّية العَلَم الخاصّ [عمرًا عمرًا] في داخل الموضع الواحد م2: المفعول به للتّوكيد، كما أنّ تكرار اسم الجنس [رجل رجل] في موضع الخبر توكيدًا.**

[1]- سيبويه: الكتاب، ج3، ص334.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص204.

[3]- المرجع السابق، ج2، ص125.

[4]- المرجع نفسه، ص13.

ثانيا: وأمّا **إيقاع جملة نعتيّة أو حاليّة ... تؤدي وظيفة المفرد في الإطالة بدون واسطة، بل لابدّ مِنْ ضمير يعود إلى الاسم المخبر عنه (المبتدأ أو الفاعل أو الموصوف الخ)**، وهذا ينطبق على **مواضع الإفادة** فقط، والّتي نمثّلها فيمايلي:

1- م2: الخبر: يقع في موضعه المبتدأ والخبر، مثل: "زيدٌ **[أبوهُ قائمٌ]**"[1]

ع	م1	م2	
∅	زيدٌ	م1	م2
		أبوه	**قائمٌ**

1

"زيدٌ **[أبوه قائمٌ]**" فزيد مبتدأ وما بعده خبر له؛ لأنَّه حصلت إطالة الخبر؛ "إذ كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك: (منطلقا)"[2]؛ فوقع فيه مبتدأ ثانٍ (أبوه)، و (قائمٌ) خبره. والهاء في أبوه راجعة إلى المبتدأ الأوّل، وهو زيد.

كما تقع فيه الجملة الفعلية:

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص194.

[2]- ابن السراج: الأصول في النحو، ص88.

ع	م1	م2		
		ع	م1	م2
∅	زيدٌ	**يقول**	∅	**ذاك**

(1)

"زيدٌ **[يقول ذاك]**" **تحصل فيها إطالة في م2: موضع الخبر**، لأنّ الفعل "**حملته على زيد فهو مرفوعٌ لأنّه مبتدأ والفعل مبنيٌّ عليه...**"[2]. وفيه **علامة إضمار المبتدأ**، يقول **سيبويه: "لا يُحسُنُ في الكلام أنْ يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامة إضمار الأوّل حتّى يخرج مِنْ لفظِ الإعمال في الأوّل ومِنَ حالِ بناء الاسم عليه ويشْغَلَه بغير الأوّل، حتّى يمتنِعَ مِنْ أنْ يكونَ يَعْمَلُ فيه..."**[3].

2- م3: المفعول الثّاني لحسبتُ: "حسبتُ زيدًا [أبوهُ منطلقٌ]"[4]

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص192.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص92.

[3]- المرجع نفسه، ص85.

[4]- المصدر السابق، ص194.

ع	م1	م2(المفعول 1)	م3 (المفعول 2)		
			ع	م1	م2
حسبـ	ـتُ	زيداً	∅	أبوهُ	منطلقٌ

نلاحظ **إطالة الموضع م3؛ فجملة [أبوهُ منطلقٌ] في محلّ نصب مفعول به ثان لحَسِبْت.**

أو

ع	م1	م2	م3		
			ع	**م1**	**م2**
حسبْـ	ـتُـ	ـــهُ	**يقول**	∅	**ذاك**

(1)

هنا إيقاع جملة (يقول ذاك) في موضع المفعول الثّاني لحسبت؛ لأنّها تؤدي وظيفة المفرد (قائلاً).

3- **خ: الحال:** "جاءَ زيدٌ **[ويداهُ فارغتان]**"[2]

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص192.

[2]- المصدر نفسه، ص194.

ع	م1	خ			
			ع	م1	م2
جاء	زيدٌ	و	∅	**يداهُ**	**فارغتان**

فالحال لا يقع في موضعها المبتدأ والخبر إلاّ مع واو المصاحبة[1].

أو

ع	م1	خ		
		ع	م1	م2
جَاءَ	الرجُلُ	يَرْكَبُ		حِصَانَـــهُ تبعية

نلاحظ إطالة الحال؛ فجملة الحال [يَرْكَبُ حِصَانَهُ] تؤدي وظيفة المفرد أي "رَاكِبًا".

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص194.

4- **موضع 2 ← (المضاف إليه) في داخل اللّفظة:** "يومَ [**زيدٌ أميرٌ**]"[1].

كان ذاك

لفظة ⟵ ⟶		
يوم	ـَ	**زيدٌ أميرٌ**
0 ⟷	1 ←	**2** ←

نلحظ في هذا الجدول **إطالة موضع 2 ← (المضاف إليه) في داخل اللّفظة**؛ لكون جملة [زَيدٌ أَمِيرٌ] مضاف إليه؛ لأنّها مسبوقة بظرف وهو "يوم".

سأُكْرِمُكَ

لفظة		
يَوْم	ـَ	ألقاكَ
0 ⟷	1 ←	2 ←

(2)

وأيضا في هذا الجدول **إطالة** موضع 2 ← في داخل اللّفظة ؛ لأنّ جملة (ألقاك) واقعة مضافا إليه مجرور بما قبله أي المضاف "يَوْمَ". والمضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد.

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص194.

[2]- المصدر نفسه، ص194.

5- **موضع $\overleftarrow{3}$ (الصّفة) في داخل اللّفظة:** "مررتُ برجلٍ **[أبوهُ كريمٌ]**"[1]

ع	م1	م2= المفعول به						
		لفظة						
مَرَرْ	تُ	بـ	رجل	ـِ	ن	ع	**م1**	**م2**
		$\overrightarrow{2}$	$\overleftrightarrow{0}$	$\overleftarrow{1}$	$\overleftarrow{2}$	$\overleftarrow{3}$		
						∅	**أبوهُ**	**كريمٌ**

بعد تحليل بنية "مَرَرْتُ برجُلٍ أبوهُ كريمٌ" يتبين أنّ **جملة [أبوهُ كريمٌ] في الموضع $\overleftarrow{3}$ داخل اللّفظة الاسمية تؤدي وظيفة الصّفة؛ نظرا لإطالتها. وهنا لدينا صفة مع موصوف نكرة، وإنْ كان معرفة فلا بد من إضافة اسم موصول (بالرجل الّذي أبوه منطلق)**[2]، كما في الجدول الآتي:

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص194.

[2]- المصدر نفسه، ص199.

ع	م1	م2= المفعول به						
		لفظة واحدة						
مرر	ت	بـ	الـ	رجل	ـِ	الّذي	ع	م1	م2
		2	1	0	1		∅	أبوه	منطلق

أو

رأيتُ	لفظة			
	رجل	ـَـ	ن	**يقول ذاك**
	0	1	2	3

(1)

هنا لدينا داخل اللّفظة **إطالة في الموضع 3؛ لأنّ [يقول ذاك] جملة نعتية تؤدي وظيفة المفرد(قائلاً)**. وهذا ذكره سيبويه؛ إذ يقول: "**وأصل وقوع الفعل صفة للنّكرة، كما لا يكون**

[1] – عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص192.

الاسم كالفعل إلا نكرةً"[1].

ثالثا: وأيضا **إيقاع جملة الصِّلة في الإطالة بواسطة؛ لأنّه الموضع الّذي هي فيه اسمٌ** – مهما كان محلّه الإعرابي– ولا يحصل هذا إلاّ بشروط، كما سيأتي:

ع	م1	م2			
			الصّلة		
			ع	م1/ م2	م2/ م1
أريدُ	∅	**أنْ**	**أَخْرُجَ**	∅	#
أريدُ	∅	**الخُرُوجَ**		#	

(2)

الإطالة تحصل في م2: المفعول به؛ لأنّه لدينا: أنْ عامل إفرادي نظرا لعمله النّصب في "أخرج"، و" أنْ والفعل بمنزلة مصدر فعله الّذي ينصبه"[3].

[1]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص131.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص195.

[3]– المرجع السابق، ج3، ص124.

ع	م1	م2				
أفعلُ	∅	**كَـــ**	**ما**	**تفعلُ**	∅	#
أفعلُ	∅	**كَـــ**	**فِعْلِكَـــ**			#

(1)

بمَّا أنَّ **ما** و**الصِّلة مساوية للمصدر**: أفعل كما تفعل = أفعل كفعلك؛ **لذا جاء المفعول به (ما) وجملة الصِّلة في الإطالة.**

ع، م1	م2= مفعول به		
	الواصل	الصِّلة	
	ع	م1	م2
عرفتُ	**أنَّ**	**زيدًا**	**ذاهبٌ**
عرفتُ	**ذَهَابَ زيدٍ**		

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص19.

هنا لدينا **إطالة** في **م2: المفعول به**؛ إذ **أنَّ** و**الصِّلة تؤول بمصدر** أي: "**عَرِفْتُ أَنَّ زيدًا ذَاهِبٌ = عَرِفْتُ ذَهَابَ زَيْدٍ**"[1].

ع/ م1 م2	م2= مفعول به		
	الواصل	الصِّلة	
	ع	م1	م2
حسبت بلغني أشهدُ تأكّدتُ	أنَّ أنَّ أو بأنَّ أنَّ أو من أنَّ	زيدًا	منطلقٌ
	⟵ = انطلاقَ زيدٍ		

(2)

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص232.

[2]– المصدر نفسه، ص198.

بدخول "أنّ" تصير "حَسِبْتُ" مِنَ الأفعال العادية غير النّاصبة للمبتدأ والخبر مباشرة، والدّليل أنّ هذا **المدرج مِنْ أنَّ وصلتها هو المعمول الثّاني للفعل (المفعول)** هو قول سيبويه: "**تقول: ظننتُ أنَّه منطلقٌ، فظَنَنْتُ عاملة، كأنّك قلت: ظننتُ ذاك. وكذلك وَددّتُ أنَّه ذاهبٌ؛ لأنَّ هذا في موضع ذَاكَ إذا قلتَ: وددّتُ ذاك.**"[1]

ع	م2	م1			
			ع	م1	
أعجب	ني	**ما**	**صَنَعْــ**	**تَ**	#
أعجب	ني	**صنيعُكَ #**			

(2)

حصل في بنية: "أعجبني [ما صنعت] **إدراج في الموضع م1: الفاعل؛ فما وما يليها هو صلة؛ لأنّها بمعنى الموصول ههنا؛** أي "**تكون مع الصِّلة بمنزلة الَّذي مع صلتها اسماً: الّذي ضرب بمنزلة الضَّارب**"[3]، **فالصّلة والموصول كالشّيء الواحد، فطال لذلك الموصول**

[1]– سيبويه: الكتاب، ج3، ص120.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص196.

[3]– المرجع السابق، ج4، ص328.

الموصول بصلته[1]، وأيضا لوجوب تأخير الفاعل لاتصال الفعل بضمير المتكلّم؛ فالتّقدير: "**أعجب صنيعُكَ أنا**".

ع	م1	م2
∅	لفظة: **أنْ** **تصومـ** **ـــوا** ← 1 ↔ 0 → 1	خير لكم
∅	**= صيامكم**	خير لكم

(2)

الإطالة حصلت في م1 المبتدأ؛ لأنّ أنْ مع صلتها تصير مصدرا (صيامكم) مبتدأ، وخير خبر.

[1]– عبد العزيز بن علي بن أحمد الغامدي: "التّهْيئة والقَطْع (دراسة نحويَّة في الإعمال)"، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2021 مج 24، ع1، ص30.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص196.

رابعا: البنى الّتي تخصّ الصّدارة تحصل فيها إطالة في موضع المفعول والخبر خاصّة،

ويمكن أنْ يمثّلَ هذا بمايلي:

ع	مـــــ1				
ر	ع	م1	م2		
	النّواة العاملة				
∅	قد عَلِمْـ	ــتُ	ع	م1	م2
			أ	عبد الله	ثَمَّ أم زيدٌ؟

"قد علمتُ | أ عبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ". فالجملة الاستفهامية تقع هنا بعد الخطّ الفاصل[1] لأنّها صدارة، وهي في موضع المفعول؛ لأنَّ **سيبويه** يقول: **"أنّه كلام قد عمل بعضه في بعض،**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص231.

فلا يكون إلاّ مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله، لأنّ ألف الاستفهام تمنعه مِنْ ذلك. وهو قولك: قد علمتُ أ عبد الله ثَمَّ أم زيدٌ، وقد عرفتُ أيّهم أبوه... فهذا في موضع مفعول"[1].

أو

<table dir="rtl">
<tr><td>ع</td><td colspan="7">مـــ1</td></tr>
<tr><td>ر</td><td></td><td>ع</td><td>م1</td><td colspan="4">م2</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td>النّواة العاملة</td><td></td><td colspan="4"></td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td colspan="3">مـــ1</td><td>ع</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td></td><td>م2</td><td>م1</td><td>ع</td><td>ر</td></tr>
<tr><td>∅</td><td>لا</td><td>أدري</td><td>∅</td><td>زيدٌ؟</td><td>هو</td><td></td><td>أين</td></tr>
</table>

(2)

"لا أدري | أين هو زيدٌ" تحصل فيها إطالة؛ فالجملة الاستفهامية بعد الخطّ الفاصل مدرجة في موضع المعمول الثّاني للفعل (أدري) أي المفعول به.

[1]- سيبويه: الكتاب، ج1، ص236.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص232.

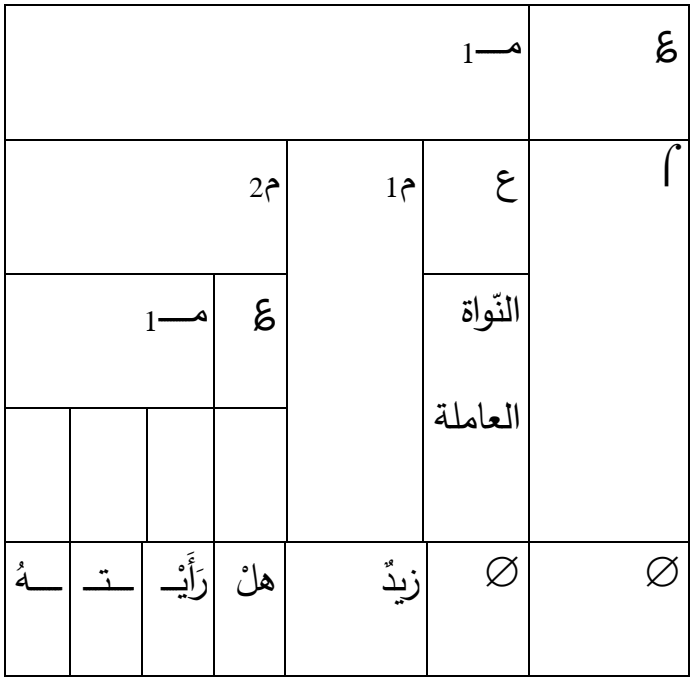

(1)

"زيدٌ | **هلْ رَأَيْتَهُ**" الجملة بما فيها هل صدارة لوجود هل، إلاّ أنّها في موضع الخبر. قال سيبويه: "زيد كم مرّة رأيته، وعبد الله هل لقيته، وعمرو هلا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام؛ فالعامل فيه الابتداء، كما أنّك لو قلت: أرأيت زيدا هل لقيته، كان أرأيت هو العامل، وكذلك [إذا قلت: قد علمت زيدا كم لقيته، كان علمت هو العامل، فكذلك] هذا. فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره."[2]

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص232.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص127.

	مـــ1					
ر	ع	م1		م2		
	النّواة العاملة		ع	مـــ1		
	∅	عبدُ الله	أ	ع	م1	م2
	هو أم أبو غيرك؟#	أبوك	∅			

في هذا المثال: "عبد الله| **أ أبوك هو أم أبو غيرك**" الجملة الّتي تأتي بعد الخطّ الفاصل هي في موضع الخبر، وعبد الله هو المبتدأ[1].

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص231.

أو

ع										
مـــ1										
أ	ب	ع	م1	م2						
	جـ1	النّواة العاملة								
		ع		مـــ1			مـــ2			
أ		∅	زيدٌ	إنْ	رَأَيْـــ	ـــتَـــ	ـــهُ	تَضْرِبْـ	∅	ـــهُ
					ع	م1	م2	ع	م1	م2

(1)

يتبين مِنَ الجدول أنَّ "أ زيدٌ | **إنْ رَأَيْتَهُ تَضْرِبْهُ" زيدٌ مبتدأ، و جملة الشّرط وجوابه بما فيها حرف الجزاء واقعة بعد الخطّ الفاصل؛ فتكون مدرجة في موضع الخبر.**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص232.

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="5">مـــ1</td><td>ع</td></tr>
<tr><td colspan="3">م2</td><td>م1</td><td>ع</td><td>ا</td></tr>
<tr><td colspan="3">مـــ1</td><td>ع</td><td rowspan="3"></td><td rowspan="3"></td></tr>
<tr><td>م2</td><td>م1</td><td>ع</td><td>ا</td></tr>
<tr><td>ثمَّ أم زيد؟#</td><td>عبد الله</td><td>∅</td><td>أ</td><td>شعْري</td><td>ليت</td></tr>
</table>

تقع الجملة الاستفهامية في الإطالة الخاصّة بالصّدارة في موضع خبر "ليت"، مثل: "ليت شعري | أ عبدُ الله ثَمَّ أم زيدٌ"؟[1]؛ لأنَّ سيبويه يقول: **" ليت شعري أ عبد الله ثمّ أم زيد، وليت شعري هل رأيته، فهذا في موضع خبر ليت "[2]**

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص232.

[2]– سيبويه: الكتاب، ج1، ص236.

نتائج الفصل الثّالث:

1- بنية {(ع تستلزم م1) +م2)+ خ} عاملية مجردّة جامعة لأقسام الجملة في العربيّة إلاّ أنّه لابُدّ مِنْ مراعاة سلامة التّركيب والإفادة؛ لأنّ الشّروط الدّلالية غير مضمرة هذا مِنْ جهة.

ومِنْ جهة أخرى فإنّ **ع م1 م2 خ تركيب يؤثّر فيه العامل (ع) في إطار علاقة التّبعية وم1 لا يسبق العامل (فمثلا بنية "قامَ زيدٌ" هي ع م1 لأنّها فعل وفاعل والفاعل لايتقدّم على عامله فإذا تقدّم أصبح مبتدأ)، ولكن م2 يسبق العامل (م2 ع م1) (مثل: "ضرب زيد عمرًا" ∨"عمرًا ضربَ زيدٌ". بنية واحدة ههنا)، وكذلك خ (خ ع م1 م2) ("جاءَ الرجلُ راكبًا" ∨"راكبًا جاءَ الرجلُ").**

2- البنية العامليّة ع +م1 ± م2 ± خ أساسها نظريّة الموضع في اللّغة العربيّة لأنّ الموضع هو المكان الّذي تحتله بعض الكلمات ولا يمكن لكلمات أخرى أنْ تكونَ محلّها. وبما أنّ **البنية العامليّة هي تجريد مواضع** فإنّه قد يحوي: ع = الابتداء (∅) أو ع = فعل ناسخ/ أو فعل غير ناسخ (لازم أو متعدٍّ إلى مفعولين أو ثلاثة)، أو ع = لفظة، مثل: حسِبتُ لفظة فعلية (حسِب فعل ماض + تُ ضمير متّصل فاعل) وتكون زيادة على الجملة الأصلية المبتدأ والخبر، أو ع = تركيب ع م1 م2 نحو: "أعلمت زيدًا" فيكن زيادة على المبتدأ في الأصل والخبر في الأصل. هذا فيما يخصّ ع، وأمّا م1 فقد يحوي: م1 = مبتدأ/ فاعل حسب طبيعة الجملة اسمية أو فعلية،

أو م1 = لفظة اسمية (كما في بنية: "كتبَ الرِّجالُ الطِّوالُ الرِّسالةَ" في داخل م1 لفظة اسمية واحدة (الرّجالُ الطِّوالُ) لأنّ الصّفة والموصوف عند النّحاة العرب بمنزلة اسم واحد. كما أنّ م2 قد يحوي: م2 = خبر/ المفعول به ، أو م2 = لفظة (كما في نحو: "مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ"، فـ "برجل قائم" لفظة اسمية واحدة (حرف جرّ+ اسم مجرور + صفة) في موضع م2. ويأتي في خ كلّ المنصوبات (الحال ، التّمييز، المفاعيل، الظرف...) مثل ذلك "جاءَ الرَّجلُ راكبًا" بنية من ع هو الفعل "جاء" وم1 "الرجلُ" فاعل و خ "راكبًا" حال وهو ههنا مفرد وقد يكون الحال جملة في الموضع خ كما في" جاءَ الرَّجلُ يركبُ حِصَانَهُ".

3- عندما يكون العامل هو الفعل فإنّ م1 وم2 وحدة نحوية ركنية أساسية مثل" قرأَ عليٌّ الكتابَ" أوغير أساسية مثل "جاءَ الولدُ مُسْرِعًا" حذف الحال (فضلة) لا يؤثّر في البنية في الجانب التّركيبي (المَبْنَى) وليس فى المعنى فنستطيع أنْ نكتفيَ بـ "جاءَ الولدُ"، أمّا في الجانب المعنوي (الخطابي) فقد أضافت معنى (الحالة الّتي جاء عليها الولد). ولكن عندما يكون العامل اسم الفاعل (أو اسم المفعول/الصّفة المشبهة..)، فإنَّ م1 وم2 يمكن الاستغناء عنهما.

4- تحليل البنى التّركيبيّة والبنى الّتي تخصّ الصّدارة هو تحليل نحوي يتبع التّحليل الإعرابي (= تخريج عاملي إعرابي تركيبي).

5- الإطالة إضافة تحصل في م1 وم2 وخ باستثناء ع؛ وأهم ظواهرها: البدل والعطف والتّوكيد (التّثنية)..، وإيقاع جملة حالية أو نعتية تؤدي وظيفة المفرد في مواضع

الإفادة (الخبر، المفعول الثّاني لحسبت، الحال، والمضاف إلية والصّفة في داخل اللّفظة الاسمية)، وكذا إيقاع جملة الصّلة المساوية للمصدر في موضع الاسم مهما كان محلّه الإعرابي، وهناك إطالة خاصة بالصّدارة تحصل في موضع المفعول والخبر خاصّة.

الخاتمة

من خلال تعاملي مع الخطاب اللّساني للحاج صالح وتحديدا النّظريّة الخليليّة الحديثة توصلت إلى مجموعة مِنَ النّتائج أوردها على النّحو التّالي:

1- مصطلحات النّظريّة الخليليّة الحديثة مصطلحات وردت في كتب النّحاة الأوّلين **بمفاهيمها الّتي قصدها الخليل وسيبويه.** وحاول الحاج صالح استنباطها باللّجوء إلى ما تركه الخليل وسيبويه مِنْ ناحية، وما ورد عند مَنْ جاء بعدهم مِنْ ناحية أخرى كلّ بحسب عصره. ولم يقترح أي مصطلح في هذا الإطار إلاّ بالفرنسيّة والإنجليزيّة عند عدم وجود المفهوم العربي، كما تصوّره العرب، في اللّسانيّات الحديثة.

أمّا **الفرق بين هذا المنحى، وما نجده عند بعض اللّغويين العرب المحدثين في هذا السِّياق فهو كبير جدا، فأكثرهم يتخذون المفهوم اللّساني الغربي أصلا ومرجعا بالنِّسبة لغيره مما ينتمي إلى التّراث اللّغوي العربي، ولا سيّما تراث القدامى المبدعين. فإذا رأوا فيه شيئا مِنَ الشّبه بينهما صحّحوه وإلاّ فهو خطأ عندهم أو مجرّد توهم. كما فعل إبراهيم أنيس وأتباعه في الكتابة اللّسانيّة المصرية.**

2- لم ينتبه أكثر النّحاة المحدثين إلى حقيقة علمية أخرى وهي **التّمييز بين الظّواهر النّحوية وبين الظّواهر الخاصّة باستعمال اللّغة. أي بين الوضع والاستعمال، أو بين اللّغة كنظام وأداة تبليغ، وبين الخطاب الّذي هو استعمالها ونفس التبليغ.** فلكلّ منهما خواصه وقواعده، فلا ينبغي الخلط بينهما.

3- **الفوارق الأساسيّة بينهما أنّ الوضع مُبْهَم مِنْ حيث المعنى لا تخصيص فيه والاستعمال يكثر فيه التّخصيص (كالضّمير واسم الإشارة واسم الجنس، فإنّ "أنا وأنت" يصلحان لأيّ متكلّم ولأيّ مخاطب في الوضع، و"هذا" لأيّ مشار إليه ولكن في "أنا خرجت"، و"هذا الّذي رأيته" هما معنيان كلّ واحد خاص بشخص ههنا.** ولهذا **يعتبر الاشتراك في اللّغة وضعيا لا لهجيا وكذلك التّرادُف.**

ثمّ إنّ التّقديم والتّأخير هما مِنْ عمل المستعمل وكذلك الحذف بل الاختيار بين عبارة وأخرى مرادفة لها في المعنى ومخالفة لها في اللّفظ فهو راجع إلى الاستعمال وإلى أسلوب المستعمل.

4- الكلمة إما **مُفْرَدَة (رَجُل) أو حَرْف (أداة نحوية: و، ف، إنّ...)** وهناك **كلمة أقلّ مِنْ حرف ضَرَبَا، ضَرَبُوا فـ ا و و مدّ الحركة وهما جزء مِنْ حركة الألف وحدها دون الحركة قبلها وكذلك الواو. وفي نفس الوقت يؤدّيان وظيفة الكلمة وتحتلان موضع الفاعل.**

5- **كلّ ما له دلالة هو " كلمة " وقد يكون دال وغير "كلمة" مثل: يَضْرِب الياء تدلّ على المضارعة وليست كلمة لأنَّها لا تنفصل؛ وإنّما أصلها تركيب: ض ر ب**

يَفْعِل

6- أمّا ما **يخصّ مفهوم المورفيم فهو "أصغر ما يدلّ من اللّفظ" ولا يطابق مفهوم الكلمة في النّحو العربي في جميع الأحوال. ثمّ إنّ بين الكلم الّتي تكون في مستوى واحد (الإفرادي) وبين الجمل المفيدة مستوى آخر لا تعرفه اللّسانيّات**

الحديثة وهو ما سمّاه الحاج صالح "باللّفظة" وهي مختلفة عَنِ الكلمة وعنِ الجملة على حدٍّ سواء.

7- أمّا ما يرتبط بالجملة المفيدة فإن صحّ أن لا تكون هناك جملة إلا بإسناد الخبر إلى المبتدأ والفعل إلى فاعله، فإنّ الخلاف بينهما كبير جدا فالمبتدأ كاسم أي كذات هو المحدَّث عنه والخبر حديث عنه. أمّا الفعل فهو حديث عَنْ حَدَث في حين حدوثه مع بيان فاعله وليس الفعل حديثا عَنِ الفاعل وحده كما يزعمون بل عما حدث مع بيان صاحب الحدث. لأنّ الإخبار عَنْ حدث غير الإخبار عَنْ شيء بعينه إذ الحدث يحدث في زمان ويُنسب إلى شيء ولو كان نكرة. والفعل يتقدَّم لزوما على فاعله لأنّه إخبار عَنْ حدث فإن أُخِّر عَنِ الفاعل صار إخبارا عَنْ ذات.

8- ثمّة تحليل آخر للجملة مِنَ النّاحية النّحويّة المحضة وهو التّحليل إلى العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثّاني والمخصِّص. فهذا يوحّد أقسام الجملة ويجمع الفعل كعامل والابتداء والنّواسخ مِنْ جهة والفاعل والمبتدأ واسم كان وأخواتها مِنْ جهة أخرى وكذلك الخبر والمفعول به وغير ذلك. والعامل يعتبر هو المحور البنوي للجملة وليس فقط سبب الإعراب.

9- البُنَى الّتي تخصّ الصّدارة هي أيضا بنى عاملية ولها تخريج عاملي إعرابي تركيبي.

10- المستويّات اللّغويّة هي بنفسها تحتاج أنْ يُنظرَ فيها ويميّز بين تصورها في **النّظريّة العربيّة عند سيبويه وشيخه (وليس عند المتأخرين)** وبين ما هو موجود في اللّسانيّات.

11- **التقطيع هو أفظع غلط منهجي في نظر عبد الرّحمن الحاج صالح؛ لأنّ اللّغة كنظام لا تساوي قطع ، وإنّما اللغة ككلام هي قطع.**

12- **تحليل البُنى وفق المنظور الخليلي هو التّحليل الّذي بلغ أوجه في الصّحة والدّقة؛ لأنّه يراعي بنية اللّغة ومجاري الكلم فيها.**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

الحاج صالح (عبد الرّحمن): بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربيّة، الجزائر، دط، 2007 م، جزآن.

ـــــــ: النّظريّة الخليليّة الحديثة –مفاهيمها الأساسيّة– مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر، العدد الرّابع، 2007م.

ـــــــ: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، 2010 م.

ـــــــ: الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، دط، 2013 م.

ـــــــ: البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دط، الجزائر، 2016 م.

قائمة المراجع:

أ- باللّغة العربية:

الإبراهيمي (خولة طالب): مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006.

الأزهري (خالد بن عبد الله): شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000 م، ج1.

الأصفهاني (أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي): شرح اللمع في النحو، تحقيق: محمد خليل الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2007 م.

ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

بوقرة نعمان عبد الحميد: اللّسانيّات العربيّة أصولها المعرفية وامتداداتها التّطبيقية عند عبد الرّحمن الحاج صالح "قراءة استكشافية في أهم النّصوص"، المجمع الجزائري للغة العربيّة، دط، 2023.

تريكي مبارك: الجملة الندائية في القرآن الكريم بين التراث والمناهج اللسانية الحديثة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2018 م.

ـــــــ : بحوث محكمة في تعليمية اللّغة العربيّة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2020.

ـــــــ: محاضرات في أصول النّحو ومدارسه، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2020.

تيقرشة فازية: النّحو العربي بين الوصفية والخليليّة الحديثة، جمعية شروق الثقافية، باتنة، الجزائر، دط، 2009 م.

الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد في شرح الإيضاح (للفارسي)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنّشر، الجمهورية العراقية، دط، 1982 م، ج1.

ـــــ : دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة،، ط1، 1989 م.

الجُزُولي عبد العزيز أبو موسى: المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط1، دت.

جعيد ع القادر: الكلمة العربيّة دراسة في البنية والدلالة، منشورات الحياة الصحافة، الجلفة، الجزائر، ط1، 2009 م.

ابن جني (أبو الفتح عثمان): سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.

ـــــــــ: المنصف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

ـــــــــ: الخصائص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008، (جزءان).

الحديثي (خديجة): أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النّهضة، بغداد، ط1، 1965م.

حمودي هاني حسن: أساليب التّعبير عند الخليل بن أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 2012 م، ج1.

الربيعي بتول عبد الكاظم: المعجمية العربيّة في الدكتور علي القاسمي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ط1، 2018.

رشيد كمال: الزّمن النّحوي في اللغة العربية، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.

الرضي الأستراباذي: شرح الكافية في النّحو، تح: محمود نور الحسن وزملاؤه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1982، ج4.

ـــــــــ: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزقزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 2000، ج1.

الرّماني: الحدود، تح: إبراهيم السامرائي، دارالفكر، عمّان، الأردن، دط، 1984م.

الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة القاهرة، دط، 1378هـ= 1959 م.

ابن السّراج (أبو بكر): الأصول في النّحو، تح: ع الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، ج3.

سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تح: ع السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، د ت، 4 أجزاء.

السّيرافي (أبو سعيد): شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط، 2008 م = 1429هـ، 4 أجزاء.

السّيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: ع العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985 م، ج2.

ـــــــ : همع الهوامع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998 م، ج3.

شاهين ع الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية –رؤية جديدة في الصرف العربي–، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، 1980 م.

الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط1، 1999 م، ج1.

عاشور المنصف: "علاقة الحمل على النّظير والموضع والمعنى النّحوي"، المعنى وتشكله، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، دط، 2003، ج2.

عبابنة يحي: الصرف العربي التحليلي –نظرات معاصرة–، دار الكتاب الثقافي، عمان، الأردن، دط، 2019م.

عيساوي عبد السلام: قضايا المعنى في البنية النحوية، الدار التونسية للكتاب، تونس، دط، 2016 م.

قدور أحمد محمد: مبادئ في اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1999م.

المبرد (أبو العباس): المقتضب، تح: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1999م، ج1.

محمود زكي نجيب: تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط2، 1973م.

مخلوف بن لعلام: مفاهيم أساسية في أصول النحو، مخبر الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية العربية والعامة، البليدة، الجزائر، دط، 2012 م.

ابن النّاظم: شرح ألفية ابن مالك، تح: محمّد بن سليم اللّبابيدي، منشورات ناصر خسرو، طهران، بيروت، دط، دت.

نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1، 1996م.

ابن يعيش (أبو البقاء اللغوي): شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م = 1422هـ، ج1 وج7.

ب- المجلات والدوريات:

أوشيش كريمة، خلوت فتيحة: "منطق الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح في دراسة اللغة"، مجلة اللّسانيات، مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، بوزريعة، الجزائر، جوان 2020، مج 26، العدد1.

أوشيش كريمة: "استغلال مفهوم الحدّ الصّوريّ الإجرائيّ للنّظرية الخليليّة الحديثة في تحليل أخطاء التّداخل اللّغوي لدى تلاميذ المرحلة المتوسّطة حدّ اللّفظة وحدّ أبنية الكلام أنموذجا"، جهود الأستاذ ع الرّحمن الحاج صالح العلميّة في ترقيّة اللّغة العربيّة، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية، الجزائر، 2023.

بودلعة لعماري حبيبة: "اكساب تلاميذ مستوى التعليم المتوسط قواعد اللغة العربية باستغلال مبادئ النظرية الخليلية الحديثة"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، 2016، العدد22.

بوزغاية رزيق: "التّحليل المورفيمي للغة العربيّة –دراسة نقدية–"، مجلة اللّسانيّات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، 2017، العدد24.

الحاج صالح عبد الرّحمن: "النّحو العربي ومنطق أرسطو"، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، 1964، العدد1.

ـــــــ: "الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة"، حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992/91، العدد6.

ـــــ: "الجملة في كتاب سيبويه"، المبرز، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، 1995، العدد2.

ـــــ: " النّظريّة الخليلية الحديثة"، مجلة اللّغة والأدب، معهد اللّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ديسمبر 1996، العدد10.

ـــــــــ: "القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتّب عليه"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، 2009/2008، العدادان 14 و15.

ـــــــــ: "أنماط الصياغة اللغوية الحاسوبية والنظرية الخليلية الحديثة"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري لغة العربية، الجزائر، 2016، العدد24.

ـــــــــ: "توهمات النّحاة بعد عصر الخليل وسيبويه"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، جوان 2016، العدد23.

حميدي بن يوسف: "تعليم الوحدات الصرفية في اللغة العربية دراسة نقدية على ضوء مفاهيم المدرسة الخليلية الحديثة"، مجلّة المجمع الجزائري للغة العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، جوان 2012، العدد15.

الرفوع عاطف طالب عبد السلام: "التّعاور بين الفعلِ الماضي والمضارعِ في ضوءِ نظريّة السِّياقِ"، مجلة الدِّراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، فيفري- أفريل 2015، مج17، ع2.

شحاتة ع الوهاب: "أنواع المورفيم في العربيّة"، مجلة علوم اللغة، دار غريب، مصر، 1998، العدد2.

صاري محمد: "المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة"، مجلة اللسانيات، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، 2011، العدد10.

ع الدايم محمد ع العزيز: "نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2001، العدد21.

الغامدي عبد العزيز بن علي بن أحمد: "التهيئة والقطع دراسة نحوية في الإعمال، مجلة الدّراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2021، مج24، ع1.

قاسمي الحسني عواطف: "ثنائية الأصل والفرع في النحو العربي (المستوى الإفرادي)"، مجلّة الصوتيات، مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، العدد5.

ـــــــ: "معادلات التكافؤ التناظري الاستنباطي ومعادلات التكافؤ التناظري التعليلي في اللّسانيّات العربيّة"، مجلة الدراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، جوان- أوت، 2019، مج21، العدد4.

ـــــــ: "المفهوم الإجرائي للمعادلة في كتاب سيبويه (معادلة المشابهة أنموذجا)، مجلة الدّراسات اللّغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، فيفري- أفريل 2022، مج24، العدد3.

د/ **الرسائل الجامعية:**

ابن حجر محمد: الاستدلال في كتاب سيبويه طبيعته وأنماطه، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2013.

مكي صليحة: دراسة تحليلية تقويمية لطريقة تعليم اللفظة الفعلية في السنة السابعة من التعليم الأساسي واقتراح البديل بالاعتماد على مبادئ المدرسة الخليلية الحديثة، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2001.

منصر يوسف: الخطاب اللّساني المغاربيّ أصوله، مفاهيمه وإجراءاته عبد الرّحمن الحاج صالح –عبد السّلام المسدي- عبد القاهر الفاسي الفهري، نماذج، جامعة باجي مختار، عنابة، 2013/2012.

ب- **باللّغات الأجنبية:**

1- A.HADJ-SALAH, Linguistique arabe et linguistique générale, Sorbonne- Paris, 1979 et Alger 2011.

2- **N.CHOMSKY,** Aspects of the theory of Syntax, Mit Press, 1969.

3- **SAUSSURE (F. de)**,Cours de linguistique générale, éd. Charles Bally, Albert Sechehaye et Riendinger, Payot- Paris, 1971.

4- A.HADJ-SALAH, Arabic Linguistics and Phonetics An Introduction to the Neo-Khalilian Theory, AL-LISANIYYAT,

Centre de Recherche Scientifique et technique pour le Développement de la langue Arabe, Décembere 2016, Numéro22.

فهرست الموضوعات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
المقدّمة	أ– ط
المفاهيم اللّسانية الأساس لتحليل بنى اللّغة العربيّة في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"	10
توطئة	11
المبحث الأوّل: النّظرية الخليليّة الحديثة أصولها وأسسها المفاهيميّة	12
1: النّظريّة الخليليّة الحديثة أصولها وهيكلها النّظري	12
2: مقياسا "الوضع والاستعمال" و"الانفصال والابتداء"	17
أ: الوضع والاستعمال	17
ب: الانفصال والابتداء	25
المبحث الثّاني: أسس تحليل اللّغة	29
1: القياس	29
2: الباب	37
3: المثال	42
4: الموضع	46
5:الأصل والفرع	51

الفصل الثّاني: تحليل البنى الإفرادية في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"	59
توطئة	60
المبحث الأوّل: تحليل البنى الإفرادية في مستوى الكلم	61
1: حدّ الكلمة عند عبد الرّحمن الحاج صالح	61
2: التّحليل العمودي للكلمة إلى أصل وصيغة	72
المبحث الثّاني: تحليل البُنى الإفرادية على مستوى اللّفظة	93
1: حدّ اللّفظة، وأقسامها	93
1:1: اللّفظة الاسمية	93
2:1: اللّفظة الفعلية	100
1: 2: أ: لفظة الفعل الماضي	102
1: 2: ب: لفظة الفعل المضارع	106
1: 2: ج: لفظة فعل الأمر	112
2: تحليل اللّفظة الاسمية والفعلية في مستوى اللّفظة	116
الفصل الثّالث: تحليل البنى التّركيبية في "التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح"	123
توطئة	124

المبحث الأوّل: تحليل البنى التّركيبيّة على مستوى العامل	125
1: مفهوم البنية العاملية	125
2: تحليل بنية التّركيب	152
المبحث الثّاني: تحليل البنى التّركيبيّة على مستوى الصّدارة	166
1: مفهوم بنية الصّدارة	166
2: تحليل البنى الّتي تخصّ الصّدارة	173
المبحث الثّالث: مواضع الإطالة وشروطها	183
أولاً: الإطالة بالتّثنيّة أو التّكرير للموضع أو محتواه – أيًّا كان الموضع-	183
ثانيًا: إيقاع جملة نعتية أو حالية ... تؤدي وظيفة المفرد (في الإطالة بدون واسطة)	186
ثالثًا: إيقاع جملة الصّلة في الإطالة بواسطة	193
رابعًا: البنى الّتي تخصّ الصّدارة تحصل فيها إطالة في موضع المفعول والخبر خاصة.	198
الخاتمـــــــة	207
قائمة المصادر والمراجع	212
فهرست الموضوعات	223

الملخّص:

هذا البحث بعنوان: "**التّفكير اللّساني عند عبد الرّحمن الحاج صالح**" تناول **تحليل البُنَى الإفرادية والتّركيبيّة** عنده؛ فقد سعى في كتابه "**البُنَى النّحوية العربيّة**" إلى كشف طبيعتها وطريقة تحليلها مِنْ خلال التّمييز بين تصوّرها في **النّظريّة العربيّة عند سيبويه وشيخه (وليس عند المتأخّرين) وبين ما هو موجود في اللّسانيّات.**

أولاً: فيما يخصّ البُنَى الإفراديّة؛ فإنّ الكلم (= الأسماء والأفعال المتصرّفة) **يكون تحليلها عموديا لا أفقيا أي باتباع التّسلسل الصوتي فقط.** فمثلا: ضَرَبَ أصلها تركيب بين

ض ر ب الجذر (ض ر ب) يدلّ على معنى الضرب، وصيغة "فَعَل" تدلّ على حدث

فَعَل

منقطع، فهما معنيان بقطعة واحدة، وهذا يقتضي تحليل عمودي أي انفكاكي، كالآتي:

ض ر ب

↑

ضَرَبَ

↓

فَعَل

وأفظع غلط منهجي في نظر عبد الرّحمن الحاج صالح هو التّقطيع، فالوظيفيون اعتبروا مثل: رجال الدّال على الجمع = ألف. والصّحيح الصّيغة (فِعَال) هي الّتي تدلّ على الجمع والدّليل أنّه عند تقطيع رِجَال نحصل على رِجَل ليس هو مُفْرَدْ رِجَال لأنّ المفرد رَجُل.

أمّا ثانيا: وفيما يخصّ البُنَى التّركيبيّة هناك تحليل للجملة مِنَ النّاحية النّحوية المحضة وهو التّحليل إلى العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثّاني والمخصِّص. فهذا يوحّد أقسام الجملة ويجمع الفعل كعامل والابتداء والنّواسخ مِنْ جهة والفاعل والمبتدأ واسم كان وأخواتها مِنْ جهة أخرى وكذلك الخبر والمفعول به وغير ذلك. والعامل يعتبر هو المحور البنوي للجملة وليس فقط سبب الإعراب.

وأمّا البنى الّتي تخصّ الصّدارة فهي أيضا بنى تركيبية (= بنى عاملية) ولها تخريج عاملي إعرابي تركيبي محض وهو أداة الصّدارة عامل (تبعية) ومعمول أداة الصّدارة في الاستفهام هو الجملة (مـ1)، أمّا في الشّرط، فإنّ أداة الشّرط عامل وكلّ مِنْ فعل الشّرط وفعل الجواب هو معمول لأداة الصّدارة وهو عامل لما هو تابع له. هذا ويلاحظ امتناع بعض أسماء الاستفهام (أو الشّرط) عَنْ مواضعها الإعرابيّة وعدم استقامة الكلام وهما فيه مثل "أين زيد؟" و"مَنْ هذا؟". فـ "أين" هي م2 لأنّها خبر مقدّم، و "مَنْ" هي م1 لأنّها مبتدأ، وهذا دليل على أنّهما اسما استفهام معمول فيه وليس عاملا رغم صدارتهما.

Abstract :

This research « the linguistic thought of Abderrehmane Hadj Saleh » is concerned with Hadj Saleh analysis of syntagmatic and paradigmatic structure that he has tried in his book the Arabic syntactic structures to explore the nature and the way to analyze them by distinguishing their conception in the Arabic theory of Sibawayh and his teacher (but not the recent scholars) and the recent linguistic conceptions.

The paradigmatic structures, i.e. words (names and verbs) are analyzed only at the vertical axis by exploring their derivation, etymology and meaning.

Hadj Saleh believes that the worst methodological error is the segmentation of words, and gives example of the signe of plural that must be the form of the word and not one of its components.

For the syntagmatic structures, sentences are analyzed according to a syntactic view by defining the agent, the object, the second object and the determinant. This approach unifies the sentence components, and considers verbs and predication as an agent, and considers the beginning name, auxiliary verbs and objects as distinct components. The agent is considered as the structural axis of the sentence and not the grammatical function.

The structures that concern the precedence of the sentence are also syntagmatic structures (rectional structures) and have a rectional and functional interpretation which is a factor for the precedence (dependence). The object of the precedence tool in the interrogation, in condition it is the connector, the conditioned verb and the answer one. We observe that certain interrogative or condition words do not take their proper functional place, and thus the speech becomes inaccurate. That means that they are objects and not agents although they are in the beginning of the sentence.

Résumé:

Cette recherche «La pensée linguistique d'Abderrehmane Hadj Saleh» se centre sur l'analyse de Hadj Saleh de la structure syntagmatique et paradigmatique qu'il a essayé dans son livre les structures syntaxiques arabes pour explorer la nature et la manière de les analyser en faisant distinction entre leur conception dans la théorie arabe de Sibawayh et son maitre (en excluant les chercheurs récents) et leur conception dans la linguistique moderne.

Les structures paradigmatiques, c'est-à-dire les mots (noms et verbes) qui ne sont analysés sur l'axe vertical en explorant leur dérivation, leur étymologie et leur signification. Hadj Saleh estime que la pire erreur méthodologique est la segmentation des mots et donne l'exemple du signe du pluriel qui doit être la forme du mot et non de l'une de ses composantes.

Pour les structures syntagmatiques, des phrases sont analysées selon une vue syntaxique en définissant l'agent, l'objet, le deuxième objet et le déterminant. Cette approche unifie les composantes de la phrase et considère les verbes et la prédication en tant qu'agent, et considère le nom du début, les verbes auxiliaires et les objets comme composantes distinctes. L'agent est considéré comme l'axe structurel de la phrase et non de la fonction grammaticale.

Les structures qui concernent la préséance de la phrase sont également des structures syntagmatiques (rectional structures) et ont une interprétation rectionnelle et fonctionnelle qui correspond à la préséance (dépendance). L'objet de l'outil de préséance dans l'interrogation, ou dans la condition est le connecteur, le verbe conditionné et celui de la réponse. Nous observons que certains mots interrogatifs ou de condition ne prennent pas leur place fonctionnelle approprié et que le discours devient donc inexact. Cela signifie qu'ils sont des objets et non des agents bien qu'ils se trouvent au début de la phrase.